



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم اجتماع

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: علوم الاجتماعية والإنسانية

تخصص ديموغرافيا

بعنوان:

أنظمة التقاعد والواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر

تحت اشراف:

الدكتور زيدان محمد

إعداد الطالب:

ريمي عرفات

السنة الجامعية: 2024/2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم اجتماع

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: علوم الاجتماعية والإنسانية

تخصص ديموغرافيا

بغنوان:

أنظمة التقاعد والواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر

من إعداد: ريمي عرفات

ستناقش وتجاز علنا بتاريخ: 2024-09-18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. /..... فاروق كويجل أستاذ - جامعة البليدة رئيسا

أ.د. /..... محمد زيدان - جامعة البليدة مشرفا ومقررا

أ.د. /..... حياة بوتفنوشات أستاذ - جامعة البليدة مناقشا

أ.د. /..... مصطفى خالدي أستاذ - جامعة البليدة مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

أبدأ بخير الكلام وخير الكلام، كلام الله

أبدأ بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على صفوة

خلقه وخاتم أنبيائه ورسوله؛ محمد وعلى آله الطاهرين وبعد:

أحمد الله تعالى الذي هداني ووفقني وأعانني ومنحني الإرادة والصبر لإنجاز هذا العمل، وكذلك

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور محمد زيدان الذي تكرم بقبوله الإشراف على هذه الدراسة،

وما أمدني به من توجيه جزاه الله عني كل خير، ووفقه الله في مشواره العلمي

ولا يفوتني أن أشكر كل من شجعني وساعدني لإتمام عملي هذا من قريب أو من بعيد، وأخص

بالذكر والديّ الأعزاء وزوجتي الفاضلة وأخي الغالي الدكتور عقبة ريمي.

ملخص

عملت هذه الدراسة القياسية المنضوية تحت عنوان: **أنظمة التقاعد والواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر** إلى البحث عن أهم مبادئ أنظمة التقاعد التي تتخذها دول العالم بهدف توفير حياة كريمة لفئة المسنين، مع إعطاء وصف تاريخي لتطور أنظمة التقاعد في الجزائر، موضحة مدى ملاءمتها لمبادئ أنظمة التقاعد وصولاً إلى معرفة أهم العوامل والأسباب التي جعلت صندوق التقاعد يعيش عجزاً متواصلاً في السنوات الأخيرة، مستثمرة وصف العوامل الديمغرافية والاقتصادية المؤثرة في رصيد صندوق المعاشات بأسلوب علمي موضوعي، ليتم نمذجة تأثير هذه العوامل في نموذجين يُعرفان بالنموذج الديموغرافي، والنموذج الاقتصادي.

وجدنا بالاستناد على النموذج الديموغرافي؛ العامل الذي لديه تأثير سلبي على صندوق التقاعد هو ارتفاع العمّال الأكبر سنّاً أيّ العمال المقبلين على التقاعد وليس ارتفاع عدد المتقاعدين كما يعتقد البعض، لهذا نجد في النموذج الاقتصادي أن قيمة اشتراكات العمال ومساهمة الدولة من عائدات الجباية البترولية لم تستطع سد العجز في صندوق التقاعد بسبب الارتفاع الهائل في عدد العمال الأكبر سنّاً.

من خلال النموذجين حاولنا اقتراح إجراءات يجب اتخاذها ليتخلص صندوق التقاعد من العجز المتواصل، ويوفر المعاش الكافي الذي يضمن حياة كريمة لفئة المتقاعدين في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري؛ من ارتفاع أسعار متطلبات الحياة (كارتفاع أسعار السلع الضرورية وندرتها وارتفاع تكاليف العلاج... الخ).

للقيام بهذه الدراسة حول العوامل المؤثرة على رصيد صندوق التقاعد، اعتمدنا على مصدرين من المعطيات، المصدر الأول: يتمثل في معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حيث تم انتقاء المعطيات المتعلقة بالدراسة في السنوات بين: 1998 - 2018، أما المصدر الثاني فيتمثل في المعطيات المتعلقة بالأرقام المميزة من موقع الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	أ- شكر
	ب- ملخص
	ج- قائمة المحتويات
	د- قائمة الجداول
	هـ- قائمة الأشكال
13	المقدمة.....
الباب الأول: الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
17	1.1. الإشكالية.....
20	2.1. فرضيات الدراسة.....
20	3.1. أسباب اختيار الدراسة.....
20	4.1. أهداف الدراسة.....
21	5.1. الدراسات السابقة.....
23	6.1. مفاهيم الدراسة.....

23	1.6.1. مفهوم أنظمة التقاعد.....
24	2.6.1. مفهوم التقاعد دون شرط السن.....
25	3.6.1. مفهوم التقاعد النسبي.....
25	4.6.1. مفهوم التقاعد المسبق.....
25	5.6.1. المتقاعد.....
25	7.1. منهج الدراسة.....
الفصل الثاني: تطور أنظمة التقاعد في الجزائر	
28	تمهيد.....
29	1.2. أنظمة التقاعد.....
29	1.1.2. مفاهيم حول أنظمة التقاعد.....
32	2.1.2. مبادئ نظام التقاعد المستدام.....
33	1.2.1.2. مبدأ مسؤولية الإدارة.....
33	2.2.1.2. مبدأ التغطية الشاملة.....
35	3.2.1.2. مبدأ الملاءمة.....
37	4.2.1.2. مبدأ الاستدامة المالية.....
42	2.2. أنظمة التقاعد في الجزائر.....
42	1.2.2. مراحل تطور أنظمة التقاعد في الجزائر.....
44	1.1.2.2. المرحلة الأولى 1896-1962.....
46	2.1.2.2. المرحلة الثانية 1962-1983.....

47	2.2.2.2. نبذة حول أنظمة التقاعد الفرنسية بعد الاستقلال.....
47	1.2.2.2. نظام التقاعد غير الفلاحي.....
49	2.2.2.2. نظام التقاعد الفلاحي.....
50	3.2.2.2. نظام تقاعد الموظفين.....
51	4.2.2.2. نظام تقاعد عمال المناجم.....
52	5.2.2.2. نظام تقاعد عمال الشركة الوطنية للسكك الحديدية.....
53	6.2.2.2. نظام تقاعد عمال البحر.....
54	7.2.2.2. نظام تقاعد عمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.....
54	8.2.2.2. نظام تقاعد العمال غير الأجراء.....
57	خلاصة.....
الفصل الثالث: انعكاسات قانون تقاعد 83-12 على تطور عدد المتقاعدين في الجزائر	
59	تمهيد.....
60	1.3. أسس قانونية ومميزات نظام تقاعد 83-12.....
60	1.1.3. أسس قانونية نظام تقاعد 83-12.....
61	1.1.1.3. المستفيدون من نظام 83-12.....
61	2.1.1.3. شروط إكساب الحق في معاش التقاعد.....
69	2.1.3. مميزات نظام تقاعد 83-12.....
69	1.2.1.3. توحيد سن الذهاب للتقاعد.....

74	2.2.1.3. مجالات تطبيق التقاعد المسبق.....
75	2.3. التغطية الشاملة لنظام تقاعد 83/12.....
75	1.2.3. هياكل الحماية الاجتماعية في الجزائر.....
80	2.2.3. مدى تغطية هياكل الحماية الاجتماعية في الجزائر.....
81	1.2.2.3. تغطية نظام التقاعد للسكان والمسنين في الجزائر.....
84	2.2.2.3. تأثير مزايا نظام التقاعد على عدد المتقاعدين في الجزائر.....
87	خلاصة.....
الباب الثاني: الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: تحليل رصيد موازنة صندوق التقاعد في ظل الواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر	
90	تمهيد.....
91	1.4. الوضع الديموغرافي وتأثيره على البنية السكانية في الجزائر.....
91	1.1.4. نظرة عامة حول التركيبة السكانية في الجزائر.....
94	1.1.1.4. تطور مؤشرات الشيخوخة الديموغرافية بين سنتي 1966 و 2024.....
96	2.1.1.4. التحديات السكانية الجديدة.....
97	2.1.4. تعديلات نظام التقاعد في الجزائر لمجابهة الشيخوخة السكانية.....
98	1.2.1.4. العامل الديموغرافي.....
102	2.2.1.4. العامل الاقتصادي.....
107	2.4. تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية على موازنة صندوق التقاعد في الجزائر.....

109	1.2.4. استقراريه متغيرات الدراسة.....
114	2.2.4. اختبارات التكامل المشترك التكامل المشترك Co-integration test.....
115	1.2.2.4. اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.....
117	2.2.2.4. التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.....
120	3.2.4. نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.....
123	1.3.2.4. اختبار علاقة التكامل المشترك.....
125	2.3.2.4. تقدير العلاقات بين المتغيرات.....
129	4.2.4. دوافع رفع معاشات التقاعد في ظل عجز صندوق التقاعد في الجزائر.....
130	1.4.2.4. تقييم تأثير كفاية الدخل على الحالة الصحية للمسنين في الجزائر.....
133	2.4.2.4. تقييم تأثير معاش التقاعد على كفاية دخل المسنين في الجزائر.....
137	خلاصة.....
138	الخاتمة.....
142	قائمة المراجع.....
147	الملاحق.....
161	الملخص باللغة الأجنبية.....

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد منتسبي الضمان الاجتماعي في الجزائر من 2007 إلى 2018	80
02	تطور نسبة (%) مستفيدي التقاعد المنقول في الجزائر من 2006 إلى 2022	84
03	التطور المطلق للمتقاعدين في الجزائر من 2006 إلى 2022	85
04	تطور التركيبة العمرية للسكان حسب فئات السن المجمعة (%) من 1966 إلى 2018	92
05	تطور عدد المسنين (60 سنة أو أكثر) من 1966 إلى 2019	95
06	مؤشرات الشيخوخة الديموغرافية (%) في الجزائر من 1966 إلى 2018	95
07	إسقاطات مستقبلية لأهم مؤشرات الشيخوخة (%) في الجزائر	97
08	نسبة نمو عدد المتقاعدين (%) في الجزائر من 1998 إلى 2018	101
09	التوزيع النسبي (%) لاشتراكات الضمان الاجتماعي في الجزائر	102
10	التوزيع النسبي (%) للعمال المنتسبين وغير منتسبين للضمان الاجتماعي في الجزائر سنة 2013	106
11	اختبار الاستقرار لمتغيرات النموذج الديمغرافي والاقتصادي باستخدام اختبار ديكي فولار	113
12	تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقا لتحليل VAR	120
13	نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون وجسلس	124

126	نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقا لتحليل VECM	145
131	تقدير احتمال الحالة الصحية حسب إجابة المبحوثين، اعتمادا على النموذج اللوجيستي الترتيبي	15
135	تقدير احتمال كفاية الدخل للجنسين حسب إجابة المبحوثين، اعتمادا على النموذج اللوجيستي الثنائي	16

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة تغطية التقاعد المباشر حسب التعريف الأول (%) في الجزائر من 2004 إلى 2024	82
02	تطور عدد المسنين ومستفيدي التقاعد المباشر في الجزائر من 2006 إلى 2022	82
03	تطور عدد مستفيدي التقاعد المنقول وإجمالي السكان في الجزائر من 2006 إلى 2022	83
04	التوزيع النسبي (%) لمزايا التقاعد في الجزائر (2018 و 2022)	84
05	تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى (2008-2032)	93
06	التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر من 1998 إلى 2018	99
07	تطور عدد المتقاعدين والعمال في سن العمل في الجزائر من 1998 إلى 2018	100
08	التوزيع النسبي (%) لبنية إيرادات صندوق التقاعد في الجزائر سنة 2019	103
09	تطور عدد العمال في السن 20-49 سنة وإيرادات واشتراكات صندوق التقاعد في الجزائر من 1998 إلى 2018	105
10	التوزيع النسبي (%) لمصادر دخل كبار السن في الجزائر 2002	133

مقدمة

تشهد معظم دول العالم ظاهرة انخفاض سكاني ناتج عن تراجع معدل الخصوبة وتزايد نسبة السكان في الأعمار 60 سنة وأكثر، هذا التحول لا محاله سوف يزيد من الإنفاق الحكومي على كبار السن، كما جاء في تعريف منظمة الأمم المتحدة "ظاهرة الانخفاض السكاني تُنذر بتزايد الأعباء المالية الناتجة عن ارتفاع الإنفاق على الشيخوخة (معاشات تقاعد + نفقات صحية)"⁽¹⁾.

إن ارتفاع الإنفاق على الشيخوخة يمثل عبئا على فئة السكان ذوي الأعمار ما بين (15-60 سنة)، لأن هذه الفئة معنية بتمويل صندوق المعاش، كما جاء في إجراء نظام التقاعد المتبع في الجزائر عن طريق دفع اشتراكات شهرية تحت طائلة مبدأ التضامن بين الأجيال لضمان ديمومة الصندوق.

نظام التقاعد في الجزائر، لا يقتصر في تحصيل الاشتراكات فقط، بل يعمل على مواكبة التحديات التي تواجه فئة السكان الشغيلة ذات الأعمار ما بين (20-59 سنة)، كضعف مناصب الشغل وذلك بالتشجيع على تقاعد ما قبل السن القانونية كوسيلة لامتناس البطالة، ويعمل أيضا على توفير معاش يكون ملائم للمستوى المعيشي للمتقاعدين المسجلين لدى الصندوق الوطني للمعاشات في الجزائر.

(1) _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص1.

وفي ظل هذه التحديات ارتأيت أن يكون موضوع دراستنا يتناول أنظمة التقاعد والواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر، وتتنظم فصول الدراسة في جزأين، الجزء الأول يحتوي الجانب النظري مكون من ثلاثة فصول، في حين يحتوي الجزء الثاني الجانب الميداني مكون من فصل واحد. ففي الفصل الأول نحدد الإطار المنهجي للدراسة، وفي الفصل الثاني سنعرض تطور أنظمة التقاعد في الجزائر، وفي الفصل الثالث نتناول انعكاسات قانون تقاعد 83-12 على تطور عدد المتقاعدين في الجزائر، وفي الفصل الأخير خصصنا دراسة ميدانية لدراسة تحليل رصيد موازنة صندوق التقاعد في ظل الواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر.

الباب الأول: الجانب النظري

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة:

1.1. الإشكالية:

يشهد الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة أرصدة سلبية في موازنته المالية، بالرغم من مساهمة الدولة بـ "3 في المئة من عائدات البترول لتغطية العجز"⁽¹⁾. ويُرى أن هذا العجز المستمر ناتج عن المزايا في نظام التقاعد في الجزائر مقارنة مع عدة دول، حيث أن إجراءات مزايا نظام التقاعد في الجزائر تسمح بالتقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي، هذه الإجراءات تحيل على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية للتقاعد مما يزيد في عدد المتقاعدين وينقص من الفئة العاملة في سن النشاط، وهذا ما أشار إليه سيج رولاند: "في ظل أنظمة تقاعد قائمة على اشتراكات العمال والتشجيع على تقاعد قبل بلوغ العمال سن الستين من العمر إلى جانب التزايد المستمر للعمال الأكبر سناً، سيؤثر ذلك سلباً على موازنة هياكل الضمان الاجتماعي، لأن العمال الأكبر سناً سيزيدون من الإنفاق الاجتماعي"⁽²⁾.

المشرّع الجزائري عند اتخاذ إجراءات مزايا التقاعد، لم يراع تأثير العامل الديمغرافي المتمثل في معدل نمو الفئة العاملة في سن النشاط، المعنية بدفع الاشتراك ومعدل نمو المتقاعدين، بحيث قدر

⁽¹⁾ _ Ali Kouaouci et Salah-Eddine Sahraoui, **Qui vit avec qui? Qui aide qui ?** Les Personnes âgées en Algérie, 2002, P2.

⁽²⁾ _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص56.

معدل نمو الفئة العاملة في سن النشاط 21.02%⁽¹⁾ مقابل معدل نمو قدره 22.21%⁽²⁾ بين المتقاعدين خلال السنوات بين 2005-2010، بعد هذه المرحلة تزايدت الفجوة بين معدل نمو فئة العمال في سن العمل وفئة المتقاعدين 8.82 مقابل 21.9 في السنوات بين 2010-2015. هذه الفجوة ستتعمق أكثر فأكثر في ظل نظام تقاعد يمنح مزايا التقاعد للعمال الأكبر سنا من جهة، ومن جهة أخرى يشهد وصول عمال أجيال الانفجار السكاني 1970-1980 إلى عمر التقاعد المبكر في السنوات 2020-2030، ومما سبق نلاحظ إجراءات النظام الحالي المتخذة لا تتجاوب مع الواقع الديموغرافي الذي زاد من عدد المتقاعدين، لتتراجع إيرادات الصندوق فيشهد أرصدة سلبية في موازنته.

هناك من يرى أن سبب الأرصدة السلبية في الموازنة ليس فقط بسبب مزايا أنظمة التقاعد والتطور الديموغرافي، بل بسبب "تهرب العمال المستخدمين أرباب العمل من دفع الاشتراكات أو عدم التصريح الدقيق لساعات عمل العمال، هذا ينقص من إيرادات الصندوق مع تزايد الإنفاق ليتواصل عجز موازنة الصندوق"⁽³⁾.

في ظل هذه التحديات المختلفة والمتشابكة التي تواجه صندوق المعاشات في الجزائر إلى جانب تراجع عائدات البترول بقي نظام التقاعد يتميز بالسوء، أي استفادة العامل من منحة تقاعد قد تتجاوز 70% من آخر دخل محصل عليه، وهذا الإجراء التقاعدي سوف يوفر معاش كافي كمصدر للدخل ويكون له أثر إيجابي على المستوى المعيشي للمتقاعد، وحسب المسح الجزائري حول صحة

(1)_ Ons, "Activité, Emploi et Chômage en 2015", Données statistique, N° 726, Alger, 2015.

(2)_ الصندوق الوطني للتقاعد، إحصائيات حول المستفيدين من منحة ومعاش التقاعد، الجزائر، 2015.

(3)_ محمد زيدان ومحمد يعقوبي، فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دول-، جامعة حسيبة بن بوعيد-شلف-، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 18.

الأسرة 2002 في الجزائر، الذي أدرج استبيان خاص بالمسنين ضمن المسح فقد صرح 52.3% من كبار السن أنهم يستفيدون من معاش تقاعدي كمصدر دخل، ولكن وجدنا مؤشر احتمال عدم كفاية الدخل مرتفع لدى كبار السن الذين صرحوا أنهم يعتمدون على معاش التقاعد فقط كمصدر دخل مقارنة مع الذين صرحوا أنهم يعتمدون على معاش التقاعد وأعمال بديلة أو الذين صرحوا أنهم لا يحصلون على معاش ويعتمدون على العمل كمصدر للدخل.

إن إجراءات أنظمة التقاعد في الجزائر كما قلنا سابقا تتميز بالسخاء، ومنح مزايا الإحالة على التقاعد قبل السن القانونية، ومن المفروض يكون لها أثر إيجابي على معاش التقاعد الذي بدوره يحسن من المستوى المعيشي من خلال خفض مؤشر عدم كفاية الدخل، ولكن لم نرى هذا الأثر الإيجابي ويعود سبب ذلك إلى ما يتميز به المجتمع الجزائري من تضامن عائلي، وعدم رغبة المتقاعد في استقلالية المسكن، بل يرغب في العيش إلى جانب أفراد أسرته ليقوم بإعالة نفسه وإعالة أفراد أسرته.

نرى التعديلات الأخيرة في نظام التقاعد قد ألغت الأنظمة التقاعدية التي تتميز بتقديم المزايا والسخاء الذي ينص على "إلغاء الإحالة على التقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي المنصوص عليها في الأمر 97/13 المؤرخ في 31 ماي 1987"⁽¹⁾.

ومن هنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل الإجراءات التي اتخذتها الجزائر مؤخرا في نظام التقاعد تواكب الواقع السكاني والمتمثل

في ارتفاع عدد العمال الأكبر سنا في الأعمار 50-60 سنة وتزايد طلبهم على التقاعد؟

- ماهي العوامل الرئيسية التي لها أثر سلبي على موازنة صندوق المعاشات في الجزائر خلال

السنوات 1998-2018؟

(1) _ تاريخ الزيارة 19-07-2016. <http://www.aps.dz/ar/algerie/31123>

2.1. فرضيات الدراسة:

- لجأت الجزائر إلى إلغاء نظام مزايا التقاعد لمواكبة تزايد الطلب على التقاعد لدى العمال الأكبر سنا الذين تتراوح أعمارهم 50-60 سنة.
- ارتفاع عدد المتقاعدين ونقص اشتراكات العمال أهم عاملين لهما أثر سلبي على موازنة صندوق المعاشات في الجزائر خلال السنوات 1998-2018.

3.1. أسباب اختيار الدراسة:

- السبب الرئيسي لاختيار الموضوع يعود لسببين هما:
- موضوع الدراسة يعد تكميلي لنتائج وتوصيات دراستي السابقة التي دعت إلى رفع سن التقاعد بسبب الاختلالات في موازنة صندوق التقاعد في الجزائر، ولعدم وجود تأثير إيجابي لمعاش التقاعد على مؤشر احتمال كفاية الدخل للمتقاعدين.
- الموضوع يواكب التعديل الأخير في نظام التقاعد الجزائري، الذي رفع سن التقاعد عن طريق إلغاء مزايا نظام التقاعد والمتمثلة في نظام دون شرط السن ونظام التقاعد النسبي.

4.1. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تقديم مبررات علمية ومنطقية للإجراء الذي لجأ إليه المشرع الجزائري، والمتمثل في التعديل الأخير الخاص بنظام التقاعد بغرض مجابهة العجز المستمر في موازنة صندوق المعاشات في الجزائر، ومنه فالدراسة:
- نموذج قياسي يهدف لمعرفة أثر الواقع الديموغرافي والاقتصادي في رصيد صندوق تقاعد الجزائريين مع مرور الزمن.
- تهدف الدراسة لرسم واقع استقرائي سنده إحصاءات مبنية على مؤشرات واقعية.

5.1. الدراسات السابقة:

- أهمية صناديق التقاعد والتحديات التي تواجهها في الدول العربية خاصة الخليجية (عبابنة، 2011)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى معرفة أنظمة صناديق التقاعد في الدول العربية خاصة الخليجية ومعرفة التحديات التي تواجهها، وتوصل الباحث لشيئين في بحثه هما:

- الشيء الأول: نظام التقاعد في هذه الدول يمنح التقاعد في سن مبكرة للعمال الأكبر سناً.
 - الشيء الثاني: يعد نظام التقاعد في هاته الدول أداة استثمارية ربحية، بحيث تقوم بتحصيل الاشتراكات والمساهمات لتوجهها نحو الاستثمار في المنطقة العربية والعالم الخارجي، وعائدات الاستثمار تساهم بها في دعم الوضع المالي للصناديق ليساعدها في تأدية خدماتها.
- وأوضح الباحث إلى أن نظام التقاعد في هذه الدول يشجع على التقاعد المبكر بسبب طبيعة المجتمع الخليجي الفتى، فنسبة فئة السكان التي تتراوح أعمارهم بين 20 - 30 سنة تمثل أكثر من 60%، وهي فئة تسمى بمفهوم صندوق التقاعد فئة الدفع والدعم، لكن هذا الحال لن يبق مستقبلاً، فحسب توقعات الأمم المتحدة ستخفّض نسبة فئة الشباب الأصغر من 30 سنة لتصبح أقل من 50% خلال العشر إلى العشرين سنة القادمة، ليرتفع أعداد المتقاعدين في ظل أنظمة تشجع على التقاعد المبكر، فقبل التطور الديموغرافي المستقبلي، تشهد دول العالم الخارجي أزمة اقتصادية، تعرف بالمشاكل المالية الناتجة عن ارتفاع الديون لتتخفّض عائدات استثمار صناديق التقاعد في الدول العربية ودول الخليج، خاصة عند استمرار انخفاض عائدات الاستثمارات وتراجع الفئة الداعمة للصناديق التقاعدية الخليجية، وارتفاع أعداد المتقاعدين لديها، سوف تشهد عجزاً في موازنتها المالية لتفقد الاستقرار والاستدامة.

(1) _ إبراهيم خليل العليان، صناديق التقاعد واقع ومشكلات ومقترحات في فلسطين والعالم العربي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر جامعة النجاح الدولي الثالث، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2013، ص2.

لهذا اقترح الباحث إصلاحات لأنظمة التقاعد، من أهمها رفع سن التقاعد والتخلي عن التقاعد في سن مبكر، ليتم تحويل المسؤولية نحو العاملين المشتركين، وبذلك تمديد الفئة الداعمة لتحقيق التوازن بين أعداد المتقاعدين وعدد المشتركين في صناديق التقاعد ليضمن توازنه المالي واستمرار خدماته الاجتماعية مع مرور الزمن.

- صناديق التقاعد، واقع ومشكلات ومقترحات في فلسطين والعالم العربي إبراهيم خليل العليان، 2013.

هدف الباحث في هذه الدراسة التوصل لفكرة أساسية مفادها دور وأهمية صناديق التقاعد، وقد بين أن أول أهمية لصناديق التقاعد تظهر بتكفلها بدفع رواتب المعاش طوال حياة المتقاعد كتعويض لما قدمه من اشتراكات اقتطعت من راتبه، وثانيتها تظهر في اعتبار الصناديق أداة استثمارية تساهم في تنمية المجتمعات اقتصادياً، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية، وعائدات الاستثمار التي تمول بها الصناديق لسدّ العجز بين مدخلاتها ودفعاتها.

وتوصل الباحث إلى أن صناديق التقاعد في فلسطين تواجه ثلاث تحديات، التحدي الأول: لا تستثمر أموالها في مشاريع استثمارية مربحة، لتساهم عائداتها في دعم موازنتها المالية، أما التحدي الثاني: أنظمة التقاعد في فلسطين والعالم العربي تواجه تحدي تمتع العمال الأكبر سناً من التقاعد في سن مبكر، فالعمال المسؤولون عند الإحالة على التقاعد المبكر يتحصلون على معاش مرتفع جداً، أما العمال البسطاء غير المسؤولين عند إحالتهم على التقاعد المبكر يتحصلون على معاش ضعيف، لهذا يعد نظام التقاعد في هذه الدول تمييزي، أما التحدي الثالث: يعد نظام التقاعد في فلسطين ضعيف التغطية بسبب عدم إدماج القطاع الخاص في نظام التقاعد مما سبب عجز في موازين الصناديق.

لمجابهة التحديات الثلاثة، اقترح الباحث حلول للحد من هذا العجز كتخلي عن التقاعد المبكر برفع سن التقاعد مع وضع حد أدنى وحد أعلى لرواتب التقاعد وإدماج القطاع الخاص لتوسيع تغطية نظام التقاعد.

ما يعاب عن الدراستين السابقتين، أنهما لم يعطيا الأثر الناجم عن تطبيق نظام تقاعدي يسمح للعمال بالتقاعد في سن مبكر على موازنة صندوق المعاشات في فلسطين والعالم العربي، وفي دراستنا سنعمل على إعطاء رؤية حول التعديلات الأخيرة لنظام التقاعد في الجزائر، ومدى ملائمة هذه التعديلات لموازنة صندوق المعاشات المسؤول الأول عن تحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين في الجزائر.

6.1. مفاهيم الدراسة:

يمكن تحديد مفاهيم الدراسة فيما يلي:

1.6.1. مفهوم أنظمة التقاعد:

تنوعت مفاهيم أنظمة التقاعد في العالم بسبب الإصلاحات والتعديلات التي يحصل لها، مما جعل مفهوم التقاعد يختلف من دولة إلى أخرى، وأصبح هناك أنظمة تقاعد تعرف بتتبعها لنهج مبادرة وأنظمة لا تتبع نهج مبادرة، وفقا لتعريف سيج رولاند حول أنظمة التقاعد التي تتبع نهج المبادرة فيقول: "هي الأنظمة التي تستند على وسيلة تحتوي على عملية إبقاء أو إعادة إدخال العمال الأكبر سنا إلى سوق العمل بهدف بناء مجتمع يكون منتج اقتصادي..."⁽¹⁾. كما جاء في تعريف عبد الرحمان خليفي لنظام التقاعد: فيذكر أن " نظام التقاعد هو حق التوقف عن العمل معترف به لدى جميع الأصناف

(1) _ سيج رولاند، مرجع سبق ذكره، ص8.

المهنية مهما كان مجال النشاط سواء كانوا عمالا أجراء أو غير أجراء، بشرط أن يمارسوا نشاطهم بصورة قانونية ورسمية ويلتزمون بدفع الاشتراكات"⁽¹⁾.

كذلك عرّف أحمد السلطان بن أحمد نظام التقاعد الذي لا يتبع نهج المبادرة بأنه: "عبارة على نظام يتمتع به العامل حيث يقتطع من راتبه الشهري نسبة معينة أثناء الخدمة على أن يمنح بعد سنوات راتبا تقاعديا وفق نسبة محددة لهذا الغرض سواء كان التوقف إجباريا أو اختياريا أو بعد التعرض لحادث سبب له عجزا كليا أو جزئيا"⁽²⁾.

لهذا فإن نظام التقاعد في الجزائر لا يتبع نهج المبادرة بل يتبع نظام يحث العامل على الاختيار بين التقاعد الإجباري وهو الإحالة على التقاعد عند بلوغ السن القانونية 60 سنة، وإما اختيار التقاعد الاختياري يعني إنهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية وهو ما يعرف بالتقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي والتقاعد المسبق.

2.6.1. مفهوم التقاعد دون شرط السن:

يعني مفهومه أنه إذا استوفى العامل على الأقل 32 سنة من العمل مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي بإمكانه الاستفادة من التقاعد دون شرط السن بناء على طلبه⁽³⁾.

(1) _ عبد الرحمان الخلفي، الوجيز في منازعات العمل والضمان الاجتماعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص122.

(2) _ أحمد بن أحمد السلطان، المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص11.

(3) _ موقع الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر، تعاريف حول التقاعد.

3.6.1. مفهوم التقاعد النسبي:

يعرف على أنه عند استقادة العامل من التقاعد بشرط بلوغه 50 سنة من العمر وتوفره على الأقل 20 سنة عمل ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي⁽¹⁾. وتخفّض مدة السن وفترة النشاط بالنسبة للعمال الإناث 5 سنوات وبالتالي تصبح الشروط كالآتي:

- يكون السن 45 سنة

- استقاء 15 سنة عمل.

4.6.1. مفهوم التقاعد المسبق:

إجراء يطبق إلا على أجراء القطاع الاقتصادي، الذين قد يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية بسبب أزمة اقتصادية أو التوقف القانوني لنشاط المستخدم، ويستفيد الأجير من التقاعد المسبق إذا بلغ من العمر 50 سنة وبلغ 20 سنة عمل أو يكون قد دفع 10 سنوات اشتراك لدى الضمان الاجتماعي، ويخفّض عمر الأجير 5 سنوات لدى صنف الإناث.

5.6.1. المتقاعد:

الفرد الذي يعمل ويخضع لنظام التقاعد حيث يقتطع من راتبه الشهري نسبة معينة أثناء الخدمة على أن يمنح بعد سنوات راتبا تقاعديا وفق نسبة محددة لهذا الغرض سواء كان التوقف إجباريا أو اختياريا أو بعد التعرض لحادث سبب له عجزا كليا أو جزئيا⁽²⁾.

7.1. منهج الدراسة:

سنعتمد على المنهج التاريخي لدراسة تطور أنظمة التقاعد في الجزائر، والمنهج الوصفي التحليلي عند وصف الواقع السكاني والديموغرافي في الجزائر، مع إعطاء نظرة قياسية في تحليل

(1) نفس المرجع السابق.

(2) أحمد بن أحمد السلطان، المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص11.

العوامل المؤثرة على رصيد صندوق المعاشات في الجزائر اعتمادا على الكتب والمراجع والمقالات والبحوث ذات الصلة بالموضوع.

الفصل الثاني

تطور أنظمة التقاعد في الجزائر

تمهيد:

يرتكز النقاش حالياً على تنوع أحد وسائل الضمان الاجتماعي ويعرف بنظام التقاعد، حيث هناك نظام يتبع نهج مبادرة وهناك نظام لا يتبع نهج المبادرة، وقد لوحظ أن في ظل نظام تقاعد لا يتبع نهج المبادرة فإن التركيبة العمرية لسكان الأكبر سناً ستؤثر على عدد المتقاعدين.

ويظهر من مفهوم سيج رولاند لنهج المبادرة أهمية مواصلة العمال الأكبر سناً في مناصب عملهم لزيادة تمويل صناديق التقاعد، عن طريق تخفيض عدد المتقاعدين كترشيد التقاعد في سن مبكر من خلال منح حوافز للعمال الأكبر سناً للبقاء على رأس العمل.

كما يتضح أيضاً من خلال تعريف سيج رولاند أن نهج المبادرة وسيلة وقائية تعمل على مجابهة المخاطر الديموغرافية التي تمس فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-59 سنة وهي الفئة الممولة لموازنة هياكل الضمان الاجتماعي.

لهذا فإن اتباع أنظمة التقاعد نهج المبادرة وهي تعرف بأنظمة التقاعد المستدامة تزيد في عدد العمال الأكبر سناً 50-59 سنة، ليؤثر إيجاباً على موازنة هياكل التقاعد من خلال تزايد إيراداتها ونقصان نفقاتها، أما إذا كان لا يتبع نهج المبادرة فإن تزايد العمال الأكبر سناً سيؤثر سلباً على موازنة هياكل الضمان الاجتماعي.

1.2. أنظمة التقاعد:

1.1.2. مفاهيم حول أنظمة التقاعد:

تنوعت وتطورت مفاهيم أنظمة التقاعد في العالم بسبب الإصلاحات والتعديلات التي تراودها مع مرور الزمن، كما جاء في مفهوم عبد الرحمان خليفي لنظام التقاعد: "نظام التقاعد هو التوقف عن العمل معترف به لدى جميع الأصناف المهنية مهما كان مجال النشاط، سواء كانوا عمال أجراء أو غير أجراء، بشرط أن يمارسوا نشاطهم بصورة قانونية ورسمية مع التزامهم بدفع الاشتراكات خلال حياتهم العملية"⁽¹⁾.

كما أن هناك من عرف نظام التقاعد بأنه: "عبارة على نظام يتمتع به العامل حيث يقتطع من راتبه الشهري نسبة معينة أثناء الخدمة على أن يمنح بعد سنوات راتباً تقاعدياً وفق نسبة محددة لهذا الغرض سواء كان التوقف إجبارياً أو اختيارياً أو بعد التعرض لحادث سبب له عجزاً كلياً أو جزئياً"⁽²⁾. من المفهومين السابقين يتضح لي أن نظام التقاعد يستند لبعض الوسائل أهمها أن يكون نظام التقاعد وسيلة تضمن الحماية للمتقاعد في فترة توقفه عن العمل بتمتعته بأجر تقاعدي مقابل ما قدمه من سنوات عمل، مع التزامه بدفع اشتراكات شهرية خلال سنوات العمل.

كذلك من أهم وسائل أنظمة التقاعد أنه عند بلوغ العامل سن 60 سنة يحال على التقاعد الإجباري، ولكن في بعض الأحيان يسمح للعامل بالتمتع بالتقاعد الاختياري أي التوقف عن العمل بصفة اختيارية قبل بلوغه السن 60 سنة حسب ظروف سوق العمل، وفي بعض الأحيان قد يصاب

⁽¹⁾ _ عبد الرحمان الخليفي، الوجيز في منازعات العمل والضمان الاجتماعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2008، ص112.

⁽²⁾ _ أحمد بن أحمد السلطان، المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص11.

العامل بمرض أو حادث قد يسبب له عجز جزئي أم عجز كلي يمنعه من مواصلة العمل ليحال على التقاعد قبل السن القانونية للتقاعد.

يلاحظ من وسائل أنظمة التقاعد المبنية على أنها حماية للمتقاعد من المخاطر الاجتماعية التي قد تواجهه خلال فترة التقاعد داخل أسرته، حيث أنّ المعاش يحفظ له حياة كريمة خلال فترة توقفه عن العمل، وكذلك يضمن له الحماية من المخاطر الصحية التي قد تواجهه.

لكن الاتجاه العالمي حالياً يسير نحو بناء مفهوم أوسع لنظام التقاعد، حيث تغيرت وسائل نظام التقاعد بشكل جوهري، كما جاء في مفهوم سيج رولاند: " لم يعد مفهوم نظام التقاعد يقتصر على أنه وسيلة من وسائل الحماية ضد المخاطر الاجتماعية التي قد تواجه المتقاعد ووسيلة لتوفير المنافع الملائمة لتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة وتلبية الحاجات الأساسية فقط، بل توسع مفهومه وأصبح أكثر نهج وقاية قبل وقوع الخطر بدل نهج حماية عند وقوع الخطر"⁽¹⁾.

من مفهوم سيج رولاند يتضح أن هدف نظام التقاعد من التدابير الوقائية الخاصة بالعمال، العمل على تحريك سياسات توظيف تشجع على البقاء على رأس العمل من خلال برنامج إعادة التدريب والتأهيل المهني قبل التعرض للعجز أو الإحالة على التقاعد، لعل تحريك سياسات تشغيل من هذا النوع يعتمد على فكرة " أن العمل هو الطريقة المثلى لتوفير الأمان (دخل كافي، صحة جيدة)"⁽²⁾.

(1) _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص7.

(2) _ نفس المرجع السابق.

لقد بين رينك برنس أن: "برنامج إعادة التدريب المهني هو برنامج يعتمد على تدريب العامل للتكيف مع مهام معينه في مكان العمل، وهو أمر معتاد بالنسبة لمجموعة محددة من أصحاب حالات العجز مثل الأفراد الذين لديهم مشاكل صحية تمنعهم من مواصلة العمل" (1).

هكذا يشكل التدريب المهني جزءا من برنامج متعدد الأوجه يتكون من أدوات وتسهيلات، تمكن دوائر التوظيف في القطاع العام ومؤسسات التأمينات الاجتماعية من توفير التعديلات في مكان العمل لأصحاب حالات العجز، مثلا: كخفض ساعات العمل لجعل مكان العمل أكثر راحة.

بين كذلك رينك برنس في برنامج إعادة التأهيل المهني "على أنه برنامج يعمل على تحفيز أصحاب العمل لتوظيف حالات العجز من خلال تشريعات عدم التمييز التي تعمل على توعية أصحاب العمل حول الحاجة إلى تعديل متطلبات وظائف معينة لضمان عدم تضاربها مع نظام وتعليمات العمل، وذلك تقاديا لرفع الموظفين دعاوى عليهم لشعورهم بالتمييز أثناء عمليات الاستقطاب وأثناء الترقية المهنية أو بالتمييز في ظروف العمل" (2).

هناك بعض النقاد يرون أن تشريعات عدم التمييز بهذه الطريقة قد لا تحدث الأثر الكافي على سلوك أصحاب العمل من حيث استقطاب الموظفين، وينبغي أن يشمل نظام العمل بعض الحوافز، مثل المكافآت والمعونات بهدف تحفيز أصحاب العمل على تقديم وظائف، وبالتالي تحسين فرص توظيف أصحاب حالات العجز.

إن ما تطرق إليه رينك برنس هي عبارة على تدابير ابتكارية تعمل على إعادة أصحاب حالات العجز إلى السوق، ومن هذا المنطلق يستند نظام التقاعد الذي يعتمد نهج المبادرة: "على إعادة إدخال

(1) _ رينك برنس، ازدياد منافع العجز وسعي إلى تحقيق سياسات ابتكاريه، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص15.

(2) _ نفس المرجع السابق.

أو إبقاء العمال الأكبر سناً في سوق العمل ببرنامج التدريب المهني بهدف بناء مجتمع يكون منتجاً اقتصادياً، أو إعادة الأشخاص الذين كانوا لفترة معينة عاطلين عن العمل أو عاجزين عليه إلى سوق العمل ووضعهم في وظيفة ملائمة لقدراتهم الصحية ببرنامج التأهيل المهني⁽¹⁾.

وبعد هذا يمكنني القول أن نظام التقاعد الذي يعتمد على نهج المبادرة من خلال برنامج التدريب والتأهيل المهني، عبارة على نظام يستجيب إلى التطور الديموغرافي المتمثل في الشيخوخة السكانية، كونه تحدي رئيسي يواجه أنظمة التقاعد حالياً ويستجيب أيضاً للاحتياجات بعيدة المدى للسكان مع تعزيز المنافع والتوسع في الوقاية من المخاطر الصحية.

توفير الدعم للبرامج التي تعمل على إعادة مختلف الفئات السكانية للعمل سواء كانوا عاطلين عن العمل أو حاصلين على منافع بسبب المرض أو العجز ليس إلا طريقة من طرق زيادة التشغيل، كما يمكن ذلك من تقوية وتعزيز موارد تمويل هياكل أنظمة التقاعد والتخفيف من نفقاتها الاجتماعية. من مفاهيم أنظمة التقاعد التي تتبع نهج المبادرة التي يمكن تسميتها بنظام التقاعد المستدام تظهر لنا أن هنالك مبادئ يرتكز عليها هذا النظام.

2.1.2. مبادئ نظام التقاعد المستدام:

نظر للإصلاحات والتعديلات في أنظمة التقاعد ظهرت عدة مفاهيم لنظام التقاعد وأهمها نظام التقاعد المستدام الذي يعمل على تنشيط الفئة السكانية من خلال برنامج التأهيل والتدريب المهني الذي بدوره جعل لنظام التقاعد المستدام يحتوي على مبادئ تُحسن من تسيير نهجه وأهم هذه المبادئ هي :

(1) _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص8.

1.2.1.2. مبدأ مسؤولية الإدارة:

يقصد بمسؤولية الإدارة كما جاء في تعريف منظمة العمل الدول: " أن تكون الدولة الكفيل الأول والأخير لضمان حقوق الحماية الاجتماعية لجميع الأشخاص المقيمين في إقليمها، في حين ينبغي أن يشارك الممولون والمشترون والمنفعون في ادارة مخططات برامج التقاعد المستدام"⁽¹⁾. هذا يعني أن أرباب العمل والعمال يشاركون مباشرة في تمويل هياكل التقاعد، بالتزامهم بدفع الضرائب والاشتراكات بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي، لضمان نفقات هياكل الضمان الاجتماعي على المنتفعين وأصحاب الأصول، نظرا لتزايد صعوبة إدارة وتسيير مخططات الضمان الاجتماعي ينبغي أن يكون أعضاء الإشراف والادارة مدربين تدريباً مناسباً يؤهلهم لتحمل مسؤولياتهم.

2.2.1.2. مبدأ التغطية الشاملة:

يعد مبدأ التغطية الشاملة من أهم مبادئ نظام التقاعد، ويقصد به حصول أكبر عدد ممكن من الأشخاص على أدنى مستوى من الضمان الاجتماعي، وهذا لا يعني " أن إعانات الضمان الاجتماعي موجهة إلى كافة فئات السكان، كما أنه ليس باستطاعة جميع البلدان توفير تغطية واسعة من إعانات الضمان الاجتماعي وإرساء النظم اللازمة لتغطية جميع السكان على الفور"⁽²⁾. مع ذلك ينبغي اعتبار التغطية الاجتماعية هدفاً واضحاً يتعين بلوغه تدريجياً كما جاء في تقارير الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي "من أهداف الضمان الاجتماعي التوسع في التغطية باتخاذ أنظمة تقاعد غير قائمة فقط على اشتراكات العمال التي تقتطع من سوق العمل، لكي تشمل التغطية جميع الفئات السكانية الفقيرة والمستضعفة بما في ذلك فئة المسنين"⁽³⁾.

(1) _ مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، الطبعة الأولى لمكتب العمل الدولي حول: التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي، المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية، جنيف، 2011، ص110.

(2) _ نفس المرجع السابق، ص115.

(3) _ سيج رولاند، مرجع سبق ذكره، ص33.

برنامج الضمان الاجتماعي الذي يعتمد على اشتراكات العمال وأرباب العمل لا يوفر تغطية ملائمة تشمل معظم السكان حول العالم، فمستويات التغطية لهذا النظام هي في تراجع مستمر كما بيّنه رودى مكينون "في ظل نظام اجتماعي قائم على الاشتراكات فإن 20 في المئة فقط من سكان العالم يستطيعون الحصول على تغطية ملائمة في إطار الضمان الاجتماعي، ومن الممكن أن تكون مستويات التغطية في تراجع من حيث الملائمة"⁽¹⁾.

كما لفتت الأبحاث التي قامت بها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي "أن تحقيق التغطية الشاملة بموجب برامج الضمان الاجتماعي المعتمدة على الاشتراكات سوف تبقى منخفضة بالنسبة للدول المنخفضة الدخل"⁽²⁾. وذلك راجع إلى أن ملايين البشر حول العالم مازالوا دون تغطية ضمان اجتماعي ملائم، لأن غالبيتهم يعيشون في بلدان منخفضة الدخل، وأن نمو التشغيل في القطاع غير المنظم والذي تشهده على وجه الخصوص الدول المنخفضة الدخل، يجعل من الصعوبة معرفة كيفية التوسع بشكل كبير في نطاق التغطية في إطار الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات، وكذلك راجع إلى انخفاض اشتراكات الضمان الاجتماعي الذي يتبع تراجع معدلات الولادة وارتفاع توقع الحياة، وفي الوقت الحالي هنالك نسبة أعلى من الأشخاص المسنين يعيشون في الدول الأكثر تقدماً وتشهد ارتفاعاً في الدخل، وبالتالي في سياق الشيخوخة الديموغرافية سوف تشهد العقود القادمة من الزمن الأغلبية الساحقة من المسنين في العالم والذين تجاوزوا سن 60 سنة يعيشون في الدول الأقل دخلاً.

(1) _ رودى مكينون، رواتب الشيخوخة الممولة من العوائد الضريبية في الدول ذات الدخل المنخفض، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص31.

(2) _ نفس المرجع السابق، ص32.

الأبعد من ذلك، أن الإتجاه العالمي سوف يتسع ليشمل الأشخاص كبار السن، الذين وصلوا إلى السن 80 سنة فما فوق، هكذا على مدى العقود القادمة من الزمن، سوف يرتفع عدد المسنين ضمن تلك المجموعات التي تفتقر إلى التغطية من خلال الضمان الاجتماعي وخاصة من يعيش منهم في الدول ذات الدخل المنخفض.

3.2.1.2. مبدأ الملاءمة:

يجب أن تلتزم هياكل الضمان الاجتماعي عادة بالبحث عن طرق جديدة لتحسين الأداء، وقد دعا رودى مكينون لهذا الإلتزام "وذلك عن طريق عمل أفضل استخدام لمصادر تمويل موازنة هياكل الضمان الاجتماعي أو عمل أحسن الطرق والأساليب لضمان الذين يساهمون بهذا الأمر بهدف إدخال تحسينات في تقديم منافع وخدمات ملائمة"⁽¹⁾، على الرغم من الجهود الرامية إلى تحسين الأداء، من خلال توفير وتقديم المنافع والخدمات الملائمة، من طرف هياكل الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات.

لكن حقائق سوق العمل تقضي إلى نتائج مخالفة لذلك، مثلاً أن يبقى العديد من العمال والمعالين دون تغطية وحماية ملائمة، بالإضافة إلى ذلك من الواضح أن تحسين الأداء في هياكل الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات، لا يمكن أن تعالج الحاجات الفورية إلى الدخل النقدي بالنسبة لأولئك غير القادرين على العمل أو المهمشين بالنسبة لسوق العمل، والذين ليس لديهم أي تغطية في سياق الضمان الاجتماعي، وتتنطبق هذه الملاحظة على العدد المتنامي من المسنين المستضعفين في الدول المنخفضة الدخل.

(1) _ رودى مكينون، مرجع سبق ذكره، ص32.

استجابة لهذه الملحوظة الأخيرة، يركز انتباه السياسات على دور الرواتب التقاعدية للمسنين التي يتم تمويلها من الضرائب، لهذا دعا سيج رولاند أن تتخذ الدول "برامج تقاعد ممولة من اشتراكات العمال تكون الضريبة على الدخل كمكمل لتشهد أكبر مستويات تغطية وملاءمة"⁽¹⁾.

لملاءمة الضمان الاجتماعي المستدام بعدان، البعد الأول يجب على جميع الإعانات أن تلبي جميع الاحتياجات الأساسية للمعنيين بالضمان الاجتماعي، فالإعانات التي يوفرها الضمان الاجتماعي المستدام هي المستوى الأدنى للملاءمة الذي ينطبق على جميع المقيمين المكلفين بدفع الضريبة على الدخل، بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون الاشتراكات أم لا، لهذا يجب أن تكون "الإعانات كافية لتمكين جميع المنتفعين من أن يعيشوا حياة كريمة ذات مغزى من الناحية الاجتماعية"⁽²⁾.

يعني ذلك أن مستويات الإعانة يجب أن تلبي متطلبات حياة كريمة للمنتفعين، ويجب أيضا أن تستجيب لمتطلباتهم وظروفهم الصحية، مع ضمان خدمات اجتماعية مثلى خاصة في مجال الوقاية من المخاطر الصحية والوقاية من الأمراض المزمنة؛ لتكون المنافع والخدمات المقدمة لأفراد الفئات السكانية المؤمنة أكثر ملاءمة وشمولية.

تظهر مبادرات وقاية الضمان الاجتماعي المستدام في الأنشطة التي تطلقها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية التي ترفع من المستوى الصحي، فهذه الأنشطة عملت على "وضع موازنة لازمة لرفع مستوى الوقاية الصحية من خلال برامج تأمينات

(1) _ سيج رولاند، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) _ مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، الطبعة الأولى لمكتب العمل الدولي حول: التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي، المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية، جنيف، 2011، ص 112.

صحية، بحيث تشجع المبادرات على الإستخدام المنطقي للخدمات الصحية مع التركيز على ملاءمة الرعاية الصحية والتوزيع الراشد للنفقات الصحية"⁽¹⁾.

يتمثل البعد الثاني للملاءمة في مفهوم معادلة الإعانات، يعني من الضروري أن يؤمن للمنتفعين عائد مادي يتناسب مع مدفوعات الضرائب ومع الاشتراكات المقدمة، أي أن مستوى الإعانات بعد سنوات طويلة من دفع الضرائب والاشتراك يجب أن تكون ملائمة إلى حد ما مع الضرائب والاشتراكات المدفوعة.

ومن هنا أرى أنه من أهم مبادئ نظام التقاعد المستدام أنه ممّول من الضرائب، بحيث يكون مكمل لاشتراكات العمال، ليكون نظام التقاعد المستدام ذا تغطية واسعة وملائمة تشمل معظم فئات السكان، بما فيهم فئة المسنين.

4.2.1.2 مبدأ الاستدامة المالية:

ينبغي تمويل نظام الضمان الاجتماعي "بنظام شامل يضمن إلى حد أقصى استدامته المالية والاقتصادية على مدى طويل، كما يجب على النظام أن يكون له قاعدة إيرادات ثابتة: مدفوعات الضرائب والاشتراكات ليضمن استمرارية الإنفاق الاجتماعي"⁽²⁾.

تتأثر قاعدة الإيرادات والإنفاق الاجتماعي بعوامل عديدة سنوياً، أهمها العامل الديموغرافي الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على التركيب العمري للسكان والعمالة في الدولة المعنية، من خلال اعتماده على عامل السن الذي يسمح للعمال أكبر سناً بالاستفادة من التقاعد.

كانت أنظمة الضمان الاجتماعي في غالبية دول العالم تشجع على التوقف عن العمل قبل السن 60 سنة، بالرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع بسبب ركود سوق العمل، وهذا يوضحه

(1) _ المرجع السابق، ص 115.

(2) _ مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الباحثان هنريش كارل والكسندروفيتش باولا "في الماضي كل دول الاتحاد الأوروبي تؤيد اتفاقيات الضمان الاجتماعي التي تشجع على التقاعد المبكر من أجل خفض وجود العمال الأكبر سناً أثناء فترة ركود سوق العمل، وهذا كان يوفر حلاً ملائماً لإخفاء المدى الحقيقي للبطالة"⁽¹⁾.

وفي ظل أنظمة تقاعد تشجع على المعاش المبكر كانت الدول الأوروبية "تجبر العمال الأكبر سناً على التوقف عن العمل ولا يترك لهم المجال للخيار فيما يتعلق بتوقيت ودرجة التقاعد، وأيضاً كانت تفرض ضريبة عالية على الاستمرار في العمل بعد سن معينة"⁽²⁾.

نظراً لارتفاع متوسط العمر المتوقع حسب التقدير العالمي، أدى ذلك إلى تزايد عدد العمال الأكبر سناً، وبقي سن التقاعد في تناقص مما نتج عنه "تدني مستوى الرخاء المالي لهياكل أنظمة التقاعد"⁽³⁾.

وجراء ما يمثله العمال الأكبر سناً من أثر سلبي على الاستدامة المالية؛ غيرت معظم دول العالم بما فيها الأوروبية سياستها اتجاه العمال الأكبر سناً، وذلك بالعمل على استقطاب وتوظيف العمال الأكبر سناً، والاحتفاظ بهم في العمل، وقد يتم ذلك " برفع سن الخروج من سوق العمل، بذلك يتحقق إعادة التوازن بين عدد السنوات العمل وعدد سنوات التقاعد"⁽⁴⁾.

كما يوضح سيج رولاند "أن مشاركة العمال الأكبر سناً في القوة العاملة هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية التشغيل الأوروبية، وهدفها زيادة معدل التشغيل بين العمال الأكبر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و65 سنة...، ولكن هذا ليس الهدف الرئيسي من تغيير سياستها، بل الهدف هو خفض ما

(1) _ هنريش كارل والكسندروفيتش باولا، الشيخوخة الفعالة وإصلاح أنظمة المعاشات الأوروبية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 190، منظمة اليونسكو، فرنسا، 2006، ص 87.

(2) _ هنريش كارل والكسندروفيتش باولا، نفس المرجع السابق، ص 86.

(3) _ نفس المرجع السابق.

(4) _ نفس المرجع السابق، ص 85.

تواجهه الدول الأوروبية من مستويات مرتفعة من الإنفاق على الحماية الاجتماعية وخاصة برامج التقاعد والتقاعد المبكر، وكذلك يرتبط بالاستدامة المالية لبرامج التقاعد⁽¹⁾.

يعني هذا أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع مع تناقص سن التقاعد، سيزيد أعداد المتقاعدين ليكافئ تزايد الإنفاق الاجتماعي فتشهد هياكل الضمان الاجتماعي أرصدة سلبية ويصبح العمال أكبر سناً يمثلون عبئاً على الاستدامة المالية لأنظمة التقاعد؛ في ظل نظام يشجع على التقاعد في سن مبكرة.

وحتى تضمن هياكل الضمان الاجتماعي مبدأ الاستدامة المالية يجب عليها اتخاذ أنظمة تقاعد تشجع على بقاء العمال الأكبر سناً على رأس العمل في القطاع المنظم الخاص والعام، ويتم لها هذا بإتباع سياسات تشجع البقاء في العمل وفقاً لما جاء به الباحثان هنريش كارل والكسندروفيتش باولا "بحيث يدعوا الدول الأوروبية إلى الوقوف إلى جانب سوق العمل والسياسات الاقتصادية التي تقدم الحماية الاجتماعية، خاصة أنظمة التقاعد التي تقدم حوافز فعالة لاستمرار العمال المسنين على رأس العمل، ولا تشجع العمال على التقاعد المبكر، وألا يعاقبوا على استمرارهم في سوق العمل بعد السن المقدر للتقاعد"⁽²⁾.

ولقد ساند سيج رولاند دعوة الباحثين هنريش كارل و الكسندروفيتش باولا بقوله " إن التشجيع على استقطاب وتوظيف العمال الأكبر سناً والاحتفاظ بهم في العمل يؤدي إلى تحسين الموازنة المالية: النفقات العامة المرتبطة بتناقص أعداد الأشخاص المتقاعدين بالتقاعد المبكر، في حين أن

(1) _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص51.

(2) _ هنريش كارل والكسندروفيتش باولا، الشيوخوة الفعالة وإصلاح أنظمة المعاشات الأوروبية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 190، منظمة اليونيسكو، فرنسا، 2006، ص86.

إيرادات الضريبة آخذة بالازدياد، كما أنه يساعد على تعويض الأثر السلبي بسبب التقدم في السن، ناهيك أنه يزيد من عدد السكان العاملين⁽¹⁾.

إن على الدول اتخاذ سياسات تهدف إلى تمديد الحياة العملية لكبار السن، ولقد صنفها سيج رولاند إلى: " سياستين رئيسيتين هما السياسة المقيدة، والسياسة التحفيزية وتهدفان إلى عكس صورة إيجابية عن العمال المتقدمين في السن"⁽²⁾.

- السياسة المقيدة:

السياسة المقيدة تتنوع إلى نوعين حسب أهدافها، النوع الأول يستهدف راتب المعاش المدفوع بموجب نظام تقاعد متبع الذي يعمل على خفض وجعل المعاش أقل سخاء، والنوع الثاني يستهدف سن التقاعد بموجب نظام تقاعد يعمل على رفع سن التقاعد.

النوع الأول: يستند على نظام هدفه خفض معاش التقاعد بإدخال العامل الديموغرافي في معادلة احتساب المعاش عن طريق طرح آليات تعدل حقوق التقاعد لتعكس الزيادة في معدلات توقع الحياة. وهناك أيضا أنظمة تستند على نظام يأخذ بعين الاعتبار عند حساب المعاش التقاعدي الأجر المدفوع على مدى الحياة العملية بمجملها وليس فقط الأجر الأفضل النهائي.

أما النوع الثاني: يتمثل في تدابير مقيدة تستهدف نظام التقاعد المبكر عن طريق رفع سن التقاعد، ولقد أوقفت دول عديدة من بينها ألمانيا إمكانية التقاعد المبكر أو أنها جعلتها أكثر تعقيدا، حيث فرضت صعوبات على التقاعد المبكر بحكم الواقع الديموغرافي من خلال فرض قيود على منافع

(1) _ سيج رولاند، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(2) _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص 55.

البطالة ومنافع العجز أو المرض طويل المدى، والتي تستخدم في الكثير من الأحيان كدفعات انتقالية تؤدي إلى التقاعد المبكر.

- السياسة التحفيزية:

السياسة التحفيزية هي سياسة تديرية تحفيزية أو تنشيطية تهدف إلى تقديم إطار عمل يشجع العاملين الكبار في السن على البقاء في العمل لفترة طويلة، ومن التدابير التي تنفذ في أغلب الأحيان هو ذلك التدبير الذي يقدم حوافز لتأخير التقاعد.

من السياسات التحفيزية، سياسة إعفاء العمال في القطاع الخاص والقطاع العام الذي يحق لهم الحصول على التقاعد، ولكنهم يختارون البقاء في العمل من دفع الاشتراكات المستحقة عند التقاعد الأساسي، وهناك سياسة أخرى من السياسات التحفيزية لتشجيع العاملين الأكبر سناً للبقاء في العمل وهي سياسة التقاعد المرحلي، التي تقوم بوضع فترات انتقالية بين العمل والتقاعد، وهو ما يسمح للعاملين بخفض ساعات العمل التي يقضونها بالعمل وفي نفس الوقت يمكنهم الحصول على التقاعد التعويضي.

كما أن هناك تدابير تنشيطية تسعى إلى تحسين ظروف العمل لكبار السن أو تدريب العاملين المتقدمين في السن لتمكينهم من العمل المستدام كما عملت به أستراليا، وذلك بوضع استراتيجية وطنية للصحة والسلامة المهنية، وهي تهدف إلى خفض الوفيات والحوادث المهنية، وهناك سياسات أخرى تحفيزية تؤثر على سوق العمل، وتعمل في الغالب بمبدأ الالتزامات المتبادلة.

العمال المتقدمون في السن والعاطلين عن العمل ملزمون بالبحث الحثيث عن العمل، واستجابة لذلك تعمل الحكومات على توفير خدمات التوظيف لهم، وكذلك الإرشاد المهني لتوجيههم إلى المهنة الملائمة لهم ولقدراتهم الصحية.

كما تشجع سياسات التنشيط، أصحاب العمل على استقطاب وتعيين العمال الأكبر سنا من خلال دعم رواتب العمال الأكبر سنا، وذلك عن طريق خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي، مثلا: في النمسا يعفى أصحاب العمل من اشتراكات التأمين على البطالة عندما يعملون على استقطاب وتوظيف العمال الذين أعمارهم 50 سنة أو أكثر.

لو فرضنا في حالة العمال المتقدمين في السن يجدون صعوبات في العودة إلى العمل، يمكن فرض عقوبة مالية على المنشآت التي تطرد العاملين الأكبر سنا وذلك بدفع الضريبة أو زيادة اشتراكات الضمان الاجتماعي، أو تفرض على المنشآت منح كمساعدات مالية للعاملين لإيجاد عمل، كما حصل في هولندا واسبانيا.

إذن السياسات التحفيزية والمقيدة التي تتخذها الحكومات لاستقطاب أو توظيف العمال الأكبر سنا، ما هي إلا وسيلة لخفض نفقات هياكل الضمان الاجتماعي خاصة هياكل أنظمة التقاعد، وبذلك تحقق موازنة صناديق التقاعد فائض مالي يضمن استدامته المالية، ليصبح أهم مبادئ الضمان الاجتماعي المستدام رفع سن التقاعد للعمال الأكبر سنا وجعل صعوبات مالية حول التقاعد المسبق لضمان استدامة الفائض المالي لهياكله.

2.2. أنظمة التقاعد في الجزائر:

1.2.2. مراحل تطور أنظمة التقاعد في الجزائر:

تناولنا في مفاهيم أنظمة التقاعد أن هنالك دول تستند على أنظمة تقاعد تتبع نهج المبادرة وتعرف بأنظمة التقاعد المستدامة، وهنالك دول تتبع أنظمة تقاعد لا تستند على نهج المبادرة، ويمكن للدول أن تتحول من نظام لا يتبع نهج مبادرة إلى نظام يتبع نهج المبادرة والعكس، وبفضل إجراء إصلاحات وتعديلات على أنظمة التقاعد لتطبيق ما يمكن من مبادئه، وحتى نتطرق إلى تطور نهج أنظمة التقاعد في الجزائر، وجب علينا تناول مراحل تطوره.

فخلال الحكم العثماني: "كانت قواعد الشريعة الإسلامية المرجع الأساسي الذي يحكم العلاقات بين الجزائريين من عمال أجراء وغير أجراء، بفضل تعاليم الإسلام التي تحت على التضامن والتكافل الاجتماعي بكيفية تؤمن حماية المسنين وتضمن الرأفة بالأيتام والأرامل⁽¹⁾".

لا غرر أن النظام الإسلامي كان يحقق الحماية الاجتماعية الضرورية لكل الأشخاص داخل المجتمع، سواء بالنسبة للعاملين في القطاعات النشيطة أو غيرها دون تدخل الدولة، وذلك بكيفية تفوق من الناحية المعنوية ما تضمنته بعض الأنظمة العصرية في الوقت الحاضر.

استمر هذا الوضع تقريبا في الجزائر إلى غاية تاريخ الاحتلال الفرنسي عام 1930، عندئذ بسط الفرنسيون نفوذهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي على الجزائريين، ليشهد نظام التقاعد في الإدارة الفرنسية المستعمرة عدة تعديلات؛ نظرا للتغيرات التي حدثت في كل مجالات الحياة العملية في الجزائر، وليمتد العمل بنظام التقاعد الفرنسي إلى ما بعد الاستقلال أي إلى غاية سنة 1983، لتشهد أنظمة التقاعد تعديلات جذرية تبلورت على شكل مشروع يستجيب للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي مرت بها الجزائر، وترتكز التعديلات على توسيع الامتيازات والمستفيدين وتوحيد الهياكل، إذ أن التعديلات مرت بمرحلتين؛ مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال وكان هدفها تجسيد مبادئ أنظمة التقاعد المستدامة، ولمعرفة أهم هذه المبادئ علينا تناول مرحلتي تطور أنظمة التقاعد في الجزائر وسنلخصها فيما يلي:

(1) _ حسين جعيجع، النظام القانوني لتقاعد في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحقوق بن عكنون، الديوان الوطني للطبعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص60.

1.1.2.2. المرحلة الأولى 1896-1962:

كانت هاته المرحلة تعرف بالمرحلة الاستعمارية حيث أنظمة التقاعد في الجزائر آنذاك كانت: "متطابقة مع قوانين الضمان الاجتماعي في فرنسا المتعلقة بالتقاعد"⁽¹⁾، في بداية سنة 1896 كان نظام التقاعد يطبق فقط على موظفي الإدارة الفرنسية، وجُعل لفائدة الفرنسيين العاملين في الجزائر بصفتهم موظفين أجراء، وليمتد بعض الشيء: "إلى العمال الجزائريين في الإدارة الفرنسية الذين يستفيدون من أنظمة التقاعد بالتبعية"⁽²⁾.

خصصت هاته الأنظمة في الأصل لفائدة الفرنسيين العاملين في الجزائر، مستفيدة منه فئة قليلة من الجزائريين الموظفين في الإدارة الفرنسية، ل تتميز هاته الأنظمة بتغطية غير واسعة مما حتم على الحكومة الفرنسية: "بإصدار قانون 25 سبتمبر 1919 في مجال الضمان الاجتماعي الذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1921"⁽³⁾، لقد كان الهدف من هذا القانون: "إنشاء أنظمة تقاعد واسعة التغطية تشمل العمال الأجراء في الصناعة والتجارة والزراعة، بعدما كان يقتصر على العمال الأجراء الموظفين في الإدارات الفرنسية"⁽⁴⁾.

لقي هذا النظام انتقادات كثيرة بالرغم من التعديلات التي طرأت عليه، حيث كان آخر تعديل سنة 1949، لكن هذا التعديل: "ابتعد بشكل كبير عن المبادئ الأساسية لنصوص التشريعية المسيرة

(1) _ مريم زيان، أنظمة التقاعد في التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص22.

(2) _ حسين جعيجع، النظام القانوني لتقاعد في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن عكنون الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص58.

(3) _ مريم زيان، مرجع سبق ذكره، ص22.

(4) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره ، ص59.

له، كانت أغلب آدائه الممنوحة تحت شروط صعبة التحقيق بالنسبة للعمال المزارعين في بلد يشكل هؤلاء 80% من الأيدي العاملة فيه وأغلبهم جزائريين⁽¹⁾.

إبتداء من سنة 1949 تحت ضغط الاحتجاجات العمالية والحركات الاجتماعية: "قرر المجلس الجزائري تسجيل مناقشة مشروع نص أمر يقضي بموجبه نظاما للضمان الاجتماعي والتقاعد ذلك بتاريخ 1949⁽²⁾"، ومن مقرراته استحداث ثمانية أنظمة تتميز بوجود اختلافات كبيرة فيما بينها، سواء فيما يتعلق بالالتزامات أو الامتيازات التي تخص كل نظام، وتتمثل هذه الأنظمة في: "نظام الموظفين (نظام غير الفلاحي)، نظام فلاحي، نظام المناجم، نظام العمال غير الأجراء، نظام عمال السكك الحديدية، نظام عمال البحر⁽³⁾"، ونظرا لتطبيق هاته الأنظمة نتج عنها إنشاء صناديق للضمان الاجتماعي مختلفة بين سنتي 1949 و1962، متمثلة في:

- الصندوق العام للتقاعد أنشئ سنة 1949، الذي يحوي الموظفين الرسميين، والمستخدمين المدنيين للدولة وشبه العسكريين وعمال الملاحة الجوية.

- صندوق خاص بعمال المناجم أنشئ سنة 1950، الذي يعمل بنظام أساسي ونظام تنظيمي، وكان النظام التكميلي إجباريا ولكن خصص للعمال والتقنيين والمساعدين لهم فقط.

- صندوق التأمين على الشيخوخة بموجب القرار رقم 53-020 الصادر في 22 ماي 1953.

- الصندوق الجزائري للتأمين على الشيخوخة في 24 جوان 1954 وكان يسير منحة العمال المسنين الأجراء وكذا معاش الشيخوخة. وأعتبر هذا النظام نظاما عاما يشترط على المؤمن فيه إثبات عشر سنوات عمل، أو أربعون ثلاثيا كحد أدنى من النشاط لكي يكون له الحق في المعاش.

(1) - مريم زيان، أنظمة التقاعد في التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص23.

(2) - حسين جعيجع، المرجع سبق ذكره، ص59.

(3) - مريم زيان، مرجع سبق ذكره، ص23.

- صندوق تقاعد لغير الأجراء بقرار صادر في 30 ديسمبر 1957 تكفل بتقديم منح الشيخوخة للذين لا يستفيدون من نظام تقاعد الأجراء والتابعين للقطاعات التالية: المهن الحرة وأصحاب المهن الصناعية والحرفية والفلاحية، كما تم تأسيس صندوق التعاون الفلاحي ولم يكن الانتماء إليه إجباريا بل مقررا من قبل مجلس الإدارة لصندوق.

من خلال وضعية الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية يمكن القول إن نظام التقاعد كان يتميز بمبدأ مسؤولية الإدارة في تسييره، لكن تطبيقه كان انتقائيا وجزئيا على أرض الواقع ويظهر ذلك في نصوصه التشريعية التمييزية بين عمال القطاع الفلاحي وعمال القطاع غير الفلاحي حيث كانت شروطه صعبة التطبيق لدى عمال القطاع الزراعي بالمقارنة مع عمال القطاع غير الفلاحي، وهذا ما أوضحته الباحثة مريم زيان "لم تكن أنظمة التقاعد تقبل عموما سوى الموظفين ورجال الصيانة والتقنيين أي الأجراء بصفة دائمة لأن العمال الذين يعملون بأجرة يومية غير مقبولين"⁽¹⁾. ونرى إن فرنسا تعمدت ذلك، لأن غالبية الجزائريين يشتغلون في القطاع الزراعي بصفة غير رسمية.

2.1.2.2. المرحلة الثانية 1962-1983:

في هذه المرحلة يظهر أن بعض الجزائريين عرفوا نظام الحماية الاجتماعية خلال العقود الأخيرة من مرحلة الاحتلال الفرنسي وذلك منذ بداية عام 1950، حيث استفادت فئات قليلة من الجزائريين بنظام التقاعد، كان يمنح لهم من طرف مؤسساتهم التي ترتبط بفروع مع الصناديق الفرنسية الموجودة في فرنسا.

(1) _ مريم زيان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

حين استقلال الجزائر أُستمر العمل بأنظمة التقاعد الفرنسية بإصدار المشرع الجزائري قانون رقم 62-157 في 31-12-1962، الذي جاء في مادته الأولى "يُستمر العمل بالتشريع الساري المفعول إلى حين صدور أمر جديد باستثناء التدابير المخالفة للسيادة الوطنية⁽¹⁾".

تُبين هذه المادة أن الجزائر ستستمر في نظام التقاعد الذي أقره المجلس الجزائري الذي استحدث 8 أنظمة عام 1949.

2.2.2. نبذة حول أنظمة التقاعد الفرنسية بعد الاستقلال:

هذه نبذة موجزة عن 8 أنظمة التي أقرها المجلس الجزائري، وتمثل كل نظام على حدة:

1.2.2.2. نظام التقاعد غير الفلاحي⁽²⁾:

شُرع في العمل بهذا النظام سنة 1949 تاريخ إنشاء الصندوق العام للتقاعد، الذي كان يُسير تحت مسؤولية إدارة الصندوق الوطني للتقاعد، وبعد ظهور نظام الشيوخوخة عام 1953 وتنصيب الصندوق الجزائري للتأمين على الشيوخوخة في 04-06-1954 ليصبح هذا الصندوق يسير المنح الأجراء المسنين، وكذلك منحة الشيوخوخة. وعمد نظام التقاعد غير الفلاحي إلى إظهار شيء من المرونة في شروط الاستفادة من التقاعد لبعض الفئات حتى يتمكن من تصفية المعاشات وتأدية وظيفته مباشرة بعد تنصيبه. بقي الصندوق الجزائري للتقاعد يطبق على أجراء النظام العام للتقاعد بنظام تقاعدي أساسي وهو إجباري ويوازيه النظام التكميلي الذي هو اختياري.

من شروط نظام التقاعد غير الفلاحي الأساسي أن يبلغ العامل 60 سنة مع إثبات مدة عمل لا تقل عن 10 سنوات أو ما يعادلها من الفترات المعتمدة حتى يستفيد من معاش تقاعدي سنوي يساوي 1.33 في المئة من معدل الأجر السنوي للسنوات العشر الأخيرة، بحد أقصى مقدر بـ 40% من

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(2) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الأجر يضاف إليه زيادات تكميلية عن زوج والأطفال المكفولين محدد بإجراءات تنظيمية، ويؤول الراتب التقاعدي إلى زوجة المؤمن بعد وفاته شريطة أن يتوفر فيها شرط السن وهو 55 سنة إذا لم تكن مصابة بعجز ويكون مبلغ المعاش المنقول يساوي نصف مبلغ المعاش المباشر مضافا بالزيادات على الأطفال ليلغ 80 في المئة من المعاش المباشر.

يمول نظام التقاعد غير الفلاحي الأساسي عن طريق الاشتراكات الموزعة بين صاحب العمل والعامل، ويتم الدفع ضمنيا مع اشتراكات الضمان الاجتماعي ككل والمقدرة بـ 10% من الأجر. أما التقاعد التكميلي في النظام العام غير الفلاحي⁽¹⁾ يشترط بلوغ العامل سن 60 سنة أو 50 سنة على الأقل مع إنقاص في مبلغ المعاش حسب تخفيض السن، وإثبات 10 سنوات من اشتراك كمدة دنيا.

من امتيازات نظام التقاعد غير الفلاحي نرى أن المعاش المباشر يقدر مبلغه بـ 1.5 في المئة من الأجر السنوي مضافا إليه الزيادات عن الزوج المكفول والأبناء، كما في النظام الأساسي ويتحول نصفه إلى المعاش المنقول بعد وفاة المؤمن له ليؤول إلى أرملته وذوي حقوقه إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة في النظام الأساسي.

يكون التمويل نظام التقاعد التكميلي عن طريق اشتراك إجمالي قدره 6% يوزع بالتساوي بين العامل وصاحب العمل. أما عن العمال غير المرسمين والموظفين في أجهزة الدولة وفي الجماعات المحلية وفي المستشفيات فيستفيدون من معاش مغاير يختلف عن المخصص للعمال المرسمين.

(1) _ حسين جعيجع، النظام القانوني لتقاعد في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن عكنون الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص62.

2.2.2.2. نظام التقاعد الفلاحي⁽¹⁾:

عرف النظام الفلاحي أيضا سنة 1958 بعد إنشاء صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد ولم يكن الاشتراك فيه إجباريا بل كان يشترط موافقة المجلس الإداري لصندوق، وكانت مدة المساهمة فيه 5 سنوات قابلة لتجديد دوريا نظام خماسي مع فقدان صفة الانخراط في هذا الصندوق إما بالاستقالة أو الإغفاء. في حالة عجز الموارد المالية عن تغطية أداءات المعاشات التقاعدية والمعاش المنقول يلجأ الصندوق التعاوني الفلاحي إلى تخفيض الأداءات أو بفرض إشراك إضافي. واستمر تطبيق هذا النظام في مجال التقاعد للقطاع الفلاحي حتى بعد الاستقلال، وفي عام 1968 كلف الصندوق التعاوني الفلاحي بتسيير كل أنظمة التقاعد التكميلية في المهن الفلاحية بموجب قرار 1968/08/07.

يعمل نظام التقاعد الفلاحي كذلك بنظام أساسي وآخر تكميلي، ومن شروط الأول بلوغ العامل 60 سنة وإثباته مدة عمل تقدر بـ 10 سنوات ليستفيد من معاش تقاعد يحسب مبلغه تناسيبا مع عدد سنوات المشاركة في الصندوق ويضاف إليها علاوات عن الزوج المكفول والأبناء بمثل الكيفية التي في النظام العام غير الفلاحي على ألا يكون الحد الأدنى لمعاش التقاعد أقل من المنحة الثابتة التي يستفيد منها الفلاحون الأجراء المسنون. أما المعاش المنقول في هذا النظام فيمنح للأرملة نصف المعاش المباشر مضافا بالزيادات عن الأبناء المكفولين وتأتي موارد هذا النظام عن طريق المساهمات المقدرة بـ 6 في المئة التي تقع على عاتق الفلاح وحده لتغطية الأخطار المؤمنة.

يمنح النظام التكميلي للمؤمن عند بلوغه 60 سنة ودفعه الاشتراكات التكميلية لمدة 15 سنة على الأقل اختياريا معاشا مباشرا يحسب مبلغه بـ 1.6 في المئة عن كل سنة تأمين، ويخفض مقدار المعاش التكميلي كلما انخفض سن المؤمن له عن 60 سنة. ويساوي مبلغ المعاش المنقول نصف

(1) _ نفس المرجع السابق، ص 63.

مبلغ المعاش المباشر. أما الموارد المالية للتقاعد التكميلي فهي ناتجة عن مساهمة 8 % من الأجر موزعة بالتساوي بين العامل وصاحب العمل.

3.2.2.2. نظام تقاعد الموظفين⁽¹⁾:

تأسس نظام تقاعد الموظفين عام 1949 بإنشاء الصندوق العام للتقاعد والذي كان يتكفل بتقاعد الموظفين المرسمين ورجال الدولة المدنيين المعتبرين عسكريين وشبه عسكريين والطيارين... الخ.

استمر العمل بهذا النظام خلال فترة ما بعد الاستقلال حيث يمنح نظام التقاعد للموظفين نوعين من التقاعد أحدهما هو التقاعد بالأقدمية؛ ويمنح فيه المعاش التقاعدي للموظف المسن الذي بلغ سن 60 سنة وعمل لمدة 30 سنة أو للموظف النشط عند بلوغه 55 سنة وعمل لمدة 25 سنة. والآخر هو التقاعد النسبي الذي يمنح فيه المعاش التقاعدي بشرط 65 سنة للموظف المسن و60 سنة للموظف النشط ومدة العمل تقدر بـ 15 سنة.

يمكن أن يتم ذلك بدون شرط المدة للموظف الذي يبلغ السن المحددة قانوناً أو سن الستين دون أن يفتح له الحق في معاش الأقدمية ويمكن للأمهات الموظفات الانتفاع المباشر بالمعاش النسبي إذا كان لديهن 3 أطفال تحت كفالتهن.

الفرق بين التقاعد النسبي وتقاعد الأقدمية، الثاني يمنح للمؤمن له إضافات عن الأطفال والمنحة العائلية ويحسب مبلغ المعاش للموظفين المتقاعدين بهذا النظام بنسبة 2% من الأجر السنوي للخدمة، وسنوات الخدمة، وسنوات الخدمة أقصاها 37.5 سنة لمعاش الأقدمية، و25 سنة للمعاش النسبي.

(1) _ المرجع السابق الذكر، ص 65.

ويضاف إلى معاش الأقدمية مبلغا نسبته 10 في المئة منه على الأطفال الثلاثة الأوائل و5 في المئة من معاش الأقدمية على كل طفل بعد ذلك بشرط ألا يفوق مبلغ معاش الأقدمية مع إضافته الأجر الشهري للمؤمن.

لا يخضع المعاش المنقول في نظام التقاعد للموظفين إلى شرط السن، بل يمكن لأرملة الموظف الذي كان يتقاضى معاش الأقدمية أن تحصل على مبلغا قدره نصف المعاش المباشر، وكذلك لها حق الانتفاع به مباشرة بعد وفاة الزوج. ويتقاضى الأطفال المكفولين حتى 21 سنة بعد وفاة معيلهم مبلغا قدره 10 في المئة من المعاش المباشر لوالدهم المتوفى في حدود مبلغ المعاش، وفي حالة وفاة الأم أو سقوط حقها في المعاش المنقول يؤول نصيبها للأطفال اليتامى. وتأتي موارده المالية من مساهمات الموظف والإدارة المشغلة 6% على عاتق الموظف و12% على عاتق الإدارة.

4.2.2.2. نظام تقاعد عمال المناجم:

يعود تاريخ نشأة هذا النظام إلى سنة 1950 ويعمل هذا النظام بالتقاعد الأساسي والتقاعد التكميلي وكلاهما إلزامي، مخالفا بذلك بعض الأنظمة الأخرى في كون النظام التكميلي اختياري نظرا لخصوصية المهنة، ومن الامتيازات الممنوحة للعمال للاستفادة من المعاش المباشر بعد استكمال الشروط المطلوبة وهي بلوغ 55 سنة ويخفض هذا السن إلى 50 سنة بالنسبة للعمال الذين عملوا 30 سنة من ضمنها 20 سنة خدمة في أعماق الأرض ومدة الخدمة الدنيا هي 15 سنة في المناجم، وبالنسبة لمبلغ المعاش للمتقاعدين في هذا القطاع تحسب عناصره تبعا للأجر المتوسط للمهنة - الأجر الحقيقي للعامل - وزيادات بالنسبة للسنوات التي قضاها في أعماق الأرض كما تضاف الزيادات المالية عن الأطفال بنفس الكيفية المعمول بها في الأنظمة الأخرى، مع زيادات مالية تمنح للمتقاعد على الأطفال المكفولين والمقدرة بـ 30% من معاش الأب.

هناك تقاعد مسبق يستفيد منه عمال المناجم الذين أمضوا أكثر من 15 سنة عمل على الأقل ثم أصابهم عجز أعاقهم عن أداء عملهم بنسبة 67% وذلك قبل بلوغ السن القانونية العادية للتقاعد. كما يوجد لدى هذا النظام معاش الأيلولة، وعليه يمكن لأرملة العامل التي بلغت 40 سنة من الاستقادة بمعاش منقول يقدر مبلغه بنصف مبلغ المعاش المباشر وبدون أي شرط إذا كان لها 3 أطفال أو أكثر تحت كفالتها.

يمول هذا الصندوق باشتراك ثلاثي تقدر نسبته بـ 12% موزعة بين العامل 4% وصاحب العمل 4% والدولة 4% مع الملاحظة أن التقاعد التكميلي إلزامي ويمول من مساهمات بنسبة 6% موزعة بين العامل وصاحب العمل بالتساوي. قد يصل مبلغ المعاش فيه إلى 50% من الأجر إذا قضى العامل مدة 30 سنة في العمل. ويتناقص أو يتزايد نسبيا إذا نقصت أو زادت مدة العمل عن ذلك مع زيادة 10% من مبلغ المعاش عن الزوج المكفول، 0.6% من مبلغ المعاش السنوي عن كل سنة عمل في باطن المنجم، وذلك في حدود 18%. وفي كل الأحوال لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الراتب التقاعدي عند جمع المعاش الأساسي والتكميلي نسبة 100% من الأجر.

5.2.2.2. نظام تقاعد عمال الشركة الوطنية للسكك الحديدية:

لافتتاح الحق والاستفادة من معاش تقاعدي، يجب توفر شرطين للعامل في السكك الحديدية هما:

- أن يبلغ العامل السن القانونية المطلوبة في هذا القطاع المحددة بـ 55 سنة ويمكن أن تقلص هذه السن إلى 50 سنة بالنسبة لبعض الأعمال التي تعتبر أعمال شاقة شريطة أن يكون قد قضوا مدة عمل لا تقل عن 15 سنة كالعامل في سيطرة أو الميكانيك.

- شرط مدة العمل وهي 25 سنة، كما يمنح هذا النظام للعمال المنتسبين إليه تقاعد نسبي، ولطلب الإحالة على التقاعد النسبي يجب على العامل أن يكون بلغ من العمر 55 سنة وأدى 15 سنة عمل فعلية.

الراتب أو 80% لبعض الحالات الخاصة. أما الحد الأدنى الأقصى 90% من الراتب ومرتب بالرقم الاستدلالي 100%.

لذوي حقوق العامل المتوفي معاش منقول ينتقل إليهم بعد وفاته والشروط المطلوبة في صندوق الوطني لعمال السكك الحديدية هي نفسها الشروط المطلوبة في صندوق تقاعد الموظفين المذكور سابقا. ونلاحظ أن موارد الصندوق تأتي من المساهمة المالية التي يقدمها العامل وهي 3% وصاحب العمل 3% باعتبار أن النسبة المحدودة هي 6% مع وجود شرط أساسي وهو أن يقدم صاحب العمل اعانات وتقديمات مالية إضافية قصد التوازن المالي للصندوق.

6.2.2.2. نظام تقاعد عمال البحر⁽¹⁾:

بالنسبة لعمال البحر فإن الشروط الواجب توفرها للاستفادة من المعاش التقاعدي هي نفسها الشروط المطلوبة في عمال السكك الحديدية، مع الاختلاف في مصادر تمويلها وإيراداتها إذ يتطلب التكفل لكل من العامل وصاحب العمل بمساهمة مالية، وصيغتها تختلف عن الموارد المالية المعروفة في الأنظمة التي تحدثنا عنها سلفا.

تحدد الموارد المالية حسب حمولات السفن بالإضافة إلى الأجر الجزافية، مع العلم أنه يوجد حوالي 17 أجر جزافي، والتي تعتبر كوعاء للاشتراك عن كل الاخطار المؤمنة في الضمان الاجتماعي ومنها فرع التقاعد ويدفع صاحب العمل 7.5%.

(1) _ مريم زيان، مرجع سبق ذكره، ص42.

7.2.2.2. نظام تقاعد عمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز :

إن شروط إجراءات انتفاع عمال الشركة لجزائرية للكهرباء والغاز بالراتب التقاعدي هي نفس إجراءات والشروط المذكورة في نظام عمال الشركة الوطنية لسكك الحديدية والمشار إليها أعلاه مع اختلاف في شرط السن والمحدد في هذا النظام بـ 60 عاما ويخفض إلى 55 سنة للعمال النشطين.

8.2.2.2. نظام تقاعد العمال غير الأجراء :

تأسس صندوق تقاعد غير الأجراء بموجب قرار وزاري مؤرخ في 30/12/1958⁽¹⁾، كان من مهامه الأولى ضمان منحة الشيخوخة لأولئك الذين لا يستفيدون من نظام التقاعد للأجراء، وهم أصحاب المهن الحرة الحرفيين والفلاحين ... الخ.

استمر عمل صندوق تقاعد العمال غير الأجراء إلى غاية 1980 حيث أعيد تنظيمه مع تأسيس جهاز إداري خاص بتأمين الشيخوخة لغير الأجراء في القطاع الفلاحي، وخلافا عن الأنظمة الأخرى يعمل نظام التقاعد لغير الأجراء بتنظيم واحد وهو النظام الأساسي، حيث يمنح للمؤمنين به معاشا تقاعديا مباشرا بشرط أن يبلغ المؤمن سن 65 سنة أو 60 سنة في حالة عجزه التام عن العمل وأن تكون مدة اشتراكه مع دفع أقساط تأمين التقاعد، إلى صندوق التقاعد لغير الاجراء هي 15 سنة على الأقل.

يحسب مبلغ المعاش في هذا النظام بطريقة مختلفة تماما عن تلك التي تحسب بها في نظام تقاعد الأجراء بحيث يصنف العمال غير الأجراء في 6 فئات حسب مداخيلهم وتمنح لكل فئة عددا من النقاط عن كل سنة من الاشتراك. وتحدد قيمة النقطة بقرار وزاري من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية، ولكل فئة الحق في مجموع النقاط عن كل سنة من الاشتراك بعد قضاء مدة 30 سنة في النشاط.

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 68.

بالنسبة للفئة الأولى عدد نقاط التقاعد 50 نقطة، والفئة الثانية تعطي الحق بـ 100 نقطة والفئة الثالثة تعطي الحق بـ 200 نقطة، الفئة الرابعة بـ 300 نقطة، الفئة الخامسة بـ 450 نقطة، الفئة السادسة وهي الأعلى وتمنح الحق في التقاعد بـ 600 نقطة.

مثل الأنظمة السابقة فإن مبلغ المعاش المنقول يساوي 50% من المعاش المباشر ويؤول إلى الزوج الباقي على قيد الحياة شرط أن يكون بالغا 60 سنة أو 50 سنة مع فقدان القدرة على العمل. أما بالنسبة للمصادر المالية لصندوق تقاعد غير الأجراء فتقع على عاتق المؤمنين وحدهم ويكون تحصيل الاشتراكات التي يدفعونها لتمنح لهم كنقاط للتقاعد بنفس الطريقة التي تحسب بها مبلغ المعاش.

توجد 6 فئات في حساب المعاش هناك أيضا 6 فئات في تحصيل الاشتراك التي تحدد نسبتها حسب مداخيل المشتركين. الملاحظ أن المتقاعدين يستفيدون من هذا النظام بتخفيض قدره 50% من مجموع الاشتراك السنوي المدفوع إلى الصندوق إذا استمروا في أداء نشاطهم وهم يتقاضون رواتبهم التقاعدية.

الأنظمة التقاعدية السابقة الذكر والمستحدثة والمقررة من طرف المجلس الجزائري تتسم بتعدد هيئات التسيير مع تباين واختلاف منح الامتيازات والأداءات، أدى هذا التباين والاختلاف إلى ظهور عدة عيوب من الجانب التطبيقي لأنظمة التقاعد أهمها⁽¹⁾:

- منتهى التعقيد من حيث التشريع؛
- تفاوت الامتيازات الممنوحة من نظام إلى آخر في مجال التقاعد.
- تباين واضح في مصادر تمويل الصناديق وهيئات التقاعد نجم عنه اختلاف في التنظيم والتسيير أنتج فروقا كبيرة من حيث التقدير لحقوق العمال الجزائريين.

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 71.

- حرمان غالبية فئات المجتمع الجزائري من الاستفادة من نظام التأمين الاجتماعي والتقاعد كعمال الأرض وغير الأجراء وفئات عمالية أخرى بسبب النصوص التشريعية التمييزية؛

مع تفاقم هذه العيوب أعد مشروع إصلاح شامل لضمان الاجتماعي من طرف اللجنة الوطنية للإصلاح التي تم تنصيبها في شهر فيفري سنة 1975، وتمت دراسته غير أنه لم يحظ بمصادقة الحكومة بسبب العراقيل التي واجهته.

بعد سنة 1975، شهدت الجزائر عدة تطورات وتغيرات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية دفع ذلك إلى الضرورة الملحة لسد النقائص والعيوب التي يعاني منها الضمان الاجتماعي بصفة عامة وأنظمة التقاعد بصفة خاصة، ولسد هذه العيوب عن طريق منظومة وطنية حديثة ومتطورة للضمان الاجتماعي تضمن العدالة الاجتماعية بين كل فئات وترفع مستوى الخدمات التي تؤديها مع توفير الحماية والضمان الفعليين وتفرض نموذج تمويلي مثالي حقيقي يضمن حيوية واستدامة هذه المنظومة الاجتماعية، ولأجل هذا جاءت تشريعات عام 1983 لتنظم الضمان الاجتماعي بصفة إجمالية وشاملة تمثلت في القوانين التالية:

- قانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية؛

- قانون 83-12 المتعلق بالتقاعد؛

- قانون 83-13 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية؛

- قانون 83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في الضمان الاجتماعي؛

- قانون 83-15 المتعلق بالمنازعات في العمل الضمان الاجتماعي؛

يعتبر صدور هذه القوانين حدثا هاما وحاسما في تاريخ التشريع الجزائري فيما يتعلق بهذا الجانب، وكان من إنجازاته تأسيس نظام موحد للتقاعد، وهو النظام المطبق حاليا بقانون التقاعد المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 28 في 5 جويلية 1983.

خلاصة:

دول كثيرة تضطر إلى تعديل أنظمة التقاعد بسبب نقص التغطية، الذي يعد أهم مبادئ الضمان الاجتماعي، وقد مر نظام التقاعد في الجزائر بمرحلتين، هما مرحلة قبل الاستقلال وما بعد الاستقلال. تميزت المرحلة الاستعمارية بنقص التغطية حيث أن نظام التقاعد كان موجه إلى الموظفين الفرنسيين الموجددين في الجزائر، وتتمتع به فئة قليلة من العمال الجزائريين في الإدارة الفرنسية. وكانت معظم النصوص التشريعية تمييزية وأدائه الممنوحة وشروطه صعبة التحقيق بالنسبة للعمال المزارعين الجزائريين.

استمر المشرع الجزائري بعد الاستقلال بالعمل بنظام التقاعد الفرنسي في مجتمع جزائري، 80 في المئة من الأيدي العاملة تشتغل في مجال الزراعة، وبقي بعد نظام التقاعد انتقائيا وجزئيا بسبب تشريعاته التمييزية بصفة عامة وتعدد هياكله بصفة خاصة.

ليفرض على المشرع إصدار قانون 83-12 المتعلق بالتقاعد، الذي عمل على استبعاد جميع أنظمة التقاعد القديمة التي عرفت بتعددتها وتعقيدها وعدم استقرارها، وكذلك تعدد أنواع الصناديق بتوحيد جميع هذه الأنظمة عن طريق تأسيس نظام وحيد للتقاعد الذي يقوم على توحيد القواعد، سواء تلك المتعلقة بتقدير الحقوق أو تلك المتعلقة بتقدير الامتيازات وكذلك توحيد التمويل.

الفصل الثالث

انعكاسات قانون تقاعد 83-12 على تطور عدد المتقاعدين في الجزائر

تمهيد :

إنّ انتهاء النظام الاشتراكي، وامتداد صعوبات وعيوب تطبيق أنظمة التقاعد الفرنسية بعد الاستقلال، فرض على الجزائر إجراء تغييرات على كافة المستويات، خاصة في مجال الحماية الاجتماعية بإصدار قانون 83-12 المتعلق بالتقاعد، الذي عمل على استبعاد جميع الأحكام القديمة التي عرفت بتعددتها وتعقيدها وعدم استقرارها بصدور عدة أنظمة وقوانين في مجال التقاعد؛ التي تحكم جميع الفئات العاملة والمختلفة من المجتمع، وكذلك تعدد الصناديق المكلفة بكل نوع. كل ذلك جعل المشرع يعمل على توحيد جميع هذه الأنظمة التي كانت سائدة، ليقوم بتأسيس نظام وحيد للتقاعد يقوم على توحيد القواعد، سواء تلك المتعلقة بتقدير الحقوق، أو تلك المتعلقة بتقدير الامتيازات وكذلك توحيد التمويل.

إذن نظام التقاعد الحالي في الجزائر ناتج عن دمج وتجميع عدة أنظمة تقاعدية كانت سارية إلى غاية تطبيقه وهي: النظام العام غير الفلاحي، النظام الفلاحي، نظام الموظفين، نظام عمال المناجم، عمال الشركة الوطنية لسكك الحديدية، نظام عمال الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، نظام عمال البحر، نظام العمال غير الأجراء، التي كانت تشوبها عدة نقائص كما أشرنا سابقا، كما أن توحيد هذه الأنظمة أنتج قانون 83-12 الذي أخذ تطبيق بنوده في أول جانفي 1984.

يعتبر قانون التقاعد 12-83 أحسن أنظمة التقاعد في العالم بفعل أسسه القانونية ومميزاته التي تمنح للمتقاعدين، مما شكّل مرونة في تأقلمه مع الأحداث التي عرفت الجزائر منذ إصداره إلى يومنا هذا.

1.3. أسس قانونية ومميزات نظام تقاعد 12-83:

1.1.3. أسس قانونية نظام تقاعد 12-83:

بني نظام التقاعد الحالي على مبادئ وقواعد مصدرها في الميثاق الوطني والدستور والقانون الأساسي العام؛ للعامل التي كانت سارية خلال الثمانينات، والتي فرضت آنذاك خاصيتين أساسيتين هما "المساواة بين العمال والموظفين من خلال إقامة نظام موحد للتقاعد وضمان معاش تقاعدي لا يبتعد كثيرا عن الأجر المقبوض من العامل قبل إحالته على التقاعد⁽¹⁾".

يحكم نظام التقاعد المطبق بقانون 12-83 مجموعة العمال والموظفين الجزائريين باستثناء المستخدمين العسكريين وشبه العسكريين والتابعين لوزارة الدفاع الوطني. وبموجب مواد قانون التقاعد 12-83 التي حددت شروطا يجب توفرها لإحالة الموظف أو العامل على التقاعد، المتمثلة في السن القانونية والمدة المؤهلة لتبليغ الإحالة على التقاعد، وفي منح الحصة الأولى من المعاش التقاعدي، كما بينت مواده أنه لا يمكن لصاحب العمل أن "يقرر بصفة انفرادية إحالة العامل على التقاعد، إذا لم يبلغ هذا الأخير السن التي تعطي له الحق في معاش التقاعد، كما لا يمكن إنهاء علاقة العمل وتوقيف العامل عن النشاط في أي حال من الأحوال قبل تبليغه قرار منح المعاش"⁽²⁾. ويتضح من

(1) _ حسين جعيجع، النظام القانوني لتقاعد في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن عكنون الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص76.

(2) _ Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, **présentation du système de sécurité algérien**, Alger, 2010, p3.

أسس نظام تقاعد 12-83 أن هناك مستفيدين يمثلون مجال تطبيقه وهناك شروط لإكساب الحق في معاش التقاعد.

1.1.1.3. المستفيدون من نظام 12-83:

يستفيد من معاشات التقاعد كل الموظفين والعمال سواء كانوا أجراء أم ملحقين بالأجراء، وحتى العمال غير الأجراء، مهما كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه يمارسون فيه أعمالهم بصفة قانونية، مهما كانت وضعياتهم، ومهما كان شكل علاقة العمل التي تربطهم بأصحاب الأعمال، ومهما كانت وضعياتهم الإدارية وأجورهم التي يتقاضونها.

حسب مواد قانون 12-83 التي حددت المستفيدين من نظام التقاعد، ويمكن حصر الفئات المستفيدة منه في:

- فئة العمال الأجراء⁽¹⁾:

يقصد بهم العمال الذين يخضعون لإدارة صاحب العمل أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه والنظام الذي كان يسري عليهم قبل تاريخ 01 جانفي 1984، وهو تاريخ بداية تطبيق قانون التقاعد الموحد، وهم:

العمال المستخدمون في القطاعات الصناعية، الزراعية، التجارية، المصرفية، المناجم، التأمينات والنقل والبناء، والأشغال العمومية والمهن الحرة.

- العمال في المؤسسات العمومية وأعوان الدولة والمجموعات المحلية ورجال الدين والقضاة.
- العمال المستخدمون في مؤسسات خيرية أو الهيئات لا تعمل من أجل عرض مريح.
- أعضاء التعاونيات الفلاحية والمزارع.

(1) - مريم زيان، أنظمة التقاعد في التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 46.

– فئة العمال الملحقين بالأجراء :

فئة العمال الملحقين بالأجراء بمثابة عمال أجراء، حيث يستفيدون من خدمات الضمان الاجتماعي والتقاعد، وتتضمن هذه الفئة:

- العمال الذين يباشرون عملا في المنزل.
- الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص، لاسيما خدم المنازل والخادمت، والغسلات، الممرضات والسائقين والبوابين والأشخاص الذين يعملون بالحراسة والمربون في منازلهم أو في منازل مستخدميهم الأطفال الذين يأتهم عليهم أوليائهم أو الإدارات أو الجمعيات التي يعملون تحت تسييرها.
- الفنانين والممثلين في المسرح والسينما والمؤسسات الترفيهية الأخرى الذين تدفع لهم المكافآت في شكل أجور وتعويضات على النشاط الفني.
- الصيادين والبحارة الذين يشتغلون بعمل الحصص لدى صاحب العمل.

– فئة العمال غير الأجراء⁽¹⁾:

يقصد بهم كل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون فعليا لحسابهم الخاص نشاطا حرا صناعيا أو تجاريا أو فلاحيا أو حرفيا أو أي نشاط آخر مماثل، يكون مصرح به قانونيا.

كما يستفيد من معاش التقاعد كل العمال المأجورين الذين هم من جنسية أجنبية ويشغلون بالتراب الجزائري.

⁽¹⁾ _موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الضمان الاجتماعي والسياسة الوطنية لضمان الاجتماعي، الصفحة الثانية في الموقع الوزاري: تاريخ الزيارة في 6 ماي 2020. <https://www.mtess.gov.dz/ar/>

- فئة ذوي الحقوق:

إذا كان الأشخاص المذكورين في فئات العمال الأجراء والملحقين بالأجراء وغير الأجراء، هم المستفيدون من المعاش المباشر للتقاعد، فإن ذوي هذه الفئات مستفيدون من معاش منقول بعد وفاة المتقاعد، أو الذي يحق له معاش التقاعد الذي كان يكلفهم قيد حياته، وهم:

- ذوي الأصول الذين هم على قيد الحياة وكذلك الزوجة على قيد الحياة، التي عقدت زواجا قانونيا.

- الأولاد المكفولون كما هو محدد في نص المادة 78 من 83-11 المتعلق بالضمان الاجتماعي.

- أصول المكفولين.

2.1.1.3. شروط إكساب الحق في معاش التقاعد:

لا يخول الحق في معاش التقاعد إلا للموظفين وللعمال الأجراء والملحقين بالعمال الأجراء والعمال غير الأجراء وذوي الحقوق، الذين يحالون بكيفية نظامية على التقاعد. وتتم هذه الإحالة بواسطة "قرار إداري بناء على طلب المعني بالأمر، أو بمبادرة من صاحب العمل، وفي كلتا الحالتين يبقى هذا القرار إجراء إلزامي من حيث الشكل وقرارا إداريا تعود صلاحية إصداره إلى سلطة التعيين من حيث المضمون، وبمقتضاه يمكن للمعني بالأمر الاستفادة من حقوقه المعيشية بعد أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة والمنصوص عليها في قانون التقاعد 83-12⁽¹⁾، ومن أهم هذه الشروط، شرطان أساسيان هما: شرط السن، وشرط المدة القانونية في الخدمة والاشتراكات⁽²⁾:

(1) _ حسين جعيجع، النظام القانوني لتقاعد في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن عكنون الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 80.

(2) _ مريم زيان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- شرط السن:

مثلت كل أنظمة التقاعد التي تعمل بنظام التقاعد 83-12 بمبدأ تحديد السن للإحالة على التقاعد، وقد اعتمد في تحديده على الاعتبارات التالية⁽¹⁾:

- حماية العامل اجتماعيا إذا لا يمكن أن يحال على التقاعد في أية سن كانت.
- تعويض الخدمات المؤداة في المجتمع عند الوصول إلى سن معينة.
- ضرورة المساهمة بشكل كبير في تمويل جهاز نظام التقاعد لضمان موارد مالية كافية للجهاز الذي يسيّره.

- المشاكل الناجمة عن التنظيم الديموغرافي وارتفاع معدل الحياة.
 - ضعف القدرات الجسدية والذهنية للعامل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية.
 - مشاكل التشغيل والبطالة.
- وعلى هذه الاعتبارات اعتمد المشرع الجزائري على تحديد السن، كشرط أساسي للإحالة على التقاعد. معتمدا في ذلك على محددان أساسيان هما:

- تحديد السن القانونية للإحالة على التقاعد⁽²⁾:
- حددت السن القانونية للإحالة على التقاعد في نظام 83-12 لفئة العمال الأجراء والملحقين بفئة العمال الأجراء بـ 60 سنة، أما العمال غير الأجراء فيجب بلوغ سن 65 سنة.

- تحديد الإحالة على التقاعد دون شرط السن⁽³⁾:
- لا يعتد بحد السن في كل من الحالات الآتية:
- العامل الأجير الذي قضى 32 سنة عمل على الأقل في العمل الفعلي.

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره. ص ص 80-81.

(2) _ Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, **Op.cit.** p14.

(3) _ **IBID**, p14.

- المجاهد الذي يمكن أن يستفيد من معاش تقاعدي بنسبة 100% من الأجر.
- العامل المصاب بالعجز الكلي والدائم عن العمل، ولا تتوفر فيه شروط الاستفادة من معاش العجز.

لتحديد سن العمال حسب فئاتهم المهنية ينبغي الاستناد إلى أعمارهم وعدد سنوات العمل ودفع أقساط الاشتراك لضمان الاجتماعي.

إن هاذين المحددان على أساسهما يمكن حساب مبلغ المعاش، فهما أمران متلازمان. كما أن مدة الخدمة التي قضاها العامل في الشغل ولم يتم من خلالها دفع أقساط الاشتراك لهيئة الضمان الاجتماعي، لا يمكن اعتبارها لاستفاء شروط الحق في التقاعد، وبالتالي لا ينتج عنها أثرا لاستحقاق المعاش.

- شرط المدة القانونية في الخدمة والاشتراكات:

• تحديد المدة القانونية في الخدمة:

في نظام التقاعد 83-12 يشترط على العامل 15 سنة في العمل على الأقل، مع دفع مبالغ المساهمة للضمان الاجتماعي. هذا كحد أدنى لمدة العمل، أما الحد الأقصى فهو إتمام 32 سنة في العمل الفعلي مع دفع الاشتراك.

لقد حدد المشرع الجزائري هذه الخدمة الدنيا، 15 سنة كقاعدة عامة ولكنه "قرر تخفيض المدة إلى 10 سنوات حتى يستفيد أكبر عدد ممكن من العمال والموظفين من معاش التقاعد، وذلك نظرا لأن نظام التقاعد يعتبر حديثا نسبيا في الجزائر. واشترط مدة طويلة في الخدمة يترتب عنه حرمان الكثير من العمال من المعاشات، وجعل هذا التخفيض لفترة انتقالية يلغى بعد 5 سنوات من صدور التشريع المعمول به"⁽¹⁾، غير أنه تأخر كثيرا في إصدار الأمر الذي يلغيه حتى سنة 1996.

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 85.

كما اشترط المشرع للاستفادة من معاش التقاعد أن "يكون العامل قد أدى العمل فعليا ودفع الاشتراك القانوني لضمان الاجتماعي لمدة على الأقل تساوي سبع سنوات ونصف على الأقل في حال اعتبار أن المدة الدنيا هي 15 سنة على أساس القاعدة العامة ولمدة 5 سنوات والتي هي نصف العشرة، سنوات على أساس الأحكام الانتقالية"⁽¹⁾. كما خفضت مدة الخدمة في الحالتين العامة والانتقالية إلى النصف بالنسبة إلى العمال المجاهدين وهذا طبقا للمادة 28 من قانون 12-83، وتحسب سنوات العمل التي ثبت القيام بها قبل الدخول في أي نظام من الأنظمة السابقة للتأمين على الشيخوخة أو التقاعد دون تأدية الاشتراكات على أن ترفع هذه السنوات المجانية مدة الخدمة إلى أكثر من الحد الأدنى المحدد في المادتين 6 و 59 من النظام 12-83، كما يمكن لمستفيدي الثورة الزراعية أن يستفيدوا مجانا من اعتماد بعض سنوات العمل.

للاستفادة من معاش التقاعد يجب على العمال والموظفين أن يكونوا قد دفعوا الاشتراكات القانونية خلال السنوات التي طلبوا اعتمادها في حسب مبلغ المعاش والاستفادة منه.

• الفترات المعتمدة في حساب المعاشات:

إضافة إلى فترات العمل الفعلية والمدفوعة الاشتراكات، اعتبر التشريع الجزائري بعض الفترات كمدد نشاط مماثلة لتلك التي مورس فيها العمل ودفعت عنها الأقساط المحددة، وقد جاء التفصيل هذه المدد في قانون التقاعد بوضوح ودقة وهي⁽²⁾:

▪ الفترات التي تقاضى خلالها المؤمن عليه تعويضات يومية لتأمينات على المرض، الولادة، حوادث العمل والأمراض المهنية.

⁽¹⁾ _ Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, **op.cit.** p14.

⁽²⁾ _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 87.

■ كل فترة انقطاع عن العمل بسبب المرض عندما يكون المؤمن له قد استنفذ حقوقه في التعويض شريطة أن تعترف هيئة الضمان الاجتماعي بالعجز البدني عند مواصلة العمل أو استئنافه.

■ كل فترة استفاة منها المؤمن له من معاش العجز أو حادث عمل يناسب معدل عجز نسبته 50% على الأقل.

■ كل فترة قانونية مدفوعة الأجر.

■ فترة الخدمة الوطنية والفترة التي أدت خلالها التعبئة العامة.

■ فترات المشاركة الفعلية في حرب التحرير الوطنية "اعتماد مضاعف".

■ المدة الكاملة لحرب التحرير الوطني من أول نوفمبر 1954 حتى سنة 1962 بالنسبة لأسماء الشهداء.

■ سنوات العمل في القطاع الفلاحي السابقة على الانضمام إلى التعاونيات الفلاحية بالنسبة للمستفيد من الثورة الزراعية، وحساب السنتين الأوليتين للانضمام إلى التعاونية بخمس سنوات.

■ الفترات التي قضاها المجاهدون في صفوف الجيش الوطني الشعبي، ولم تعتمد في إطار النصوص التي تحكم المعاشات العسكرية، كسنوات غير مضاعفة.

قد صدر المرسوم رقم 85-32 المؤرخ في 09/02/1985 المتعلق بكيفية اعتماد بعض فترات العمل المؤداة قبل أول جانفي سنة 1985 ونص في مادته الثانية على أنه يترتب على اعتماد السنوات التي تسبق أول جانفي 1985 دفع اشتراك تكميلي يتحمله المستفيد كاملا.

إن هذا الاعتماد يمكن اجراؤه في أي وقت كان لو بعد توقف عن العمل، كما يمكن تحديد دفع الاشتراكات التكميلية في حدود خمس سنوات، لكن إجراءات هذا المرسوم "أثارت مشاكل عديدة لدى بعض العمال وأضررت بفئة كبيرة منهم ذوي الدخل الضعيف بالنظر إلى تدني مستوى الأجور في تلك الفترة، والذين وجدوا أنفسهم مجبرين على دفع مبالغ هامة في إطار الاشتراك التكميلي المنصوص

عليه في هذا المرسوم"⁽¹⁾. وبالرغم من صعوبة التطبيق لأحكام إلا أنه تأكد العمل به في مرسوم تنفيذي سنة 1990، لكن سرعان ما تم إلغاء مرسوم رقم 85-32 المشار إليه أعلاه بعد خمسة أشهر من صدور المرسوم التنفيذي الذي يؤكد على التطبيق.

استمر العمل بأحكام المادتين 60 و61 من قانون رقم 83-12 السابقة الذكر، إلى "أن صدر الأمر رقم 97-13. وتم تعديل في قانون التقاعد 83-12 حيث تم تقليص البعض من الفترات المذكورة بالنسبة للأشخاص الذين استفادوا من التقاعد النسبي، وكذا بالنسبة للأشخاص الذين قضوا مدة 32 سنة في الخدمة مدفوعة الاشتراك..."⁽²⁾، حيث لا تدخل في حساب رواتبهم الفترات التالية:

▪ الخدمة الوطنية والتعبئة.

▪ فترات تقلص معاش العجز أو إيرادات إصابات العمل بنسبة 80%.

▪ إضافات العجز في الأحكام الخاصة بالمجاهدين.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات التي حدثت بموجب الأمر رقم 97-13 المعدل والمتمم المؤرخ في 31 ماي 1997 تمنح امتيازات جديدة بالنظر إلى مرونة السن. والمعطيات التي أدخلت في حساب المعاش ومساهمة العمل في تمويل نظام التقاعد، لكن هذه الأحكام جاءت أكثر تطبيقاً مقارنة مع الحالات الأخرى للاستفادة من معاش التقاعد.

تعتمد هيئات التقاعد لحساب سنوات الخدمة على شهادات العمل المقدمة من صاحب العمل طبقاً لنموذج القانوني المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتقاعد، من خلال كشف الحساب الشخصي المصرح به سنوياً بصفة دورية للأجور والعمال، المقدمة من طرف صاحب العمل إلى هيئة الضمان الاجتماعي وترتكز عليها كوسيلة للإثبات.

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) _ نفس المرجع السابق، ص ص 87-88.

2.1.3. مميزات نظام تقاعد 12-83:

كما قلنا نظام التقاعد الحالي في الجزائر هو نتاج دمج وتجميع لعدة أنظمة تقاعدية سارية على غاية بداية تطبيق النظام الحالي، ودمج هذه الأنظمة نتج عنه قانون خاص بالتقاعد رقم 12-83، ليميز هذا النظام بمرونة، تسمح بالتمشي مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وهذه المرونة مكنت النظام الحالي من عدة مميزات أهمها:

1.2.1.3. توحيد سن الذهاب للتقاعد:

عمل قانون 12-83 على توحيد الذهاب إلى التقاعد بسن 60 سنة مع وجود بعض الاستثناءات خاصة بفئات معينة، تتمثل هذه الاستثناءات فيما يلي:

- استثناء النساء العاملات:

يستفيد النساء بتخفيض 5 سنوات للاستفادة بالتقاعد مقارنة بالرجال، أي يستفيد الرجال بمعاش تقاعدي عند بلوغهم 60 سنة والنساء العاملات يتمتعن بمعاش التقاعد عند بلوغهم سن 55 سنة، شرط قضاء المدة القانونية اللازمة للعمل، وهي 15 سنة مع الالتزام بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي. كما جاء في رأي الباحث جعيج حسين "سن التقاعد للإناث العاملات يقل عن سن تقاعد الرجال هذا مساهمة للاتجاه العالمي الذي يعترف بأحقية الإناث في التقاعد المبكر نظرا لتكوينهم الجسماني، وحققهن في الراحة لظروفهن الاجتماعية⁽¹⁾". فالاتجاه العالمي مكن قانون 12-83 بمنح النساء "تخفيض سن التقاعد على أساس سنة واحدة عن كل طفل ربه أثناء 9 سنوات وذلك في حدود 3 أبناء⁽²⁾".

(1) _ نفس المرجع السابق، ص 89.

(2) _ Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, Op.cit. p15.

- استثناء المجاهدين:

يستفيد المجاهدون من تخفيض في سن التقاعد بـ 5 سنوات، وبتخفيض إضافي بسنة واحدة من كل قسط بنسبة 10 في المئة من العجز بالنسبة للعجز من جراء حرب التحرير الوطني، وبتخفيض 6 أشهر عن كل سنة عجز بـ 5 في المئة، ويمكن للمجاهد الذهاب إلى التقاعد بإرادته المطلقة دون مراعاة شرط السن إذا كان بإمكانه الحصول على معاش تقاعدي بنسبة 100 في المئة.

بفضل قانون تقاعد 83/12 تم صياغة مواد تتعلق بالمجاهدين سواء كانوا أجراء أو غير أجراء حيث هذه المواد تحافظ على مزايا الاستثناء الخاص بالمجاهدين وتقويها، فهو يدعوا فيما تعلق بالفئة الثورية المجاهدون وذوي الحقوق والأرامل الشهداء وأبناء الشهداء إلى مراجعة الملفات التي تمت تصنيفها على الأسس القديمة السابقة حتى يتم تعميم الفائدة على كل من شارك في ثورة التحرير، قبل ذكر الاستثناء الخاص بهذه الفئة يجب أن نحدد صفة المجاهد الذي يحق له الاستفادة، وهي "الفئة التي عايشة المرحلة الثورية وتتوفر فيهم صفة المجاهد ⁽¹⁾"، حيث يكسب صفة مجاهد كل شخص كان إبان الثورة التحريرية عضوا من الفئتين التاليتين:

- الأعضاء في جيش التحرير الوطني.
- الأعضاء في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني الذين كانوا معتقلين أو سجناء لمدة سنة واحدة على الأقل أو فدائيين أو مسلمين أو الأعضاء الدائمون للمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وكان انخراطهم فيها لا يقل عن مدة سنة.

- استثناء أصحاب المهن الخطرة:

يستفيد أصحاب المهن الخطرة بتخفيض 5 سنوات في سن التقاعد لأنهم يشتغلون في مناصب عمل تتميز بظروف بالغة الضرر، ويتمثل هؤلاء العمال في عمال المناجم والأمن الوطني والعمال

⁽¹⁾ _ Loi n° 83-12 du 2 juillet 1983 relative à la retraite.

الذين يشتغلون في الأعمال الشاقة والخطرة، غير أنه لم تحدد قائمة الوظائف ولا السن المناسبة لكل عمل والمدة التي تتطلب اعتمادها في حساب معاش التقاعد لهذه الآجال رغم أنها ضرورية توجب على المشرع أن يسنها بنص تنظيمي لضمان الحقوق، كما أن التخفيض في هذه الحالة يزيد من أعباء صاحب العمل بتحمل الاشتراكات الجزافية، لذا يجب تحديد النسبة التي يسدها بنص قانوني.

- استثناء أصحاب التقاعد المبكر:

تعتبر مسألة تقاعد الأفراد النشطين قبل سن ستين سنة وحرمانهم من النشاط خسارة اقتصادية وحرمانا اجتماعيا لفئة ما، يزال يشعر أفرادها بالقدرة على العطاء والإنتاج، لاسيما أنهم يملكون رصيد التجربة والخبرة، لذلك وجدت عدة صور لجعل السن القانونية للتقاعد شرطا من الشروط المرنة التي تتلاءم مع حالة العمال الأكبر سنا ومع الظروف التشغيل والبطالة التي تمر بها الدول. وفي ظل المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في أواخر الثمانينات في الجزائر وظهور مخطط التعديل الهيكلي للمؤسسات الذي أُتبع في الفترة من 1994 إلى 1997، اتخذت الدولة عدة إجراءات تشريعية وتنظيمية لمعالجة الآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية وتخفيف التكاليف الاجتماعية الناجمة عن التقليل العددي بالمؤسسات العامة.

من ضمن التدابير التي اتخذت لأجل ذلك إنشاء شبكة اجتماعية ذات منفعة عامة ودعم تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل والقرض المصغر إلى جانب ذلك معالجة البطالة اجتماعيا بإنشاء التأمين على البطالة، وكذلك إجراء أساليب تقاعدية خاصة بنظام تقاعد 83/12 تعرف بالتقاعد النسبي والجزئي والتقاعد المسبق وهذا الاجراء يعد من "الإصلاحات المتبعة في الجزائر فرضت على السلطات العامة تأسيس نظام حماية اجتماعية لصالح العمال الذين فقدوا منصب عملهم بصفة لا

إرادية لسبب اقتصادي في إطار تقليص عدد العمال أو التوقف القانوني لعمل المستخدم⁽¹⁾. وبموجبه يصبح لأي عامل الحق في الذهاب إلى التقاعد قبل السن القانونية لتقاعد العادي، لكن "تحت شروط معينة ومحددة كالأقدمية والاشتراكات مع حد أدنى من سنوات النشاط الفعلي"⁽²⁾، هذا يمكن العامل من الاستفادة الفورية بمعاش تقاعد مبكر بقدر ما تقتضيه حالته. ونظرا لأهمية وتطور وشيوع أساليب التقاعد قبل السن القانونية لتقاعد سنتطرق إلى دراسة أهم الأساليب التي اتخذها نظام التقاعد 12/83، وهي كما يلي:

• **التقاعد النسبي والجزئي:** في هذا الأسلوب من التقاعد يمكن أن يحال العامل على التقاعد بطلب منه دون شرط السن 60 سنة ويحق له الانتقال المباشر من مبلغ المعاش على أن يصفي معاشه التقاعدي على أساس سنوات النشاط الفعلي التي تم خلالها دفع الاشتراكات إلى صندوق التقاعد.

قبل سنة 1984 كان يطبق هذا النوع من التقاعد في الجزائر في ظل قانون المعاشات للصندوق العام للتقاعد الذي كان يمنح للموظفين المرسمين الحق في معاش تقاعدي جزئي أو نسبي مع الانتقال المباشر بمبلغ المعاش في الحالات الآتية:

■ دون شرط السن ولا مدة العمل المعتمدة للموظفين المحالين على التقاعد بسبب العجز الناتج عن نشاطهم المهني أو غيره.

■ دون شرط فترة العمل المعتمدة من نشاط الموظفين الذين بلغوا 60 سنة من العمر ولكن دون أن يتمكنوا من تحصيل مبلغ المعاش التقاعدي كاملا الذي كان يمكن تحصيله بعمل لمدة 30 سنة.

■ بالنسبة للنساء المتزوجات أو الأمهات اللواتي مارسن العمل لمدة 15 سنة كفترة نشاط مهني.

(1) _ موقع الصندوق الوطني للتقاعد، مفهوم التقاعد، فرع التقاعد المسبق.

(2) _ موقع الصندوق الوطني للتقاعد، مرجع سبق ذكره.

• **التقاعد المسبق:** هو أسلوب بموجبه يصبح لأي عامل الحق في الذهاب إلى التقاعد قبل السن 60 سنة لكن تحت شروط معينة ومحددة كالأقدمية، والاشتراكات مع حد أدنى من سنوات النشاط الفعلي، وهذا يمكن العامل بالاستفادة من معاش تقاعدي مسبق بقدر ما تقتضيه حالته في التسبيق. ونظرا للمشاكل الاقتصادية التي ظهرت في أواخر الثمانينات وكما قلنا سابقا ظهور التعديل الهيكلي للمؤسسات الذي أُتبع في الفترة من سنة 1994 إلى 1997 اتخذت الدولة إجراء في قانون التقاعد يعرف بقانون التقاعد المسبق "وهو نظام جديد فرضه التسريح الرسمي للعمال لأسباب اقتصادية نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية أو عجزها أو حلها، ويعتبر اللجوء إلى تقديم سن التقاعد والتكفل ببعض العمال المعنيين بالتسريح عن طريق هيئة نظام التقاعد المسبق كحل مؤقت في انتظار بلوغ العامل السن القانونية للتقاعد وفق شروط وإجراءات خاصة مناسبة تهدف إلى التقليل من عدد العمال الذين سوف يحالون على البطالة"⁽¹⁾. هكذا أحدث التقاعد المسبق في الجزائر لأول مرة سنة 1994 طبقا للأحكام القانونية الواردة في المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في 26 ماي 1994، وقد خص به المشرع في بادئ الأمر المؤسسات الاقتصادية وبعد أكثر من أربع سنوات "وسعت إجراءاته لتشمل موظفي المؤسسات والادارات العمومية كما عممت على الأجراء الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية"⁽²⁾.

هذه القوانين الجديدة جاءت لتعزيز الإصلاحات التي طرأت وتطراً على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي لضمان حماية أكثر وأشمل وأفضل للعامل الأجير خاصة في حالة الفصل الجماعي. إذ يمكنه الذهاب إلى التقاعد المسبق في سن 50 سنة للرجال و45 سنة للنساء، مما يبين

(1) _ عائشة بن نوي، البعد الديموغرافي للتقاعد في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد

13 (01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص121.

(2) _ موقع الصندوق الوطني للتقاعد، مفهوم التقاعد، فرع التقاعد المسبق.

المرونة في شروط الإحالة على التقاعد العادي دفعت إليها الظروف الاقتصادية المتدهورة في بلادنا كما بيناه سابقاً.

2.2.1.3. مجالات تطبيق التقاعد المسبق⁽¹⁾:

يتعدد مجال تطبيق أحكام التقاعد المسبق للمستخدم والأجير كما يلي:

- **المستخدم صاحب العمل:** يسري التقاعد المسبق في كل قطاعات النشاط القطاع العمومي والقطاع الخاص بما في ذلك قطاع المؤسسات والإدارات العمومية والاقتصادية ... إلخ مع إلزام صاحب العمل بتطبيق أحكامه وشروطه.

- **العامل الأجير:** يغطي نظام التقاعد المسبق كل العمال الأجراء الذين تربطهم علاقة عمل دائمة مع مستخدميهم، باستثناء الفئات التالية:

■ فئة العمال الأجراء الذين يرتبطون بأعمال ذات طابع خاص وهم العمال الموسميون والمتعاقدين أو العمال في وظائف متعددة أو العاملون لحسابهم الخاص.

■ فئة العمال الأجراء المسرحين من العمل بسبب بطالة تقنية أو بطالين بسبب نزاع في العمل أو الفصل التأديبي أو عن الاستقالة أو البطالين بسبب التقلبات المناخية أو المنقطعون عن النشاط مؤقتاً بسبب العجز أو الحوادث الطبيعية، كما يستثنى كذلك العمال الذين بلغوا سن التقاعد العادي.

- شروط الاستفادة من التقاعد المسبق⁽²⁾:

يمكن الاستفادة بأحكام التقاعد المسبق إذا توفرت في العامل الشروط التالية:

• **من حيث الجنس:** يجب أن يكون العامل قد بلغ سن 50 سنة إذا كان رجلاً و 45 سنة على

الأقل إذا كانت امرأة طبقاً للمادة 08 من المرسوم رقم 94-10 المشار إليه سابقاً.

(1) _ حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص 105.

(2) _ موقع الصندوق الوطني للتقاعد، مفهوم التقاعد، فرع التقاعد المسبق.

• **من حيث مدة العمل:** ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي مدة 10 سنوات على الأقل بصفة كاملة ومنها السنوات الثلاث السابقة لنهاية علاقة العمل التي تثبت الحق في التقاعد المسبق، كذلك يجب على المستخدم تحديد قائمة بالعمال المعنيين بموضوع تقليص العدد وهذا بعد مفاوضات بين الهيئة المستخدمة وممثلي العمال هذه القائمة لا بد ان تكون مصادق عليها من طرف مفتشية العمل المؤهلة إقليميا. يجب على المستخدم دفع مساهمة جزافية لتحويل الحقوق تحسب على أساس عدد سنوات التسبيق وفي الحدود التالية:

▪ 13 شهرا من اجر المعني إذا كان عدد سنوات التسبيق يقل عن 5 سنوات.

▪ 16 شهرا يساوي أو يفوق 5 سنوات.

▪ 19 شهرا يساوي أو يفوق 8 سنوات.

في حالة ما إذا كان العامل قد أحيل على التأمين على البطالة فيوجب على الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الالتزام بدفع الاشتراكات وكذلك المساهمة الجزافية.

2.3. التغطية الشاملة لنظام تقاعد 83/12:

تهدف إصلاحات الضمان الاجتماعي 1983 في الجزائر إلى تحقيق الشمولية وتوحيد تطبيقه، ليكون شاملا لغرض تحقيق مبدأ التغطية الشاملة تحت مبدأ تعميم الحماية الاجتماعية. أدى توحيد أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد إلى إعادة هيكلة صناديق الحماية الاجتماعية في الجزائر.

1.2.3. هياكل الحماية الاجتماعية في الجزائر:

أدى إعادة هيكلة صناديق الحماية في الجزائر إلى إنشاء صندوقين يعرفان "بالصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل CNASAT والصندوق الوطني للتقاعد CNR"⁽¹⁾. ويهدف هذا السياق لعدم التمييز بين الأجير وغير الأجير لأن التأمينات الاجتماعية أصبحت من مهام

(1) _ عائشة بن نوي، مرجع سبق ذكره، ص121.

CNASAT والتقاعد من مهام CNR. وفي سنة 1992 بعد تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في جانفي 1992 تم تقسيم الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل CNASAT إلى صندوقين يعرفان "بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS"⁽¹⁾. وسبب التمييز بين الأجراء وغير الأجراء هو تنمية القطاع الخاص بغرض امتصاص أثر الصدمات الناتجة عن الضغوطات الاجتماعية نتيجة حل المؤسسات العمومية وتسريح العمال سنة 1994.

سبب كذلك تسريح العمال إلى إنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC سنة 1997، لتتوسع هياكل الضمان الاجتماعي بإنشاء صندوق البطالة المتعلقة بسوء الأحوال الجوية والعطل المدفوعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الهيدروليكي، المتمثل في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الهيدروليكي CACOBATPH باعتبار أن هذه القطاعات معرضة للانقطاع عن العمل بسبب الأحوال الجوية.

يظهر أن بعد سنة 1997 أن هناك خمس صناديق مكلفة بالتغطية الاجتماعية للعمال في الجزائر وفق مبدأ مسؤولية الإدارة، نظرا لتزايد صعوبات إدارة وتسيير مخططات الضمان الاجتماعي لأن هذه الصناديق تركز في تمويلها على التزام أرباب العمل والعمال بدفع الاشتراكات بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي، لضمان نفقات هياكل الضمان الاجتماعي على المنتفعين وأصحاب الأصول.

(1) _ عائشة بن نوي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

لمجابهة صعوبات الادارة والتسيير مع ضمان تغطية واسعة وشاملة ينبغي أن يكون أعضاء الإشراف والإدارة مدربين تدريباً مناسباً يؤهلهم لتحمل مسؤولياتهم. لهذا الجزائر كلت كل صندوق من صناديق الحماية الاجتماعية بمهام لنجد أهم مهام الصندوق الوطني لتأمين العمال الأجراء هي⁽¹⁾:

- تسيير أدااءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاء، وكذا الحوادث العمل والأمراض المهنية)، وتسيير المنح العائلية.

- تحصيل الاشتراكات والرقابة على المنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأدااءات.

- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أرباب العمل.

- المساهمة في ترقية السياسات الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية وإجراء الرقابة الطبية لفائدة المؤمنين.

- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي الحقوق في التمتع بالمنافع الجماعية على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي وإبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج.

- تسيير صندوق المساعدة والنجدة.

- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم.

أما مهام الصندوق الوطني لتأمين العمال غير الأجراء تتمثل في:

- تنظيم ومراقبة نشاط الوكالات الوطنية.

- إصدار التعليمات وتنظيمات العمل واللوائح المسيرة لنشاط بقية الوحدات.

(1) _ محمد زيدان ومحمد يعقوبي، فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دول-، جامعة حسيبة بن بوعيد-شلف-، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص12.

- ترقية نظام التسيير لفروع الصندوق.

- المراقبة والمتابعة من أجل تحقيق أهداف الصندوق وضمان التوازن المالي للصندوق.

أما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يشرف على تأمين بطالة العمال الأجراء بمرجعية الاشتراك و"يساهم في تفعيل سياسات التشغيل التي تعتمد على دعم تنمية المبادرات المقاولاتية"⁽¹⁾. حيث منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عمل الصندوق على التخفيف من الآثار الناتجة عن تسريح العمال في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

وكلف الصندوق بالعديد من المهام من طرف السلطات العمومية أهمها تطبيق نظام تعويض على البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية" هذا التعويض استفاد منه 189830 مسرح من مجموع 201505 مسجلا لغاية أواخر سنة 2006 أي بنسبة 94 في المئة من عدد المسرحين. وخلال الفترة 1998-2004.

قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين، عن طريق المرافقة في البحث عن عمل والمساعدة في الأعمال الحرة تحت غطاء رعاية المستخدمين، ثم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين ومنشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لتشغيل الشباب. وإبتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي تتراوح أعمارهم (30-50 سنة) للالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها "التمويل بمبلغ استثماري في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج"⁽²⁾.

(1) _ سامي البغادي وحاتم بن صالح، الحماية الاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط وشرقه -الأوضاع الراهنة والآفاق-، ترجمة نشر المنتدى النقابي الأوروبي ومتوسطي وآخرين، طباعة غرافيكاس أليمايد، مدريد، 2003، ص12.

(2) _ سامي البغادي وحاتم بن صالح، نفس المرجع السابق.

من بين المهام الرئيسة للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، كما هي محدّدة في المرسوم رقم 97-45 الصادر في 04 فيفري 1997، ما يلي:

- يتولى تسيير العطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لصالح عمال قطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

- يقوم بتسجيل المستفيدين ومستخدميهم بالاتصال مع الهيئات المعنية.

- يتولى إعلام المستفيدين ومستخدميهم.

- يتولى تحصيل الاشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بها.

أما الصندوق الوطني للتقاعد فيتصرف "بمنح معاشات التقاعد للمسنين. وقد حددت مهام

الصندوق في المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992"⁽¹⁾ وهي كالاتي:

- تسيير أجور ومنح التقاعد، إضافة إلى الأجور ومنح ذوي الحقوق.

- تسيير الأجور والمنح وفق التشريع الداخلي للعمال المؤرخ في 01 جانفي 1984 حتى انتهاء

حقوقهم.

- ضمان التحصيلات وحل النزاعات المتعلقة بالأقساط الموجهة لتمويل خدمات التقاعد.

- تطبيق التشريعات المتعلقة بنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

- ضمان توفير المعلومات للمستفيدين والعمال.

- تسيير صندوق المساعدة والنجدة بتطبيق المادة 52 من القانون رقم 83 المؤرخ في 20

جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد.

(1) _ محمد زيدان ومحمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2.2.3. مدى تغطية هياكل الحماية الاجتماعية في الجزائر:

تهدف مهام صناديق الضمان الاجتماعي إلى تحقيق مبادئ الضمان الاجتماعي والمتمثل أساسا في تحقيق تغطية واسعة للحماية الاجتماعية أي يتمتع أكبر عدد ممكن من السكان بالانتساب في الضمان الاجتماعي لتحقيق الاستدامة المالية لهذه الصناديق. ولمعرفة مدى تغطية هياكل الضمان الاجتماعي سننعمد على مؤشرات نسب التغطية المستنبطة من تعاريف المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمنطقة العربية الذي يعالج الاتجاهات الإحصائية بمنظور السياسات السكانية. بفضل المهام التي كلفت بها هذه الصناديق قدر عدد المنتسبين لهذه الصناديق سنة 2007 بـ 4911538 منتسب (أنظر الجدول 1) بنسبة تغطية 49.27 في المئة حسب التعريف الأول⁽¹⁾ الذي يمثل اجمالي المنتسبين إلى عدد السكان النشطين.

الجدول رقم 1: تطور عدد منتسبي الضمان الاجتماعي في الجزائر من 2007 إلى 2018

السنوات	إجمالي المنتسبين ⁽²⁾	عدد السكان النشطين	عدد السكان المشتغلين	التعريف الأول لتغطية	التعريف الثاني لتغطية
2007	4 911 538	9 968 906	8 594 243	49.27	57.15
2009	6 191 805	10 544 000	9 472 000	58.72	65.37
2011	6575162	10 661 000	9 599 000	61.67	68.50
2013	7275261	11 964 000	10 789 000	60.81	67.43
2015	7936812	11 932 000	10 594 000	66.52	74.92
2017	7839804	12 298 000	10 858 000	63.75	72.20
2018	8259750	12 463 000	11 001 000	66.27	75.08

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر.

(1) _ المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، فئة المسنين في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية. إعداد تقرير بالاشتراك مع جامعة الدول العربية حول كبار السن، القاهرة، 2017، ص 76.

(2) _ يمثل منتسبي CNAS و CASNOS وكذلك منتسبي CNAC و CACOBATPH.

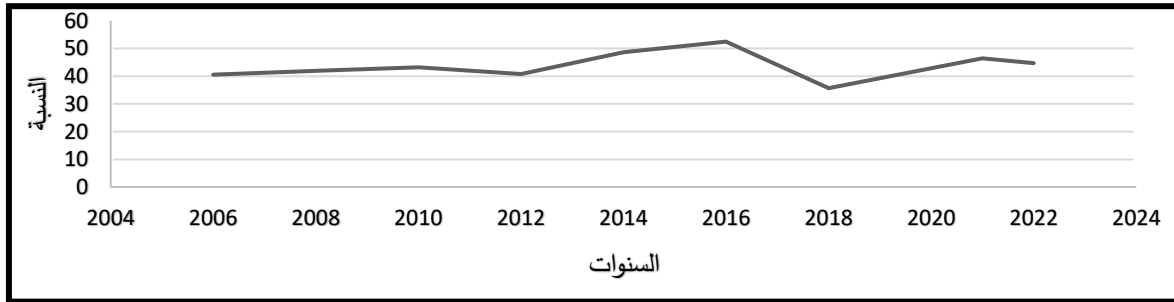
ليتواصل عدد المنتسبين في تزايد إلى غاية 2015 ليصل إلى 7936812 منتسب بنسبة تغطية 66.52 في المئة، ليشهد انخفاض في سنة 2017 قدر بـ 7839804 منتسب بنسبة تغطية 63.75 في المئة، ليعود عدد المنتسبين إلى الارتفاع في السنة الموالية بنسبة تغطية 66.27 في المئة. أما نسبة التغطية في تعريف الثاني⁽¹⁾ (يمثل اجمالي المنتسبين إلى السكان المشتغلين) في تزايد مستمر منذ سنة 2007 باستثناء سنة 2017 حدث انخفاضا بسبب تراجع عدد المنتسبين. إذن نسبة التغطية في التعريف الثاني تعبر عن مدى المساهمة الفعلية في صناديق الضمان الاجتماعي، ومن بين الفئة المشغلة نسبة الانتساب أو التغطية تتراوح بين 57 في المئة و75 في المئة بين سنتي 2007 و2018، وهذا ما يسير إلى أن ما يقارب 40 في المئة من جهود التشغيل خارج الضمان الاجتماعي مما يقلص من إيرادات صناديق الضمان الاجتماعي عموما وصندوق التقاعد خصوصا.

1.2.2.3. تغطية نظام التقاعد للسكان والمسنين في الجزائر:

بفضل نظام التقاعد في الجزائر قدرت أعلى نسبة تغطية للتقاعد المباشر في سنة 2016 بـ 52.54 في المئة، أما أقل نسبة تغطية كانت سنة 2018 قدرت بـ 35.7 في المئة. (أنظر الشكل 1). فالتقاعد المباشر يمثل الأشخاص المسنين الذي يتمتعون بميزة معاش أو منح التقاعد العادي، وكذلك الأشخاص الذي يتمتعون بميزة معاش أو منح التقاعد النسبي أو المسبق أو ميزة معاش ومنح التقاعد دون شرط السن.

(1) _ المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص77.

الشكل رقم 1: نسبة تغطية التقاعد المباشر حسب التعريف الأول (%) في الجزائر من 2004 إلى 2024

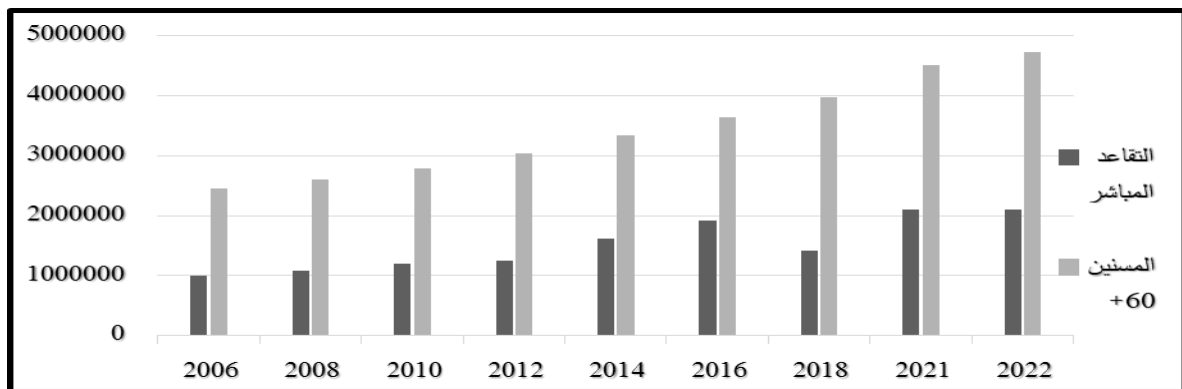


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

أعلى نسبة تغطية ناتجة عن تزايد عدد المتقاعدين الذين يتمتعون بالتقاعد المباشر سنة 2016 حيث قدر بـ 1912617 متقاعد (أنظر للشكل 02)، لينخفض عددهم سنة 2018 إلى 1418388 متقاعد لتتخفض نسبة التغطية في هذه السنة.

الانخفاض في مستفيدي التقاعد المباشر ناتج عن إصلاحات "نظام التقاعد الذي حصل سنة 2017، وذلك بصدور قانون رقم 16-15 حيث أثار مشروع قانون التقاعد الجديد جدلا كبيرا على المستوى السياسي والنقابي بسبب إلغاء التقاعد النسبي ودون شرط السن"⁽¹⁾، حيث تمت المصادقة عليه ودخل حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2017.

الشكل رقم 2: تطور عدد المسنين ومستفيدي التقاعد المباشر في الجزائر من 2006 إلى 2022

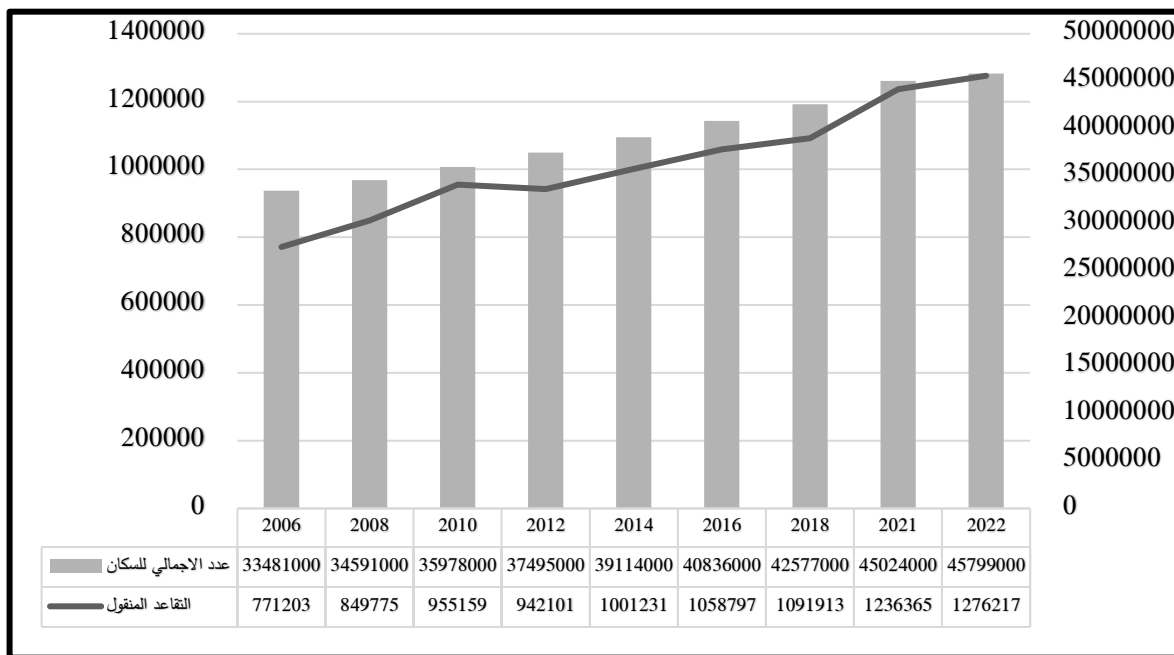


من إعداد الطالب: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

(1) _ عائشة بن نوي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

كما قلنا من مزايا نظام التقاعد أن ذوي الحقوق يتمتعون بتقاعد منقول بعد وفاة المتقاعد، وبين سنتي 2010 و2012 شهد عدد المستفيدين من التقاعد المنقول انخفاضا من 955159 إلى 942101 مستفيد مع ارتفاع متواصل من سنة 2006 إلى 2022، ليصل إلى أكثر من مليون مستفيد سنة 2022 كما يبينه (الشكل 03).

الشكل رقم 3: تطور عدد مستفيدي التقاعد المنقول وإجمالي السكان في الجزائر من 2006 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نسبة المستفيدين بالتقاعد المنقول من سنة 2012، في ارتفاع مستمر (أنظر الجدول رقم 2)، وذلك راجع إلى الارتفاع النسبي للتقاعد المنقول بالمقارنة مع نسبة المزايا الأخرى للتقاعد كما يبينه (الشكلين 04 و05) اللذان يوضحان التوزيع النسبي لمزايا التقاعد في الجزائر لسنتي 2018 و2022، ونسبة المستفيدين تمثل عدد مستفيدين من التقاعد المنقول إلى إجمالي السكان، حيث التقاعد المنقول هم الأشخاص الذين يتمتعون بمعاش ومنحة التقاعد المنقول.

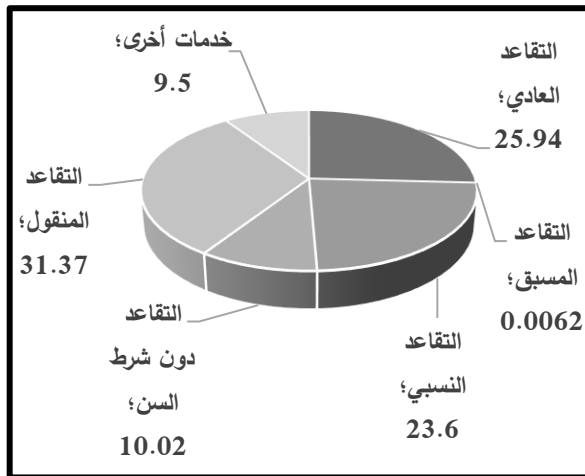
الجدول رقم 2: تطور نسبة (%) مستفيدي التقاعد المنقول في الجزائر من 2006 إلى 2022

السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2021	2022
نسبة المستفيدين	2.3	2.45	2.65	2.51	2.56	2.6	2.6	2.7	2.8

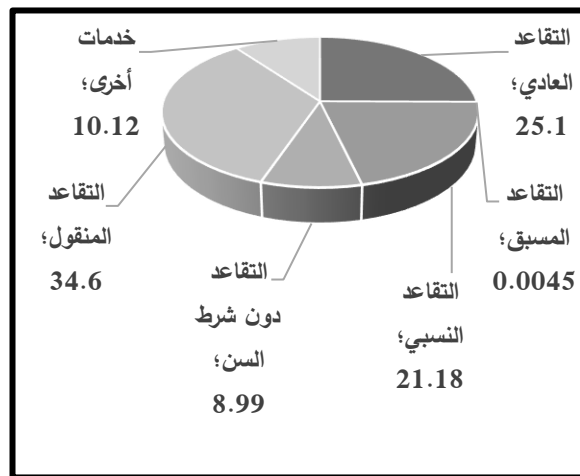
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تعرف المزايا بالتقاعد العادي والتقاعد النسبي والمسبق والتقاعد دون شرط السن إلى جانب هذه المزايا نجد خدمات أخرى للتقاعد تتمثل في المنح الأخرى للتقاعد والتقاعد التكميلي ومعاشات المدفوعة من الخارج.

الشكل رقم 4: التوزيع النسبي (%) لمزايا التقاعد في الجزائر (2018 و 2022)



2022



2018

source: <https://dz.cnr.dz/chiffrescaracteristiques/>. Consulté le 03/05/2023

2.2.2.3. تأثير مزايا نظام التقاعد على عدد المتقاعدين في الجزائر:

في ظل ارتفاع التقاعد المباشر خاصة سنة 2016 ليصل بالتقريب اجمالي المتقاعدين إلى 3 ملايين متقاعد (أنظر للجدول 3) بنسبة زيادة قدرت ب 36 في المئة بالمقارنة مع سنة 2012 حيث كان عددهم لا يتعدى آنذاك مليونا وربع مليون متقاعد، ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب على التقاعد

المسبق والنسبي والتقاعد دون شرط السن من طرف العمال الأكبر سنا قبل تنفيذ قانون رقم 15-16،
ليشهد عند تطبيقه تراجع عدد المتقاعدين بمعدل انخفاض قدرة سنة 2018 بـ 15.48 في المئة
بالمقارنة مع سنة 2016.

لكن رغم استمرار تطبيق قانون 15-16 المتعلق بإلغاء بعض مزايا نظام التقاعد شوهد بعد سنة
2018 تزايد في اجمالي المتقاعدين ويرجع ذلك إلى الارتفاع النسبي للمستفيدين من التقاعد المنقول
(حيث يستفيد منه ذوي الحقوق الذين هم تحت كفالة المؤمن له بعد وفاته) حسب ما يبينه الشكل 04،
في سنة 2018 كانت نسبة المستفيدين بالتقاعد المنقول 31.37 في المئة من اجمالي المزايا، لترتفع
سنة 2022 لتقدر بـ 34.6 في المئة، ونلاحظ أن جميع مزايا التقاعد في انخفاض بعد سنة 2018
إلا التقاعد المنقول في تزايد مستمر.

الجدول رقم 3: التطور المطلق للمتقاعدين في الجزائر من 2006 إلى 2022

السنة	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2021	2022
عدد المتقاعدين	1771596	1948100	2169886	2191620	2630362	2978557	2517503	3345588	3393714

Source : <https://dz.cnr.dz/chiffres-caracteristiques/>. Consulté le 03/05/2023

الارتفاع المتواصل لعدد المتقاعدين في الجزائر ألقى بثقله على نظام التقاعد في الجزائر في
ظل ضعف تغطية الضمان الاجتماعي تزامنا مع التحولات الديمغرافية التي شهدتها الجزائر تمثلت
أساسا في انخفاض معدل الخصوبة وتراجع معدلات الوفيات وامتداد أمل الحياة وهذا ما شارت إليه
الباحثة عائشة بن نوي "في ظل الشيخوخة السكانية التي شهدت نمو أسرع من الفئات السكانية
الأخرى كانت جهود الدولة في التشغيل ضعيفا في ظل نظام حماية المسنين قائم على مبدأ التأمين

مما جعل ظاهرة التشيخ السكاني تزيد من عدد المتقاعدين ليشهد صندوق التقاعد وضعية مالية معقدة"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ _ عائشة بن نوي، مرجع سبق ذكره، ص131.

خلاصة:

عملت الجزائر على انشاء منظومة تقاعد تقوم على توحيد القواعد سواء تلك المتعلقة بتقدير الحقوق أو تلك المتعلقة بتقدير الامتيازات، وكذلك توحيد التمويل لتشمل الحقوق والامتيازات والتمويل جميع الفئات السكانية داخل المجتمع الجزائري، لنتميز هذه المنظومة بتعدد المزايا بغرض استهداف أكبر عدد ممكن من السكان وخاصة فئة المسنين.

لكن توحيد القواعد انصدم بواقع ديموغرافي يشهد ملامح تركيب سكاني جعل من نسبة تطور السكان المتقاعدين تفوق نسبة تطور الفئة النشطة الممولة للصندوق الوطني للمعاشات، ليشهد في السنوات الأخيرة الصندوق عجزا بسبب تزايد نفقاته نظرا لتزايد عدد المتقاعدين.

التزايد المستمر في عدد المتقاعدين أحدث عجزا مستمرا في موازنة صندوق المعاشات في العقد بين سنتي 2013-2022 بسبب ارتفاع نفقاته. لنحاول في الفصل الأخير من الدراسة لجعلها دراسة تطبيقية تعمل على التوصل إلى معرفة الأثر الذي لعبه تطور عدد المتقاعدين على رصيد صندوق المعاشات في ظل الواقع الاقتصادي والديموغرافي الذي تعيشه الجزائر.

الباب الثاني: الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

تحليل رصيد موازنة صندوق التقاعد في ظل الواقع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر

تمهيد

التغيرات الديموغرافية الملاحظة خلال العشرين سنة الماضية من انخفاض الخصوبة بأكثر من أربع أطفال لكل امرأة وارتفاع أمل الحياة عند الولادة بأكثر من ثلاثة عشر سنة، تبين زحف ظاهرة تشيخ السكان. التطورات الحالية والمستقبلية للخصوبة والوفيات سوف تقود مستوى تشيخ سكاني أكبر من المتوسط، هكذا فإن السكان المسنين البالغين 60 سنة وأكثر، والذين يمثلون حاليا ما يعادل نسبة 9.3 في المئة من إجمالي السكان، سوف يتضاعفون خلال السنوات 2030-2050 مع وصول أجيال 1970-1980، أي أجيال انفجار السكان إلى سن التقاعد أو التشيخ. كما تشير الاسقاطات الديمغرافية المستقبلية إلى أن السكان المسنين سوف يمثلون 14.7 في المئة من مجموع السكان سنة 2030 وستصل نسبتهم سنة 2050 إلى 22 في المئة.

لهذا سنحاول سياق الواقع الديموغرافي في الجزائر، ومعرفة أهم ملامح التركيب السكاني مركزين على الفئة النشطة الممولة للصندوق الوطني للتقاعد الذي يشهد عجزا في عشر السنوات الأخيرة بسبب تزايد نفقاته نظرا لتزايد عدد المتقاعدين.

1.4. الوضع الديموغرافي وتأثيره على البنية السكانية في الجزائر

1.1.4. نظرة عامة حول التركيبة السكانية في الجزائر:

تتميز التركيبة السكانية في الجزائر بسيطرة فئة الشباب عن باقي الفئات العمرية، حيث كانت "تشكل فئة السكان البالغين أقل من 20 سنة أكثر من نصف إجمالي السكان، وهذا قبل سنة 1985 (58.2 في المئة سنة 1977)، وبعد دخول الجزائر في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي أي ابتداء من سنة 1986 تقلصت نسبة هذه الفئة لتصل إلى 37.65 في المئة سنة 2010" ⁽¹⁾.

تميزت تركيبة السكان في الجزائر بانخفاض كبير لفئة السكان المصنفين أطفال دون 15 سنة من العمر. إذ تراجعت نسبتهم من 47.2 في المئة إلى 28 في المئة ما بين سنتي 1966 و2008. ما يعني تراجع معدلات الإعالة بينما عرفت نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (أي البالغين 15-59 سنة) ارتفاعا متواصلا بين هاذين التاريخين، إذ ارتفعت من 46.1 في المئة إلى 64.4 في المئة (أنظر جدول رقم 4) ما يعني زيادة في حجم القوة البشرية ومن ضمنها حجم قوة العمل. أما فيما يخص فئة السكان البالغين 60 سنة وأكثر فقد ارتفعت نسبتهم ابتداء من سنة 1987، إذ انتقلت من 5.7 في المئة إلى 7.6 في المئة سنة 2008، وبلغ حجم هذه الفئة 4139000 شخص مسن سنة 2019 أي ما يعادل 9.5 في المئة من مجموع السكان.

(1) _الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية، الجزائر، 2020، ص54.

الجدول رقم 4: تطور التركيبة العمرية للسكان حسب فئات السن المجمعة (%) من 1966 إلى 2018

2018	2008	1998	1987	1977	1966	السنوات الفئات العمرية
11.8	10.0	11.1	18.8	18.8	19.4	أقل من 5 سنوات
18.3	18.0	25.3	27.5	29.1	27.8	من 5 إلى 14 سنة
60.6	64.4	57.1	50.2	46.2	46.1	من 15 إلى 59 سنة
9.3	7.6	6.6	5.7	5.8	6.6	60 سنة وأكثر
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: مؤشرات من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

أشارت الإحصائيات الديموغرافية حول الجزائر إلى أن عدد السكان ارتفع بأكثر من 13 مليون شخص في مدة 21 سنة، وهو ما يعني نسبة ارتفاع قدرت بـ 47 في المئة خلال الفترة 2000-2021، بمعدل نمو سنوي يقدر بنسبة 1.4 في المئة، وعليه ارتفع عدد السكان من حوالي 30 مليون نسمة سنة 2000، إلى ما يفوق 44 مليون نسمة بحلول سنة 2021 وفقا لتقديرات الديوان الوطني للإحصاء⁽¹⁾.

يتسم التحول الديموغرافي بحلول عام 2021 بالخصائص التالية:

- انخفاض نسب الفئات الفتية والشابة (الأقل من 5 سنوات، الأقل من 15 سنة، الأقل من 20 سنة).

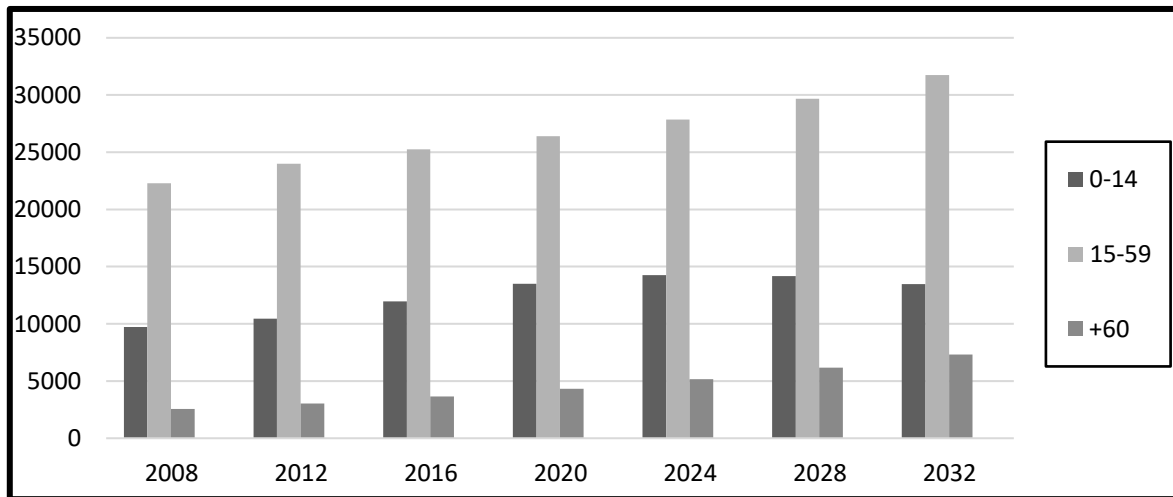
- ارتفاع نسبة الفئات النشطة (20-59 سنة).

- ارتفاع عدد الأشخاص المسنين (60 سنة وأكثر).

⁽¹⁾ Démographie Algérienne, no.890, collection série Statistiques ordonnée, Alger, 2019, p20.

تعكس هذه التوقعات السكانية النتائج المباشرة للانتقال الديموغرافي المتسارع وتأثيراته في التركيبة العمرية للسكان، مع انخفاض محسوس في نسبة الشباب، وارتفاع محسوس للفئات العمرية النشطة (15-59 سنة). كما أنه من المنتظر انخفاض محسوس في الفئة الأقل من 5 سنوات في مجموع السكان، الذي سينتقل من 11 في المئة سنة 1998، إلى 10 في المئة سنة 2024، أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 1 في المئة. أما نسبة الأقل من 15 سنة⁽¹⁾، فستعرف هي الأخرى انخفاضا بـ 6 نقاط خلال ستة وعشرون سنة (من 36 في المئة سنة 1998، إلى 30 في المئة سنة 2024) مع عدد سيستقر في حدود 14 مليون نسمة.

الشكل رقم 5: تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى (2008-2032)



La Source : Office National Des Statistiques (ONS), **projection de population à l'horizon 2030**, collection statistiques, séries S : Statistiques sociales, no.106 (Alger : Office National Des Statistiques, 2004).

فيما يخص فئة الأقل من 20 سنة، الذين كانوا يمثلون نسبة 58 في المئة سنة 1977 و 37.7 في المئة سنة 2010 فإنهم سيستقروا في نسبة 38 في المئة إلى سنة 2024، أي بمعدل انخفاض قدر بـ 20 نقطة بين سنتي 1977 و 2024. وفقا لإسقاطات الديوان الوطني للإحصاء، سجل ارتفاع في عدد أفراد الفئة العمرية (20-59 سنة) من 22.288 مليون نسمة سنة 2008، إلى 27.854

⁽¹⁾ _ IBID, p19.

مليون نسمة سنة 2024، لكن لوحظ انخفاض نسبي في الفئة العمرية (20-59 سنة) حيث انتقل من 64.4 في المئة من مجموع السكان سنة 2008 إلى ما يعادل نسبة 59 في المئة سنة 2024، أي معدل انخفاض 5.4 نقاط بين سنتي 2008 و2024. وهو ما يعلن عن انخفاض نسبي لمختلف فئات الأعمار مع انخفاض هائل للفئات الأكثر شبابا، في المقابل تشير الإسقاطات إلى ارتفاع عدد كبار السن البالغين 60 سنة وأكثر إلى 5.164 مليون شخص، أي بزيادة قدرها 3.5+ في المئة سنة 2024 مقارنة بسنة 2008. وهذا ما يعلن عن الشيخوخة الزاحفة في الجزائر.

1.1.1.4. تطور مؤشرات الشيخوخة الديموغرافية بين سنتي 1966 و2024:

عرفت الأعداد المطلقة للأشخاص المسنين ارتفاعا متزايدا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (أنظر للجدول 5)، إذ انتقلت من 793000 نسمة سنة 1966 إلى 911161 نسمة سنة 1977، لتصل إلى 1298083 نسمة سنة 1987، ثم إلى 1920731 سنة 1998، وبلغت أخيرا ما يعادل 4139404 شخصا مسنا سنة 2019 من مجموع السكان في الجزائر، من جهة أخرى يظهر في (الجدول 6) أن مختلف مؤشرات شيخوخة السكان في الجزائر عرفت تغيرات عميقة، نستلها بمعامل الإعالة الإجمالي أو نسبة الإعالة العمرية التي تمثل نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والأشخاص أكثر من 60 سنة إلى السكان في سن العمل من الشريحة العمرية 15-59 سنة. وتشير المعطيات إلى أن الإعالة الاجمالية انتقلت من 116.7 في المئة سنة 1966 إلى 98.8 في المئة سنة 1987.

لتواصل انخفاضها إلى نسبة 66.6 في المئة سنة 2019 وإن دل هذا الانخفاض على شيء فإنما يدل على تراجع الفئات الشابة في مجموع السكان، كما تدل البيانات أيضا على تراجع نسب الإعالة للشباب منذ سنة 1966 إلى سنة 2019، إذ انتقلت من نسبة 102.4 في المئة إلى 50.7 في المئة على التوالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة تمثل النسبة المئوية لغير العاملين من

الفئة العمرية (0-15 سنة) إلى مجموع الفئة السكانية العاملة (16-59 سنة)، وهذا ما يدل على تزايد الفئات السكانية في سن النشاط بالموازاة مع تراجع نسب الأطفال.

الجدول 05: تطور عدد المسنين (60 سنة أو أكثر) من 1966 إلى 2019.

السنوات	الأعداد	النسبة المئوية
1966	793000	6.6
1977	911161	7.5
1987	1298083	5.9
1998	1920731	6.8
2008	2531128	7.5
2019	4139404	9.3

المصدر: معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة الإعاقة للشيخوخة التي تمثل نسبة أعداد المتقاعدين من السكان إلى الفئة العاملة عرفت هي الأخرى تراجعاً يبدو طفيفاً أو بطيئاً بالمقارنة بالمعاملات الأخرى لتستقر في حدود 11 في المئة خلال العشريتين الأخيرتين.

الجدول رقم 6: مؤشرات الشيخوخة الديموغرافية (%) في الجزائر من 1966 إلى 2018

المؤشرات	1966	1977	1987	1998	2008	2018
معامل الإعاقة الإجمالي	116.7	116.2	99.3	75.1	55.0	65.1
نسبة الإعاقة للشباب	102.4	103.7	87.9	63.6	43.5	49.8
نسبة الإعاقة للشيخوخة	14.3	12.6	11.4	11.5	11.5	12.5
معامل الشيخوخة	14.0	12.1	13.0	18.1	26.3	31.0

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

يمكن تفسير هذه الأرقام بأنه غداة الاستقلال كانت نسب البالغين أكبر من 60 سنة أعلى من تلك التي سجلت في سبعينات القرن الماضي، نظرا إلى ظروف الحرب التي أثرت في التركيبة العمرية للسكان، لتعود هيمنة الشباب بعد ذلك. ونظرا للارتفاع البطيء لنسب المسنين يأتي أخيرا مؤشرا معامل الشيخوخة الذي يحسب بنسبة أعداد السكان المسنين البالغين 60 سنة وأكثر إلى السكان البالغين أقل من 15 سنة (أنظر الجدول رقم 6).

يظهر جليا كيف أن هذا المؤشر عرف ارتفاعا كبيرا خلال العشرية الأخيرة التي تميزت بتراجع أعداد الفئات الشابة، مقارنة بالفئات المسنة، إذ أنه شهد ارتفاعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي حيث دخلت الجزائر المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي التي تميزت بتراجع الخصوبة وارتفاع أمل الحياة.

2.1.1.4. التحديات السكانية الجديدة:

مما سبق، نستنتج أن الجزائر على أعتاب مرحلة من مراحل التحولات الديمغرافية العميقة، والتي ستصاحبها طبعاً تحديات مجتمعية وخدمية واقتصادية، ولاستكمال الصورة الفتوغرافية لهذه التغيرات السكانية، نقترح فيما يلي عرضاً لسيناريوهات المستقبلية لتركيبية السكان في الجزائر، وقد ارتأينا أن نقدم الإسقاطات السكانية المنتقاة من تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، وذلك وفقاً للفرضيات المعتمدة بالنسبة إلى نسب المسنين في مجموع السكان، يظهر أنه خلال الثلاثين سنة المقبلة (بالنسبة إلى سنة 2000) ستتضاعف لتنتقل من 6.8 في المئة إلى 14.7 في المئة وفقاً للفرضية المحتملة التي يعتمدها الديوان الوطني للإحصائيات في تقاريره.

ومن المعلوم أنه يتم اعتبار الدخول المؤكد للمجتمعات مرحلة الشيخوخة السكانية ببلوغ نسب البالغين 60 سنة وأكثر بين 10 في المئة و12 في المئة من مجموع السكان. وفي المقابل تشير الإحصائيات إلى التراجع الكبير لنسب الفئات الشابة من مجموع السكان، إذ سينتقل من حوالي 46

في المئة إلى 29.64 في المئة سنة 2030 وفقا للفرضية المحتملة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حقيقة الواقع الديموغرافي المستقبلي لسكان الجزائر الذي ستطغى عليه الفئات النشطة والفئات المسنة.

الجدول رقم 7: إسقاطات مستقبلية لأهم مؤشرات الشيخوخة (%) في الجزائر

المؤشرات (%)	2000	2030	المجموع
معامل الاعالة الاجمالي	76.2	63.0	-17.3 في المئة
معامل الاعالة للفئة العمرية 0-15 سنة	64.2	39.0	-39.3 في المئة
60 سنة وأكثر	12.0	24.0	100 في المئة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

من جهة أخرى، يظهر من بيانات (الجدول 7) أن معامل الاعالة الاجمالي سوف يعرف تراجعاً بحوالي 17 نقطة مقارنة بسنة 2000، وسوف يعرف معامل الإعالة للفئة العمرية 0-15 سنة هو الآخر تراجعاً أكثر حدة بحوالي 39 نقطة، تمكننا هاتان النتيجةتان من استنتاج تراجع وزن الفئات العمرية الشابة داخل المجتمع الجزائري لحساب الفئات النشيطة العاملة. أما فيما يخص معامل الإعالة للفئة العمرية 60 سنة وأكثر، فهو الوحيد من بين المؤشرات المعروضة الذي سيعرف ارتفاعاً أو تزايداً، وذلك بنسبة 100 في المئة، وهو ما يجعلنا نستخلص الارتفاع المحسوس لفئة كبار السن بين المجموعات العمرية الأخرى من المجتمع الجزائري.

2.1.4. تعديلات نظام التقاعد في الجزائر لمجابهة الشيخوخة السكانية:

شهد نظام التقاعد في الجزائر اصلاحات تعرف بقانون 15/16 في ظل الواقع الديموغرافي المتمثل في الارتفاع النسبي للسكان الأكبر سناً واستمرار انخفاض سكان الفئة الفتية الأقل من 15

سنة مع زيادة أمل الحياة ، لأنه لا يراعي نهج استجابات المبادرة "التي تعمل على إبقاء العمال الأكبر سنا على رأس العمل بدلا من الاحالة على التقاعد"⁽¹⁾.

بل يشجع على التقاعد قبل السن القانونية للتقاعد والمحددة بـ 60 سنة، وبالتالي لا يستجيب لتطور الديموغرافي الذي يزيد في عدد العمال في الأعمار 50-59 سنة مما يزيد من عدد المتقاعدين الذين يمثلون عبئا على موازنة صندوق التقاعد في ظل نظام يستند في تمويله على اشتراكات العمال في الأعمار 20-49 سنة بدل 20-59 سنة النظام المطبق لا يستجيب للتطور الديموغرافي المتمثل في الشيخوخة السكانية، عن طريق ترشيد التقاعد المسبق ومنح حوافز للعمال الأكبر سنا للبقاء على رأس العمل ليساعد على تعزيز تمويل صندوق المعاشات. من هنا يظهر أن نظام التقاعد في الجزائر يتأثر بالعامل الديموغرافي:

1.2.1.4. العامل الديموغرافي:

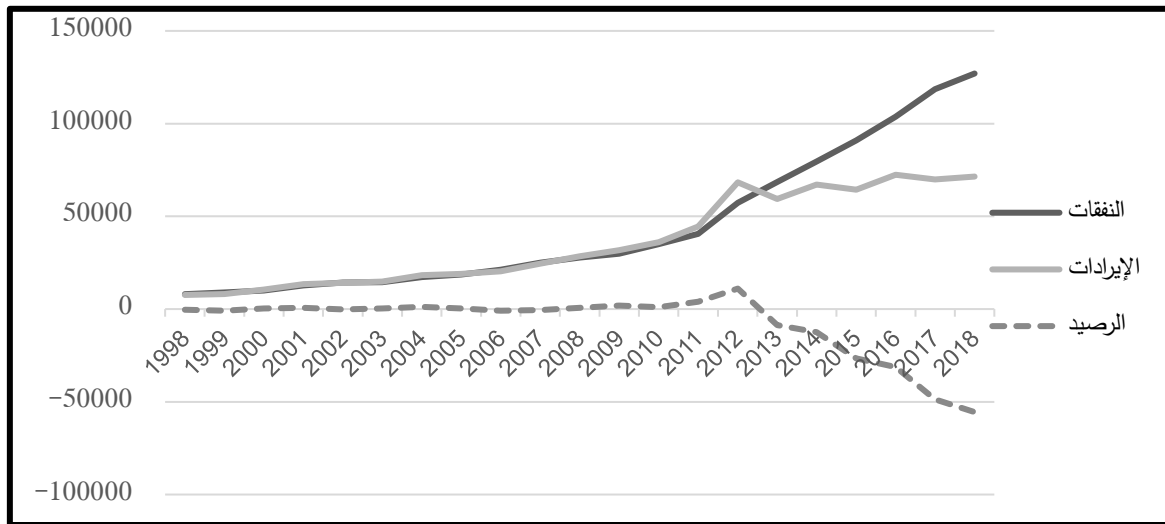
يتمثل العامل الديموغرافي في التركيب العمري للسكان والعمالة، وخاصة الأعمار التي تسمح للعمال الأكبر سنا بالاستفادة من التقاعد، فتزايد العمال في الأعمار الأكبر سنا في ظل أنظمة التقاعد المشجعة على التقاعد في سن مبكر، يؤثر سلبا على موازنة صندوق التقاعد. ليصبح العمال الأكبر سنا (50-59 سنة) يعملون على زيادة نفقات الصندوق، فاستقطاب وتوظيف العمال الأكبر سنا والاحتفاظ بهم في العمل، يؤدي إلى تخفيض النفقات المرتبطة بتناقص أعداد الأشخاص المتقاعدين (خفض نفقات التقاعد)، وكذلك الاحتفاظ بالعمال الأكبر سنا على رأس العمل "يزيد من عدد السكان

⁽¹⁾ _ سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007، ص51.

العاملين في سن العمل (Population Occupée) ويساعد على تعويض الأثر السلبي الذي يتعرض له النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع سن السكان⁽¹⁾.

في ظل التشجيع على التقاعد في سن مبكر فإن الفئة العاملة المعنية بتمويل صناديق الضمان الاجتماعي عامة وصندوق التقاعد خاصة هي الأعمار (20-49 سنة)، أما فئة العمال الأكبر سنا (50-59 سنة) سوف تمثل عبئا على موازنة صندوق التقاعد، من هنا سوف نبرز تأثير العامل الديمغرافي على موازنة صندوق التقاعد، الذي يعرف من أبرز مهامه منح معاشات التقاعد المرتبطة بتحصيل اشتراكات العمال الأجراء وغير الأجراء. لهذا عند إحالة آلاف العمال على التقاعد المباشر الذين تتراوح أعمارهم ما بين (50-59 سنة) شهد الصندوق الوطني عجزا ماليا سنة 1994، هذا بسبب دفعه معاشات العمال المسرحين والمحالين على التقاعد من الشركات العمومية المفلسة⁽²⁾ (كلف الصندوق ميزانية قدرها 300 مليار دينار).

الشكل رقم 6: التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر من 1998 إلى 2018



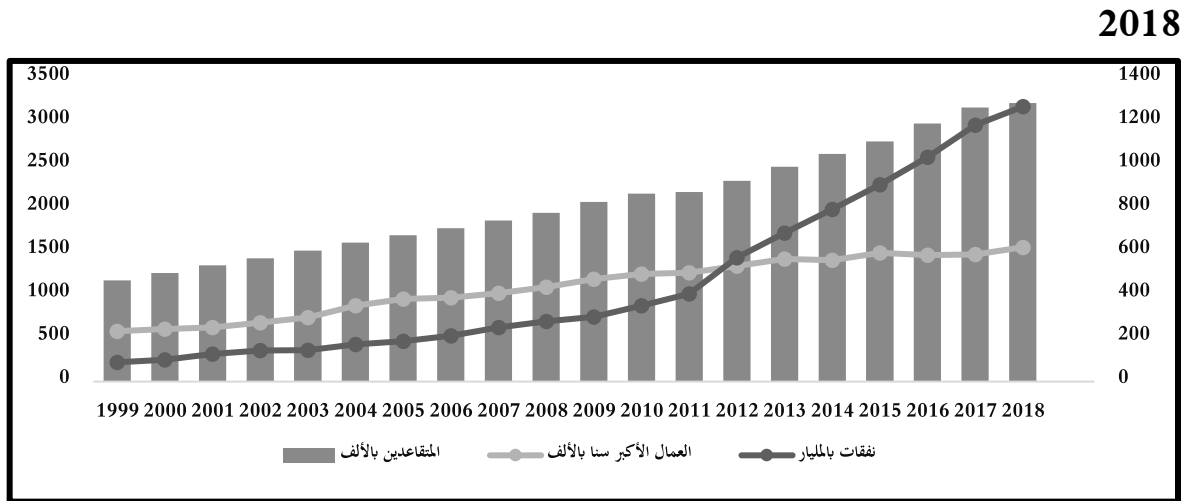
المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

(1) _ هنريش كارل والكسندروفيتش باولا، الشيخوخة الفعالة وإصلاح أنظمة المعاشات الأوروبية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 190، منظمة اليونسكو، فرنسا، 2006، ص 87.

(2) _ سامي البغادي وحاتم بن صالح، الحماية الاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط وشرقه -الأوضاع الراهنة والآفاق-، ترجمة نشر المنتدى النقابي الأوروبي ومتوسطي وآخرين، طباعة غرافيكاس ألماید، مدريد، 2003، ص 7.

وفي ظل نظام تقاعد يشجع على التقاعد في سن مبكر ويعتمد على اشتراكات العمال في تمويل صناديق الحماية الاجتماعية شهد الصندوق الوطني للتقاعد أرصدة إيجابية خلال سنوات الفترة الممتدة بين 2003-2012، ماعدا سنتي 2006 و2007 كان رصيده سلبي (أنظر الشكل رقم 6). واستمر الرصيد السلبي خلال سنوات الفترة الممتدة بين 2013-2018 بسبب التزايد الكبير في نفقات الصندوق كما يبينه (الشكل 7)، وترجع أسبابه إلى تجاوز العمال الأكبر سنا مليون ونصف عامل ابتداء من سنة 2013.

الشكل رقم 7: تطور عدد المتقاعدين والعمال في سن العمل في الجزائر من 1998 إلى



La Source : Office National Des Statistiques (ONS), "Activité, Emploi et Chômage", Données statistiques en Algérie (2012- 2018).

في ظل نظام تقاعد يشجع على (التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن والتقاعد المسبق)

عمل العمال الأكبر سنا على تحقيق زيادة نوعية في عدد المتقاعدين، ولاحظنا تراجع وحيد في عدد العمال الأكبر سنا بين سنتي 2015-2016 بسبب تهافتهم على التقاعد المبكر قبل إلغائه بقانون 15-16. وهذا التهافت حقق أعلى نسبة زيادة في عدد المتقاعدين خلال سنوات الفترة الممتدة بين

1998-2018 مقدرة ب 7.4 في المئة كما يبينه (الجدول رقم 8).

الجدول رقم 8: نسبة نمو عدد المتقاعدين (%) في الجزائر من 1998 إلى 2018

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1998	-	2009	6.5
1999	0.5	2010	4.5
2000	7.2	2011	0.9
2001	7	2012	5.9
2002	6	2013	7
2003	6.3	2014	5.9
2004	6.1	2015	5.4
2005	5.2	2016	7.4
2006	4.8	2017	8.3
2007	4.9	2018	1.6
2008	6.5	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

أعلى فائض لصندوق التقاعد حقق سنة 2012 حيث تجاوز 110.5 مليار دج (أنظر الشكل 7)، هذا الفائض راجع إلى تزايد العمال الأجراء وغير أجراء (العمال في السن 20-49 سنة) بين سنتي 2011 و2012 بنسبة زيادة قدرت بـ 9.87 في المئة، وكذلك رفع نسبة تمويل الصندوق من 2 إلى 3 في المئة من منتج الجباية البترولية السنوية، لترتفع المساهمات المالية مما زاد من إيراداته بالمقارنة مع نفقاته. من هنا يظهر أن التمويل المادي لصندوق التقاعد في الجزائر يرتكز على اشتراك العمال في سن 20-49 سنة والدعم المادي من الجباية البترول البترولية، وهذان المصدران يعرفان بالعامل الاقتصادي.

2.2.1.4. العامل الاقتصادي:

يقصد به التمويل المالي الذي يعتبر تحدي كبير يواجه أي نظام تقاعدي في العالم، كون أن نظام التقاعد في الجزائر هو نظام يتكون غالبية من اشتراكات ارباب العمل والعمال الأجراء، حيث تقضي المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 06-339 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي المؤرخ في 6 يوليو 1994 الذي يحدد مبدأ توزيع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي على "أنه توزع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي ابتداء من أول أكتوبر سنة 2006" ⁽¹⁾ كما يأتي:

- 25 في المئة من أساس اشتراكات في الضمان الاجتماعي يتكفل بها المستخدم.
 - 9 في المئة من أساس اشتراكات في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل.
 - 0.5 في المئة من أساس اشتراكات بعنوان حصة صندوق الخدمات الاجتماعية.
- وتوزع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي المحددة بـ 34.5 في المئة كما يلي:

الجدول رقم 9: التوزيع النسبي (%) لاشتراكات الضمان الاجتماعي في الجزائر

المجموع	حصة الخدمات الاجتماعية	حصة الأجير	حصة المستخدم	الفروع
14	/	1.5	12.5	التأمينات الاجتماعية
1.25	/	/	1.25	حوادث العمل والأمراض المهنية
17.25	0.5	6.75	10	التقاعد
1.5	/	0.5	1	التأمين على البطالة
0.5	/	0.25	0.25	التقاعد المبكر
34.5	0.5	9	25	المجموع

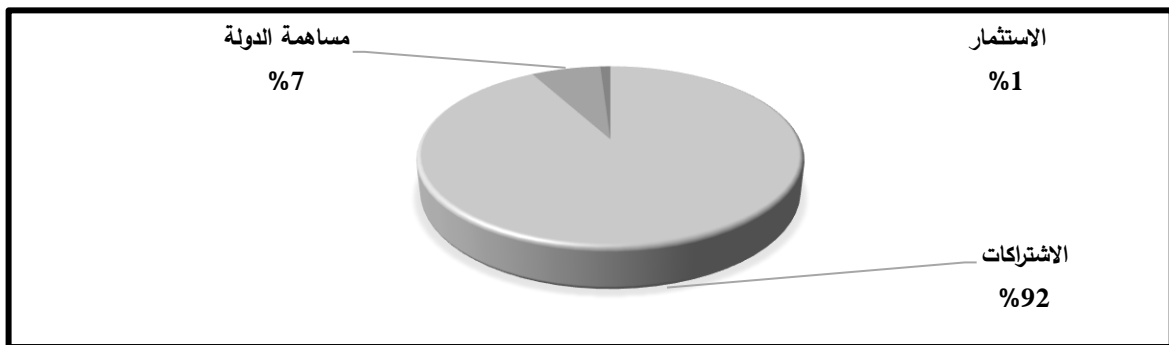
المصدر: الملتقى الدولي اشكالية نظام التقاعد في الجزائر - رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، الجبابة البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد، الجزائر، 2019، ص6.

⁽¹⁾ _ الملتقى الدولي واشكالية نظام التقاعد في الجزائر، الجبابة البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد، الجزائر، 2019، ص6.

من الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الموجهة للتقاعد تأخذ الحصة الكبيرة من نسبة الضمان الاجتماعي أكثر 17 في المئة، مما يعني الأهمية الكبيرة للتقاعد ضمن المنظمة التأمينية في الجزائر، أما فيما يخص الاشتراكات الخاصة بالعمال غير الأجراء فحددت بنسبة 15 في المئة من الدخل الخاضع لضريبة موزعة بنسبة 7.5 في المئة لتأمينات الاجتماعية و7.5 في المئة مخصصة لصندوق التقاعد.

كانت اشتراكات العمال الأجراء وغير الأجراء في سنة 2022 تمثل 92 في المئة من بنية إيرادات صندوق التقاعد، أما المساهمات المتبقية 7 في المئة متحصل عليها من مساهمة الدولة (3 في المئة من عائدات الجباية البترولية) و1 في المئة من عائدات الاستثمار في الأسواق المالية (أنظر الشكل 8). وتجدر الإشارة حسب تقرير الملتقى الدول حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر "قررت السلطات العمومية سنة 2006 انشاء الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد، مهمته تتمثل تكوين وتسيير الموارد المالية الموجهة للمساهمة في استمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها، وحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 يتم تمويل الصندوق بـ 2 في المئة من عائدات الجباية البترولية"⁽¹⁾.

الشكل رقم 8: التوزيع النسبي (%) لبنية إيرادات صندوق التقاعد في الجزائر سنة 2019



المصدر: الملتقى الدولي اشكالية نظام التقاعد في الجزائر - رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، الجباية البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد، الجزائر، 2019، ص9.

(1) _ نفس المرجع السابق، ص7-6.

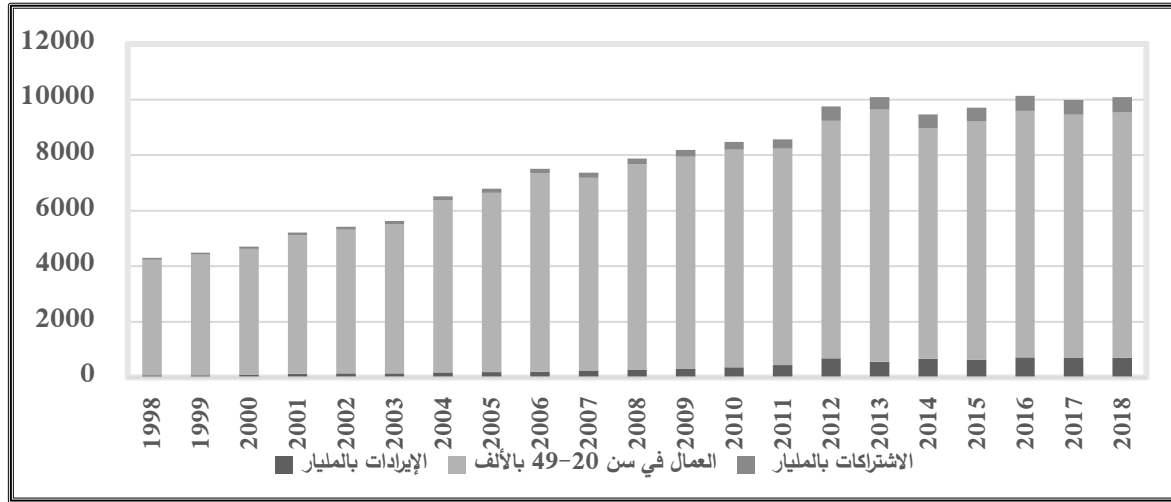
تجاوزت نسبة مساهمة الدولة 8 في المئة من إجمالي بنية إيرادات صندوق التقاعد بين 2006 و2010 محققة أعلى نسبة مساهمة 12 في المئة، ليتراجع بين 2010 و2012 دون 7 في المئة محققا نسبة 4.45 في المئة سنة 2012، في هذه السنة قررت الدولة رفع نسبة المساهمة من 2 في المئة إلى 3 في المئة من عائدات الجباية البترولية، تفوق نسبة المساهمة 7 في المئة بين سنتي 2013 و2022.

يظهر أن الصندوق الوطني للتقاعد يمول من الجباية البترولية ضمن ما يعرف بصندوق احتياطي التقاعد، حيث تساهم الجباية بنسبة لا تتعدى 12 في المئة، لهذا بعض الدراسات أهمها دراسة الملتقى الدولي حول إشكالية نظام التقاعد في الجزائر أقرت " إن اعتماد الجزائر على مساهمة الجباية البترولية قد يزيد من عجز صندوق التقاعد بسبب تذبذب أسعار النفط"⁽¹⁾.

العجز المتواصل لصندوق التقاعد جعل نصيب صندوق من توزيع الاشتراكات المتحصل عليها من فئة العمال في الأعمار 20- 59 سنة غير قادر على تحمل التزاماته المادية اتجاه المتقاعدين، وفي ظل نظام تقاعد يعمل بمنح مزايا التقاعد تعتبر اشتراكات العمال فئة العمال في الأعمار 20-49 سنة الممول الرئيسي لصندوق التقاعد في الجزائر، ومن (الشكل رقم 4) هذه الفئة في ارتفاع مستمر في الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2006، لكن بين 2006 و2007 شهدت انخفاض ملحوظ لكن لم تؤثر على اشتراكات وإيرادات صندوق التقاعد، اللذان يتمتعان بتزايد مستمر في الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2012.

(1) _ الملتقى الدولي وإشكالية نظام التقاعد في الجزائر، الجباية البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد، الجزائر،

الشكل رقم 9: تطور عدد العمال في السن 20-49 سنة وإيرادات واشتراكات صندوق التقاعد في الجزائر من 1998 إلى 2018



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2018 حققت فئة العمال في الأعمار 20-49 سنة أكبر عدد ممكن سنة 2013، لكن لاحظنا تراجع في قيمتي الاشتراكات والإيرادات بين سنتي 2012 و2013، ذلك راجع إلى أنّ عددا كبيرا من العمال في الأعمار 20-49 سنة غير مصرح بهم في هياكل الضمان الاجتماعي (أنظر للجدول رقم 11)، حيث يقدر عدد المنتسبين في فئة الأعمار 20-49 سنة بـ 5518 في الألف بنسبة 60.8 في المئة، ما يعني أنّ ما يقارب 40 في المئة من العمال غير منتمين لهياكل الضمان الاجتماعي (أنظر للجدول 10).

الجدول رقم 10: التوزيع المطلق والنسبي (%) للعمال المنتسبين وغير منتسبين للضمان الاجتماعي في الجزائر سنة 2013

التوزيع النسبي			التوزيع المطلق			سن العمال
المجموع	غير المنتسبين	المنتسبين	المجموع	غير المنتسبين	المنتسبين	
76 في المئة	39.2 في المئة	60.8 في المئة	9073 في الألف	3555 في الألف	5518 في الألف	49-20 سنة
24 في المئة	39 في المئة	61 في المئة	2891 في الألف	1133 في الألف	1758 في الألف	59-50 سنة
100 في المئة	39 في المئة	61 في المئة	11964 في الألف	4688 في الألف	7276 في الألف	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

في ظل استقرار نسبة العمال غير المنتسبين لهياكل الضمان الاجتماعي عند 40 في المئة حتى سنة 2018 أي عدم تحصيل اشتراكاتهم، ومع الارتفاع المتزايد لمصاريف تأمين العمال الناتج عن زيادة الطلب على استهلاك الأدوية وارتفاع التكاليف الصحية وكذلك كثرة الأمراض المزمنة وارتفاع حوادث العمل خاصة في مجال الأشغال العمومية، تشهد نفقات هياكل الضمان الاجتماعي ارتفاعا مهول مقارنة بإيراداتها، ليشهد صندوق التقاعد خاصة عجزا متواصل منذ سنة 2013 بالرغم من ارتفاع مساهمة الدولة من عائدات البترول التي فاقت 135 مليار بعد سنة 2012. من خلال الوصف السابق يتضح من الناحية التحليلية أن بمقارنة المصاريف التأمينية للعمال في الأعمار 20-59 سنة مع مساهمتهم المالية (مبلغ الاشتراك) في الضمان الاجتماعي، إذا كانت المصاريف التأمينية أعلى من قيمة الاشتراك يصبح العمال يساهمون بعجز مالي سنوي بدل فائض سنوي، أما إذا كانت قيمة الاشتراك أعلى من المصاريف التأمينية السنوية فهذا يعني العمال يساهمون بفائض سنوي.

إذن العمال في السن 20-59 سنة الذين يمتازون بما يقارب 40 في المئة غير منتسبين لضمن الاجتماعي قد يؤثران بالإيجاب أو بالسلب على موازنة صندوق التقاعد في ظل نظام يشجع

على التقاعد المبكر ويشهد ارتفاع مهول في عدد المتقاعدين. ولكن رصيد يشهد أرصدة سلبية خلال السنوات الأخيرة، ومن أجل الوصول إلى العوامل الرئيسية المتسببة في ها العجز سنحاول فيما يأتي القيام بتحليل قياسي لتأثير العوامل الديموغرافية المتمثلة أساسا في فئة العمال الخاصة بالأعمار 20-59 سنة حيث قمنا بتقسيمها إلى فئتين، فئة العمال في الأعمار 20-49 سنة وفئة العمال في الأعمار الأكبر سنا 50-59 سنة والعوامل الاقتصادية المتمثلة في مبلغ الاشتراكات (مساهمة العمال) ومساهمة الدولة من جباية البترول على موازنة صندوق التقاعد في الجزائر مع مرور الزمن.

2.4. تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية على موازنة صندوق التقاعد في الجزائر:

من أجل دراسة أثر بعض العوامل الديمغرافية والمالية على رصيد صندوق التقاعد في الجزائر خلال الفترة 1998-2018 في الجزائر سنعمد على نموذجين هما كالآتي:

- النموذج الديمغرافي:

$$LSFR_t = B_0 + B_1LTA_t + B_2LTAM_t + B_3LNR_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LSFR: يمثل لوغاريتم رصيد صندوق التقاعد؛ بما أن قيمة الرصيد السنوية تكون تارة سالبة

$$LSFR = LOG \left(\frac{\text{المدخيل}}{\text{النفقات}} \right) \text{ وتارة موجبة، قمنا بحساب لوغاريتم الرصيد وفق العلاقة:}$$

LTA: لوغاريتم العمال في الأعمار 50-59 سنة؛

LTAM: لوغاريتم العمال في الأعمار 20-49 سنة؛

LNR: يمثل لوغاريتم المتقاعدين؛

- النموذج الاقتصادي:

$$LSFR_t = A_0 + A_1LVA_t + A_2LCE_t + v_t$$

حيث أن:

LVA: لوغاريتم لقيمة الاشتراكات مضاف إليه الاستثمار في الأسواق المالية؛

LCE: يمثل لوغاريتم مساهمة الدولة من جباية البترول؛

تم إدخال اللوغاريتم على المتغيرات بغرض الحصول على تجانس البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية أي: التقليل من تقلباتها وتبايناتها لتكون أكثر تجانس. بما أن لدينا سلاسل زمنية من أجل إجراء انحدار إحداها على المتغيرات الأخرى، ممكن أن نحصل على ما يسمى على انحدار غير منطقي، أي العلاقة التوازنية بين المتغيرات تبقى مثار للشك والتساؤل.

للحصول على انحدار منطقي لنموذجي الدراسة مع علاقة توازنه فريدة بين المتغيرات يجب دراسة علاقة التكامل المشترك، ويتم ذلك باتباع المنهاج المناسب في ظل وجود حجم عينة صغير جدا وتعدد متغيرات النموذجين.

من المناهج الإحصائية المناسبة لتحديد علاقة التكامل المشترك التي من الممكن اتباعها هي منهجية (Engle و Granger 1983) أو (Juselius و Johansen 1988) أو إتباع منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

تعتمد هذه المناهج على تقنية التكامل المشترك المرتكزة على "استقراره أو عدم استقراره السلاسل الزمنية، إذا كانت السلاسل مستقرة بالفرق الأول يمكن اتباع منهجية (Granger 1983 و Engle) أو (Juselius و Johansen 1988)"⁽¹⁾. في حالة وجود سلاسل زمنية مستقرة في

(1) _ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الثانية، الأردن، 2017، ص.ص 308-289.

المستوى وأخرى مستقرة بالفرق الأول فيجب "اتباع منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL"⁽¹⁾.

1.2.4. استقراره متغيرات الدراسة:

يقال عن السيورة أي السلسلة الزمنية أنها مستقرة "إذا كان وسطها ثابت وتباينها عبر الزمن، ونقول عنها غير مستقرة إذا تغير الوسط أو التباين أو كلاهما مع الزمن. وتعرف سيورة المشي العشوائي أو ما يسمى بالتشويش الأبيض بأنها سيورة عشوائية محضة وسطها معدوم وانحرافها ثابت"⁽²⁾. وعندما نرمز لمتغيرات نموذج الديموغرافي أو الاقتصادي، وهما نموذجي دراستنا بالرمز X_t ، التي هي عبارة على سلاسل زمنية حيث تكتب الصيغة العامة لكل سلسلة من هذه السلاسل الزمنية على الشكل التالي:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

تعرف هذه الصيغة الرياضية بسيورة عشوائية ذاتية الانحدار من الدرجة الأولى ويرمز لها بالرمز AR(1).

في حالة $|\phi| < 1$ فإن السلسلة (X_t) تكون مستقرة، وتعرف هذه السلسلة متكاملة من الرتبة صفر ويمكن القول أنها مستقرة في المستوى، ونكتب سلسلة مستقرة من الرتبة $I(0)$. ويمكن أن تأخذ الصيغة الرياضية AR(1) الصيغ التالية:

■ سيورة عشوائية مستقرة منزوعة الثابت والاتجاه وهي نفسها الصيغة العامة.

(1) _ عمر روجي فيسة ووسام حسيني، أثر بعض العوامل السوسيو اقتصادية على الرصيد المالي الصندوق الوطني للتقاعد - دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي Economic Researcher Review، المجلد 10 العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022، ص.ص 214-215.

(2) _ عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي، نظرية الانحدار البسيط والمتعدد، دار وائل لنشر والتوزيع عمان- الطبعة الأولى-، الأردن، 2014، ص 298.

■ سيرة عشوائية مستقرة بانحراف أو ثابت ومنزوعة الاتجاه، وصيغتها الرياضية تكتب من

الشكل:

$$X_t = \phi_1 + \phi_2 X_{t-1} + \varepsilon_t \text{ علما أن } \phi_1 \neq 0 \text{ و } |\phi_2| < 1$$

■ سيرة عشوائية مستقرة بانحراف واتجاه، وصيغتها الرياضية تكتب من الشكل:

$$X_t = \phi_1 + \phi_2 t + \phi_3 X_{t-1} + \varepsilon_t \text{ حيث: } \phi_1 \neq 0 \text{ و } \phi_2 \neq 0, |\phi_3| < 1.$$

بالرجوع إلى الصيغة العامة في حالة $|\phi| \geq 1$ فإن السلسلة (X_t) تكون غير مستقرة، وتأخذ

هذه الحالة صيغتين أحدهما تسمى مشي عشوائي بدون انحراف. وتتسأ مشكلة يطلق عليها

الاحصائيون اسم الجذر الأحادي، أما الصيغة الأخرى وتسمى صيغة السلسلة الانفجارية، ويمكن تميز

الصيغتين كالآتي:

■ إذا كان $|\phi| = 1$ (صيغة مشي عشوائي بدون انحراف)؛

■ إذا كان $|\phi| > 1$ (صيغة انفجارية)؛

في هذه الحالة تكون السلسلة (X_t) غير مستقرة، ونلجأ إلى الفروقات بين مشاهداتها الفعلية

المتتابة، لو فرضنا $\phi = 1$ نجد الصيغة العامة للسلسلة الزمنية في الشكل التالي: $X_t = X_{t-1} +$

ε_t وبطرح X_{t-1} من طرفي المعادلة السابقة نحصل على:

$$X_t - X_{t-1} = \varepsilon_t$$

$$\nabla X_t = \varepsilon_t \quad \dots \quad \varepsilon_t \rightarrow N(0; \sigma^2)$$

بالتالي الفرق الأول يساوي الخطأ العشوائي الذي يتوزع طبيعياً بوسط يساوي صفر وانحراف

يساوي واحد، ما يعني أنه السلسلة (X_t) غير مستقرة و (∇X_t) مستقرة لأنها نتجت عن الفرق الأول،

ونقول المتغير متكامل عند الرتبة (1)، ويرمز له من الأدبيات بـ $I(1)$.

فرضا إذا غيرنا الصيغة الأخيرة للسلسلة الزمنية وكتبناها من الشكل: $X_t = \phi_0 + X_{t-1} + \varepsilon_t$ ، هذه الصيغة تكون متغير عشوائيا مع انحراف، ولا يمكن أن تستقر إلا من خلال الفرق بين مكوناته المتتالية، أي:

$$\nabla X_t = \phi_0 + \varepsilon_t$$

بوضع $\nabla X_t = z_t$ ، فإن القيمة المتوقعة للمتغير z_t يساوي $t\phi_0$ وتباينه يساوي $t\sigma^2$ ، أي كلما زادت قيمة الزمن t تتغير قيمتي الوسط والتباين يعني أنهما غير ثابتتان، ونقول أن السلسلة غير مستقرة خلال الفرق الأول، لهذا نحتاج إلى اللجوء إلى الفرق الثاني، وإذا استقر عند الفرق الثاني فإن المتغير يسمى متكامل عند الرتبة (2) ويرمز له من الأدبيات بـ $I(2)$.

إن الحديث السابق عن الاستقرار والحصول عليه قد يوصف بأنه اعتباطي إلى حد ما، وقد تطورت النظرية حول "استقرار السلسلة الزمنية لتشمل اختبارات منهجية متعددة، يأتي اختبار جذر الأحادي Unit Root test في مقدمتها من حيث الأهمية وكثرة الاستعمال نجد اختبار ديكي- فولر 1979 "Dickey-Fuller (DF) test"⁽¹⁾.

تعتمد منهجية اختبار ديكي-فولر بافتراض أن لدينا سيرورة متغير عشوائي من الشكل التالي:

$$X_t = rX_{t-1} + \varepsilon_t \quad \forall -1 < r < 1$$

إذا كانت قيمة $(r = 1)$ فإن السيرورة (وجدناها سابقا) غير مستقرة، وتسمى في هذه الحالة السيرورة ذات الجذر الأحادي. ويمكننا إجراء اختبار الجذر الأحادي على الصيغة أعلاه، إضافة إلى صيغتين من مشتقاتها:

• الصيغة الأولى:

$$X_t = rX_{t-1} + \varepsilon_t$$

يطرح X_{t-1} من طرفي المعادلة نحصل على:

(1) _ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

$$X_t - X_{t-1} = rX_{t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla X_t = (r - 1)X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{بوضع: } \Phi = r - 1 \text{ نجد:}$$

يتم تقدير معلمة النموذج أعلاه بواسطة مربعات الصغرى الاعتيادية وتختبر الفرضية:

$$H_0: \Phi = 0$$

$$H_1: \Phi < 0$$

فإذا قبلنا (H_0) ، أي كانت $\Phi = 0$ معناه $r = 1$ ، وبالتالي تكون سيرورة المتغير العشوائي غير مستقرة، ولابد من جعلها مستقرة بالطريقة المناسبة. أما إذا كانت $\Phi < 0$ فإن السلسلة مستقرة "بوسط مقداره صفر. وينبغي الإشارة هنا إلى أن اختبار (t) لا ينفع في هذه الحالة. لهذا نستخدم ما تسمى بإحصائية تاو من خلال اختبار ديكي فولار، وذلك بمقارنة قيمة تاو المحسوبة مع القيمة المجدولة (جدول ديكي وفولار كما يبينه الملحق رقم 1)، فإذا كانت قيمتها المطلقة المحسوبة أكبر من قيمتها المطلقة المجدولة (في جدول ديكي وفولار) فإننا لا نستطيع قبول فرضية العدم، وتكون السلسلة في هذه الحالة مستقرة. والعكس صحيح. أي إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أقل من القيمة المطلقة المجدولة فإننا لا نستطيع قبول الفرضية البديلة، وتكون السلسلة في هذه الحالة غير مستقرة"⁽¹⁾.

$$\nabla X_t = \Phi_1 + \Phi_2 X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \bullet \text{ الصيغة الثانية:}$$

يتم اختبار الفرضية:

$$H_0: \Phi_2 = 0$$

$$H_1: \Phi_2 < 0$$

(1) _ عبد الرزاق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 329.

فإذا قبلنا (H_0) ، أي فإن السلسلة غير مستقرة، أما إذا قبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة مستقرة بوسط مقداره:

$$\mu = \frac{\Phi_1}{1 - r}$$

$$\nabla X_t = \Phi_1 + \Phi_2 t + \Phi_3 X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \bullet \text{الصيغة الثالثة:}$$

حيث ترمز (t) لمتغير الزمن، ويتم اختبار الفرضية:

$$H_0: \Phi_3 = 0$$

$$H_1: \Phi_3 < 0$$

فإذا قبلنا (H_1) فإن السلسلة مستقرة حول اتجاه حتمي.

إن التقديرات والاختبارات السابقة تتم بالاستناد إلى فرضية أن $(\varepsilon_t; \varepsilon_{t-1})$ ليست مرتبطة، بل مستقلة وموزعة توزيعاً متشابهاً. هناك اختبارات عديدة لاختبار الجذر الوحدوي لكن اكتفينا باختبار DF، وتتوفر برامج إحصائية مختصة في إجراء هذه الاختبارات، أهمها برنامج Eviews9 وسيتم استخدام أوامر هذا البرنامج لاختبار استقراره المتغيرات في نموذج باستخدام اختبار DF.

الجدول رقم 11: اختبار الاستقرار لمتغيرات النموذج الديمغرافي والنموذج الاقتصادي باستخدام اختبار ديكي فولار

اختبار DF					
المتغير X_t	النموذج	قيمة تاو المحسوبة	قيمة تاو المجدولة عند 5 في المئة	رتبة التكامل	طبيعة السلسلة
LTA	حد الثابت	3.138290	3.029970	I(1)	غير مستقرة
	ثابت واتجاه زمني	4.021554	3.733200	I(1)	غير مستقرة
LTAM	حد الثابت	4.708748	3.029970	I(1)	غير مستقرة
	ثابت واتجاه زمني	4.876039	3.690814	I(1)	غير مستقرة
LNR	حد الثابت	3.607039	3.040391	I(1)	غير مستقرة

غير مستقرة	I(1)	3.286909	3.530994	ثابت واتجاه زمني	
غير مستقرة	I(1)	3.029970	4.857147	حد الثابت	LVA
غير مستقرة	I(1)	3.673616	5.245248	ثابت واتجاه زمني	
غير مستقرة	I(1)	3.029970	4.087898	حد الثابت	LCE
غير مستقرة	I(1)	3.673616	3.985519	ثابت واتجاه زمني	
غير مستقرة	I(1)	3.029970	4.434941	حد الثابت	LSFR
غير مستقرة	I(1)	3.673616	5.823920	ثابت واتجاه زمني	

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews9، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم 11 توضح نتائج الجذر الأحادي اعتمادا على اختبار ديكي فولار DF جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ يعني غير متكاملة عند الرتبة صفر (أنظر للملحق رقم 2). ولكن وجدناها جميعها مستقرة عند الفرق الأول يعني أنها متكاملة عند الرتبة $I(1)$. ووفقا لهذه النتائج الأسلوب والتحليل المناسب لإجراء واختبار التكامل المشترك هو منهجية Granger (1983 و Engle) أو (1988 و Johansen و Juselius).

2.2.4. اختبارات التكامل المشترك التكامل المشترك Co-integration test:

انبثقت فكرة التكامل المشترك؛ نتيجة القلق حول ما أطلق عليه الانحدار غير المنطقي لسلاسل الزمنية. فانحدار سلسلة زمنية غير مستقرة على سلسلة زمنية أخرى غير مستقرة تنتج انحدار غير منطقي (أي هناك تباعد بين السلاسل الزمنية)، وذلك بسبب أن السلاسل الزمنية بشكل عام تتميز باتجاهاتها وتوازناتها على الأمد الطويل.

قد تحدثنا في نفس السياق عن اختبار جذر الأحادي لتأكيد أن السلاسل الزمنية التي تحتوي جذورا أحادية لا تكون مستقرة، وتنتج عنها انحدار غير منطقي، لكي نتخلص من هذا الاشكال

وخاصة اجراء انحدار سلسلة زمنية (X_t) غير مستقرة على سلسلة زمنية أخرى (Y_t) وهي غير مستقرة، ولابد من مكاملة السلسلتين، أي جعل السلسلتين متكاملتين (أي يوجد تقارب بينها) من درجة متساوية.

يقال عن السلسلتين (X_t) و (Y_t) أنهما متكاملتان تكاملاً مشتركاً إذا كانت⁽¹⁾:

- كل سلسلة متكاملة من الدرجة نفسها (d) ، بحيث $d \neq 0$.
- هناك توليفة خطية، بحيث تكون التوليفة $I(d - b)$ ، أي متكاملة من الدرجة $(d - b)$ حيث: $\alpha_1 Y_t + \alpha_2 X_t \rightarrow I(d - b)$ مع $d \geq b > 0$. ويكون هناك متجه $[\alpha_1; \alpha_2]$ يسمى متجه التكامل المشترك، ويرمز لـ $Y_t, X_t \rightarrow CI(d, b)$.

بهذه الخاصيتان يسهل علينا الآن التخلص من الانحدار غير المنطقي، بظهور تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (Granger 1983) و (Engle 1987)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقراره السلاسل الزمنية المرتبطة باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك.

1.2.2.4. اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM⁽²⁾:

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Granger و Engle، وهي طريقة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهو شرط ضروري أن تكون السلسلتين (X_t)

و (Y_t) متكاملتين من نفس الرتبة (d) حيث: $X_t \rightarrow I(d)$ و $Y_t \rightarrow I(d)$.

(1) _ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 290.

(2) _ نفس المرجع السابق، ص 291.

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى، بعد تحقيق الشرط الضروري محققاً، فينبغي تقدير

العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

يتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب

أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ مستقرة (اختبار DF) حيث: $\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t$ ، في هذه

الحالة في اختبار استقراريه البواقي لا يمكن استخدام جدول القيم المجدولة (جدول ديكي وفولار)،

فالاختبار بالاعتماد على جداول مكيونون بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات وعدد

المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة المستقرة.

إذا كانت البواقي مستقرة إذن يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وعندما تكون السلسلتان غير

مستقرتين وتحمل صفة التكامل المشترك، فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقاً من نموذج تصحيح الخطأ.

ولتكن X_t و Y_t متكاملتين من الدرجة الأولى أي:

$$X_t \rightarrow I(1) \text{ و } Y_t \rightarrow I(1)$$

تقدير علاقة طويلة المدى تشير إلى استقراريه البواقي، نضع $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$ ، ونقدر

نموذج باتباع الخطوات التالية:

■ **الخطوة الأولى:** تقدير العلاقة طويلة المدى بعلاقة المربعات الصغرى الاعتيادية:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + \varepsilon_t$$

■ **الخطوة الثانية:** تقدير العلاقة القصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة المربعات

الصغرى الاعتيادية:

$$\nabla Y_t = \beta_1 \nabla X_t + \beta_2 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \mu_t$$

يجب أن يكون المعامل β_2 معنوياً سالبا، إذا لم يكن كذلك، يجب رفض نمذجة تصحيح الخطأ

.ECM

2.2.2.4. التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد⁽¹⁾:

النموذج الديموغرافي والاقتصادي لدراستنا يحتوي على أكثر من متغيرين حيث النموذج

الديموغرافي معطى من الشكل:

$$LSFR_t = B_0 + B_1 LTA_t + B_2 LTAM_t + B_3 LNR_t + \varepsilon_t$$

وجدنا المتغير التابع $LSFR_t$ والمتغيرات المستقلة LTA_t ، $LTAM_t$ و LNR_t غير مستقرة

(متكاملة من الرتبة 1)، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك، إذن يمكن تقدير العلاقة طويلة المدى

بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية من أجل حساب بواقي التقدير:

$$\hat{\varepsilon}_t = LSFR_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 LTA_t - \hat{B}_2 LTAM_t - \hat{B}_3 LNR_t$$

في حالة سلسلة بواقي التقدير مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات

مستخدمين اختبار ديكي فولار، انطلاقاً من القيم الحرجة المستعملة من طرف ماكينون بدلالة عدد

المتغيرات الكلية للنموذج، ويعطى شعاع التكامل المشترك من الشكل:

$$[1 - \hat{B}_0 - \hat{B}_2 - \hat{B}_3]$$

في دراستنا النموذج متعدد المتغيرات ويعد أكثر تعقيداً من الحالة التي يكون فيها النموذج

يحتوي على متغيرين فقط، وذلك بسبب الاختيار عن طريق التوقيفات لشعاع التكامل المشترك، وفي

نموذجنا المتغيرات $LSFR_t$ ، LTA_t ، $LTAM_t$ و LNR_t ، متكاملة بالزوج كالاتي:

$$LTAM_t, LNR_t \rightarrow CI(1,1) \text{ و } LSFR_t, LTA_t \rightarrow CI(1,1)$$

بحيث يصبح لدينا التوليفة الخطية لهذه المتغيرات هي $I(0)$ مبينة كالاتي:

(1) _ نفس المرجع السابق.

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = LTAM_t - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 LNR_t \text{ و } \hat{\varepsilon}_t^1 = LSFR_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 LTA_t$$

كنتيجة لذلك:

$$\hat{\varepsilon}_t = \hat{\varepsilon}_t^1 + \hat{\varepsilon}_t^2 = LSFR_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 LTA_t + LTAM_t - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 LNR_t \rightarrow I(0)$$

في هذه الحالة نحصل على شعاع آخر للتكامل المشترك:

$$[1 - \hat{\alpha}_0 - \hat{\gamma}_0 - \hat{\alpha}_1 \quad 1 - \hat{\gamma}_1]$$

في نموذجنا يوجد 3 متغيرات مستقلة والمتغير التابع هو المتغير الرابع ، لهذا يوجد 4 أشعة تكامل مشترك مستقلة خطيا. عدد أشعة التكامل المشترك المستقلة خطيا تسمى بدرجة التكامل المشترك. ولدينا المتغيرات متكاملة عند الرتبة 1 وعند اختبار التكامل المشترك هناك حالتان ممكنتان:

-يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد.

-يوجد أكثر من شعاع تكامل مشترك.

إذا كنا في الحالة الأولى أي وجود شعاع تكامل مشترك وحيد، نستخدم طريقة التقدير المقترحة من طرف Engle and Granger كخطوة أولى، نقدر بطريقة مربعات الصغرى الاعتيادية العلاقة طويلة المدى ثم حساب البواقي:

$$\hat{\varepsilon}_t = LSFR_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 LTA_t - \hat{B}_2 LTAM_t - \hat{B}_3 LNR_t$$

في الخطوة الثانية، يتم تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي-الحركي-) بطريقة

المربعات الصغرى:

$$\nabla LSFR_t = \alpha_1 \nabla LTA_t + \alpha_2 \nabla LTAM_t + \alpha_3 \nabla LNR_t + \gamma_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \mu_t$$

يجب أن يكون المعامل γ_1 معنوياً سالبا من أجل قبول نمذجة تصحيح الخطأ ECM.

لكن أغلب الاحيان، يوجد أكثر من شعاع تكامل مشترك (تكامل مشترك فريد)، وعليه طريقة Engle and Granger غير فريدة، لهذا نلجأ إلى منهجية (Juselius و Johansen 1988)، وهي منهجية تنطوي على اختبار التكامل المشترك في كلتا الحالتين بوجود شعاع تكامل مشترك وحيد أو أكثر من شعاع تكامل مشترك، وتنطوي كذلك على تقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير وفقاً لمنهجية VECM. وتعتمد منهجية VECM على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لتقدير النموذج الدينامي والنموذج الاقتصادي، ويتم تقدير المعادلات الخاصة بالنموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية أو بطريقة المعقولية العظمى لهذا نحتاج إلى تحديد درجة التباطؤ أو فترة التباطؤ من رتبة من 0 إلى 2، و 2 هو العدد الأقصى المقبول، وتحديد درجة أو فترة التباطؤ نستخدم المعايير الثلاثة التالية Akaike و Hannan-Quinn و Schwarz المعرفة كما يلي⁽¹⁾:

$$AIC = \ln|\Sigma_{\varepsilon}| + \frac{2k^2P}{T}$$

$$HQ = \ln|\Sigma_{\varepsilon}| + \frac{2 \log \log T}{T} k^2P$$

$$SC = \ln|\Sigma_{\varepsilon}| + \frac{k^2P \ln(T)}{T}$$

حيث k تمثل عدد متغيرات النموذجين و T عدد المشاهدات، p فترة الابطاء المقترحة، Σ_{ε} مصفوفة التباين-التباين المشترك للبواقي. ونختار فترة التباطؤ المثلى وهي التي تحتوي على أصغر قيمة بحساب المعايير الثلاثة.

(1) _ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

من (الجدول رقم 12) فترة الابطاء المثلى هي فترة واحدة، لأنها تحتوي على أصغر قيمة في المعايير الثلاثة (SC، HQ، AIC).

الجدول رقم 12: تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقا لتحليل VAR

النموذج	فترة التباطؤ / الاختبار	AIC	SC	HQ
النموذج الديموغرافي	0	-1.365149	-1.166320	-1.331500
	1	-8.022661	-7.028515	-7.854412
	2	-7.850382	-6.060919	-7.547534
النموذج الاقتصادي	0	-9.236461	-9.087339	-9.211224
	1	-13.41780	-12.82131	-13.31685
	2	-13.05402	-12.01016	-12.87736

(*) indicates lag order selected by the criterion.

AIC: Akaike information criterion, SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews9، اعتمادا على معطيات الديون الوطني للإحصائيات.

3.2.4. نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM:

يمكن كتابة النموذج الديموغرافي باستعمال نموذج VAR ذات 4 متغيرات وفق فترة تباطؤ

زمني واحد كالآتي:

$$Y_t = \varphi_0 + \varphi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : شعاع ذو بعد (4×1) يتضمن المتغيرات $LSFR_t, LTA_t, LTAM_t, LNR_t$.

φ_0 : شعاع ذو بعد (4×1) .

φ_1 : مصفوفة المعاملات التي عناصرها (4×4) .

يمكن كتابة النموذج على شكل جملة معادلات:

$$\begin{cases} LSFR_t = \varphi_{10} + \varphi_{11}LSFR_{t-1} + \varphi_{12}LTA_{t-1} + \varphi_{13}LTAM_{t-1} + \varphi_{14}LNR_{t-1} + \varepsilon_{1t} \\ LTA_t = \varphi_{20} + \varphi_{21}LSFR_{t-1} + \varphi_{22}LTA_{t-1} + \varphi_{23}LTAM_{t-1} + \varphi_{24}LNR_{t-1} + \varepsilon_{2t} \\ LTAM_t = \varphi_{30} + \varphi_{31}LSFR_{t-1} + \varphi_{32}LTA_{t-1} + \varphi_{33}LTAM_{t-1} + \varphi_{34}LNR_{t-1} + \varepsilon_{3t} \\ LNR_t = \varphi_{40} + \varphi_{41}LSFR_{t-1} + \varphi_{42}LTA_{t-1} + \varphi_{43}LTAM_{t-1} + \varphi_{44}LNR_{t-1} + \varepsilon_{4t} \end{cases}$$

ومنه نجد:

$$\begin{pmatrix} LSFR_t \\ LTA_t \\ LTAM_t \\ LNR_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \varphi_{10} \\ \varphi_{20} \\ \varphi_{30} \\ \varphi_{40} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{12} & \varphi_{13} & \varphi_{14} \\ \varphi_{21} & \varphi_{22} & \varphi_{23} & \varphi_{24} \\ \varphi_{31} & \varphi_{32} & \varphi_{33} & \varphi_{34} \\ \varphi_{41} & \varphi_{42} & \varphi_{43} & \varphi_{44} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LSFR_{t-1} \\ LTA_{t-1} \\ LTAM_{t-1} \\ LNR_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \\ \varepsilon_{4t} \end{pmatrix}$$

يمكن كتابة النموذج على شكل فروقات من الدرجة الأولى تصبح جملة المعادلات من الشكل:

$$\begin{cases} LSFR_t - LSFR_{t-1} = \varphi_{10} + \varphi_{11}LSFR_{t-1} - LSFR_{t-1} + \varphi_{12}LTA_{t-1} + \varphi_{13}LTAM_{t-1} + \varphi_{14}LNR_{t-1} + \varepsilon_{1t} \\ LTA_t - LTA_{t-1} = \varphi_{20} + \varphi_{21}LSFR_{t-1} + \varphi_{22}LTA_{t-1} - LTA_{t-1} + \varphi_{23}LTAM_{t-1} + \varphi_{24}LNR_{t-1} + \varepsilon_{2t} \\ LTAM_t - LTAM_{t-1} = \varphi_{30} + \varphi_{31}LSFR_{t-1} + \varphi_{32}LTA_{t-1} + \varphi_{33}LTAM_{t-1} - LTAM_{t-1} + \varphi_{34}LNR_{t-1} + \varepsilon_{3t} \\ LNR_t - LNR_{t-1} = \varphi_{40} + \varphi_{41}LSFR_{t-1} + \varphi_{42}LTA_{t-1} + \varphi_{43}LTAM_{t-1} + \varphi_{44}LNR_{t-1} - LNR_{t-1} + \varepsilon_{4t} \end{cases}$$

إذن نجد المعادلات تصبح من الشكل:

$$\begin{cases} \nabla LSFR_t = \varphi_{10} + (\varphi_{11} - 1)LSFR_{t-1} + \varphi_{12}LTA_{t-1} + \varphi_{13}LTAM_{t-1} + \varphi_{14}LNR_{t-1} + \varepsilon_{1t} \\ \nabla LTA_t = \varphi_{20} + \varphi_{21}LSFR_{t-1} + (\varphi_{22} - 1)LTA_{t-1} + \varphi_{23}LTAM_{t-1} + \varphi_{24}LNR_{t-1} + \varepsilon_{2t} \\ \nabla LTAM_t = \varphi_{30} + \varphi_{31}LSFR_{t-1} + \varphi_{32}LTA_{t-1} + (\varphi_{33} - 1)LTAM_{t-1} + \varphi_{34}LNR_{t-1} + \varepsilon_{3t} \\ \nabla LNR_t = \varphi_{40} + \varphi_{41}LSFR_{t-1} + \varphi_{42}LTA_{t-1} + \varphi_{43}LTAM_{t-1} + (\varphi_{44} - 1)LNR_{t-1} + \varepsilon_{4t} \end{cases}$$

ومنه نكتب النموذج كالاتي:

$$\begin{pmatrix} \nabla LSFR_t \\ \nabla LTA_t \\ \nabla LTAM_t \\ \nabla LNR_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \varphi_{10} \\ \varphi_{20} \\ \varphi_{30} \\ \varphi_{40} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} - 1 & \varphi_{12} & \varphi_{13} & \varphi_{14} \\ \varphi_{21} & \varphi_{22} - 1 & \varphi_{23} & \varphi_{24} \\ \varphi_{31} & \varphi_{32} & \varphi_{33} - 1 & \varphi_{34} \\ \varphi_{41} & \varphi_{42} & \varphi_{43} & \varphi_{44} - 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LSFR_{t-1} \\ LTA_{t-1} \\ LTAM_{t-1} \\ LNR_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \\ \varepsilon_{4t} \end{pmatrix}$$

يفرض أن مصفوفة الوحدة تكتب من الشكل:

$$I = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

يصبح نموذج الفروقات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} LSFR_t \\ LTA_t \\ LTAM_t \\ LTAM_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \varphi_{10} \\ \varphi_{20} \\ \varphi_{30} \\ \varphi_{40} \end{pmatrix} + \left[\begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{12} & \varphi_{13} & \varphi_{14} \\ \varphi_{21} & \varphi_{22} & \varphi_{23} & \varphi_{24} \\ \varphi_{31} & \varphi_{32} & \varphi_{33} & \varphi_{34} \\ \varphi_{41} & \varphi_{42} & \varphi_{43} & \varphi_{44} \end{pmatrix} - \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} \right] \begin{pmatrix} LSFR_{t-1} \\ LTA_{t-1} \\ LTAM_{t-1} \\ LNR_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \\ \varepsilon_{4t} \end{pmatrix}$$

$$\pi = \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{12} & \varphi_{13} & \varphi_{14} \\ \varphi_{21} & \varphi_{22} & \varphi_{23} & \varphi_{24} \\ \varphi_{31} & \varphi_{32} & \varphi_{33} & \varphi_{34} \\ \varphi_{41} & \varphi_{42} & \varphi_{43} & \varphi_{44} \end{pmatrix} - \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} = \varphi - I \quad \text{بوضع:}$$

ومنه النموذج الديموغرافي باستعمال نموذج VAR ذات 4 متغيرات وفق فترة تباطؤ زمني واحد

يمكن كتابته على شكل فروقات من الدرجة الأولى بطريقتين:

$$\nabla Y_t = \varphi_0 + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad \nabla Y_t = \varphi_0 + (\varphi - I) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة (رتبة هذه المصفوفة تساوي الصفر و $I = \varphi$)

فإنه لا يمكن صياغة VECM. أما إذا كانت رتبة المصفوفة π تساوي k ، فهذا يستلزم أن كل

المتغيرات هي $I(0)$ ، ومشكل التكامل المشترك لا يطرح في هذه الحالة، أي أن تقدير نموذج VAR

على السلاسل الأصلية هو نفسه التقدير على السلاسل الزمنية ذات الفروقات.

إذا كانت رتبة المصفوفة π والتي نرمز لها بـ r محصورة بين 1 و $k - 1$ (أي $1 \leq r \leq k - 1$)

$(k - 1)$ ، فهذا يعني أنه يوجد r علاقة تكامل مشترك ونموذج VECM يعرف بالمعادلة التالية:

$$\nabla Y_t = \varphi_0 + \varphi_1 \nabla Y_{t-1} + \alpha \varepsilon_{t-1} + \mu_t$$

يجب أن يكون المعامل α معنوياً سالبا من أجل قبول نمذجة تصحيح الخطأ VECM.

1.3.2.4. اختبار علاقة التكامل المشترك⁽¹⁾:

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك اقترح جوهانسون اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة

يتم حسابها باتباع الخطوتين التاليتين:

الخطوة الأولى: حساب البواقي $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$ انطلاقا من النموذجين التاليين:

$$Y_{t-1} = \varphi_0 + \varphi_1 \nabla Y_{t-1} + v_t \quad \text{و} \quad \nabla Y_t = \varphi_0 + \varphi_1 \nabla Y_{t-1} + \mu_t$$

μ_t و v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (4,21) حيث 4 هو عدد المتغيرات و 21 عدد

المشاهدات.

الخطوة الثانية: حساب مصفوفات التباين -التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية،

ونقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k, k) انطلاقا من بواقي التقدير $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$:

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^T v_i v_i' \quad , \quad \hat{\Sigma}_{\mu\mu} = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^T \mu_i \mu_i'$$

$$\hat{\Sigma}_{v\mu} = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^T v_i \mu_i' \quad , \quad \hat{\Sigma}_{\mu v} = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^T \mu_i v_i' \quad \text{و}$$

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ، ذات البعد (4,4) المحسوبة كما يلي:

$$M = \hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1} \hat{\Sigma}_{\mu v} \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{v\mu}$$

انطلاقا من هذه القيم الذاتية، نقوم بحساب الإحصائية $\hat{\lambda}_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^T \ln(1 - \lambda_i)$

مع λ_i القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ، 4 عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة. تتبع هذه الإحصائية

قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسون

وجيسلس. يكون اختبار جوهانسون على الشكل التالي:

(1) _ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

• رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $r = 0$ ، أي $H_0: r = 0$ ضد الفرضية $H_1: r > 0$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسون وجيسلس ، فإننا نرفض H_0).

• رتبة المصفوفة π تساوي $r = 1$ ، أي $H_0: r = 1$ ضد الفرضية $H_1: r > 0$. إذا ف رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسون وجيسلس ، فإننا نرفض H_0).

• رتبة المصفوفة π تساوي $r = 2$ ، أي $H_0: r = 2$ ضد الفرضية $H_1: r > 2$. إذا ف رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسون وجيسلس ، فإننا نرفض H_0) وهكذا. إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r = k - 1$ ضد $H_0: r = k$ وقمنا برفض H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ وفي هذه الحالة لا يوجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

الجدول رقم 13: نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون وجيسلس.

اختبار الأثر Trace test						
النموذج الاقتصادي			النموذج الديموغرافي			عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات
معنوية الأثر أقل من 5 في المئة	قيمة جوهانسون وجيسلس المجدولة عند 5 في المئة	إحصائية الأثر لجوهانسون وجيسلس	معنوية الأثر أقل من 5 في المئة	قيمة جوهانسون وجيسلس المجدولة عند 5 في المئة	إحصائية الأثر لجوهانسون وجيسلس	
0.0156	35.19275	39.62926	0.0189	54.07904	58.56694	لا توجد
0.0520	20.26184	20.13846	0.1413	35.19275	30.68655	حد أقصى (1)
0.4822	9.164546	3.556567	0.7721	20.26184	8.609156	حد أقصى (2)
-	-	-	0.4737	9.164546	3.607607	حد أقصى (3)

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews9 ، اعتمادا على معطيات الديون الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول السابق الذي يعد ملخصاً لجدولي الملحق رقم 3 نتائج التكامل المشترك، حيث توجد علاقة تكامل مشترك واحدة في الأجل الطويل بين متغيرات النموذجين الديموغرافي والاقتصادي، حيث تم قبول فرض العدم في المرحلة الثانية $H_0: r = 1$ في النموذج الديموغرافي، ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات النموذج الديموغرافي.

أما في النموذج الاقتصادي، تم قبول فرض العدم في المرحلة الثالثة $H_0: r = 1$ ، ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك واحد بين متغيرات النموذج الاقتصادي. وبالتالي فإن هاذين النتيجةين تسمح بإنجاز الخطوة الموالية تتمثل في قياس علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل والأجل القصير وفقاً لمنهجية VECM.

2.3.2.4. تقدير العلاقات بين المتغيرات:

توضح بيانات الجدول رقم 14 النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال برنامج Eviews9، للعلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل المناظرة لمعدلات النموذج الديموغرافي والنموذج الاقتصادي في ظل وجود ثابت واتجاه مع وجود علاقة تكامل واحدة في النموذج الديموغرافي والنموذج الاقتصادي، وكذلك تقدير علاقات الأجل القصير المناظرة لمعادلة النموذجين.

الجدول رقم 14: نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقا لتحليل VECM

النموذج الديموغرافي		الفترة الزمنية	
المتغير التابع			
LSFR _t	المتغير المستقل		
-0.236431	الثابت		
-1	LSFR _t		
*-1.380357	LTA _t		
*3.112971	LTAM _t		
*5.818647	LNR _t		
*0.007401	Trend		
النموذج الاقتصادي		الأجل الطويل	
المتغير التابع			
LSFR _t	المتغير المستقل		
-0.007969	الثابت		
-1	LSFR _t		
*-0.197768	LVA _t		
*-0.017041	LCE _t		
-	-		
*0.002763	Trend		
الأجل القصير		الأجل القصير	
-0.005851	الثابت		
*-0.557024	∇LSFR _{t-1}		
*-0.564257	∇LTA _{t-1}		
*0.630256	∇LTAM _{t-1}		
0.066296	∇LNR _{t-1}		
*-0.649320	ε _{t-1}		
76 في المئة	R ²	70 في المئة	R ²
* تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1 في المئة.			
- في اختبار المعنوية اعتمادنا على اختبار ستودنت في الأجل الطويل، وفي الأجل القصير.			

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews9، اعتمادا على معطيات الديون الوطني للإحصائيات.

يتضح من الجدول السابق:

أولا: بالنسبة للأجل الطويل:

- في النموذج الديموغرافي، عدد العمال الأكبر سنا في الأعمار 50-59 سنة LTA لهم أثر سلبي على رصيد صندوق التقاعد LSFR عند مستوى معنوية 1 في المئة، حيث تشير المعلمة المقدرة للعمال الأكبر سنا إلى أن الزيادة بنسبة 1 في المئة يترتب عليها نقصان في الرصيد بنسبة 1.38 في المئة. سبب ذلك يعود إلى نظام التقاعد يستند على مزايا التقاعد الذي يحيل العمال الأكبر

سنا على التقاعد المبكر، لهذا فتزايد العمال الأكبر سنا يزيد من الطلب على التقاعد المبكر مما يؤثر سلبا على رصيد صندوق التقاعد. بينما العمال في الأعمار 20-49 سنة LTAM لهم أثر إيجابي على رصيد موازنة صندوق التقاعد LSFR، حيث تشير المعلمة أن الزيادة في العمال في الأعمار 20-49 سنة 1 في المئة يؤدي إلى تزايد في رصيد الصندوق بنسبة 3.11 في المئة، لأنهم يعتبرون الممول الرئيسي لنظام التقاعد الذي ستند على مبدأ توزيع الاشتراكات. أما عدد المتقاعدين له تأثير ايجابي على رصيد صندوق التقاعد عند مستوى معنوية 1 في المئة. هنا يظهر أن ارتفاع عدد العمال الأكبر سنا لهم أثر سلبي على رصيد صندوق التقاعد وليس ارتفاع عدد المتقاعدين كما يعتقد البعض.

• في النموذج الاقتصادي، اشتراكات العمال LVA ومساهمة الدولة LCE من جباية عائدات البترول لهما أثر سلبي على رصيد موازنة صندوق التقاعد LSFR عند مستوى معنوية 1 في المئة، يرجع ذلك إلى تذبذب قيمة اشتراكات العمال وكذلك تذبذب مساهمة الدولة من الجباية البترولية.

ثانيا: بالنسبة للأجل القصير:

• في النموذج الديموغرافي، أرصدة صندوق التقاعد يتأثر سلبا بالرصيد المحقق في الفترة السابقة عليها مما يدل على الطبيعة التراكمية في رصيد صندوق التقاعد، كما تشير المعلمة أن التأثير ضعيف عند مستوى معنوية 1 في المئة. بينما عدد العمال في الأعمار 50-59 سنة LTA سلبا على الرصيد LSFR مع وجود فترة ابطاء واحدة، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية 1 في المئة. أما العمال في الأعمار 20-49 سنة LTAM يؤثران ايجابا على رصيد بفترة ابطاء واحدة عند مستوى معنوية 1 في المئة، وعدد المتقاعدين LNR ليس لهم مستوى معنوية على رصيد صندوق التقاعد.

• في النموذج الاقتصادي، رصيد صندوق التقاعد LSFR يتأثر ايجابيا بالرصيد المحقق في الفترة السابقة عليها، وذلك عند مستوى معنوية 1 في المئة. أما قيمة اشتراكات العمال LVA ومساهمة

الدولة LCE من جباية عائدات البترول لهما أثر سلبي على رصيد موازنة صندوق التقاعد LSFR عند مستوى معنوية 1 في المئة بفترة ابطاء واحدة.

• معامل تصحيح الخطأ في النموذج الديموغرافي معلمته تظهر أنه سالب ومعنوي، ويشير هذا المعامل إلى ارتفاع سرعة التعديل، حيث تمثل 65 في المئة، مما يدل على سرعة التكيف وتصحيح أي اختلال في توازن رصيد صندوق التقاعد في غضون سنة ونصف. أما معامل تصحيح الخطأ في النموذج الاقتصادي يمثل 76 في المئة، ويظهر من معلمته أنه سالب ومعنوي عند 1 في المئة ويعمل على تعديل اختلالات توازن صندوق التقاعد في غضون سنة و3 أشهر.

توضح نتائج التقدير كذلك أن المقدرة التفسيرية للنموذج الاقتصادي كانت جيدة، حيث يمكن تفسير 70 في المئة من التغيرات في رصيد صندوق التقاعد بفعل التغيرات في كل من الاشتراكات ومساهمة الدولة. أما في النموذج الديموغرافي يمكن تفسير 76 في المئة من التغيرات في كل من عدد العمال الأكبر سنا والعمال في الأعمار 19-49 سنة وعدد المتقاعدين.

من خلال التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على رصيد صندوق التقاعد في الجزائر، لفت انتباهنا إلى أن ارتفاع العمال الأكبر سنا وهم العمال المقبلين على سن التقاعد أي سن 60 سنة يؤثرون سلبا على رصيد الصندوق وليس ارتفاع عدد المتقاعدين كما يعتقد البعض. فالنسبة المئوية للعمال الأكبر سنا المنتسبين لضمان الاجتماعي منذ سنة 2013 تمثل 61 في المئة من اجمالي العمال المنتسبين في السن 20-59 سنة، وهي بالتساوي مع نسبة العمال في السن 20-49 سنة. وفي ظل نظام التقاعد الذي كان سائدا قبل سنة 2018 الذي يقدم مزايا تتمثل في التقاعد في سن مبكر أي قبل سن 60 سنة ساهم ارتفاع عدد العمال الأكبر سنا في رفع عدد المتقاعدين أي ارتفاع نفقات الصندوق

ليشهد إلى يومنا هذا أرصدة سلبية على رغم من "مساهمة الدولة من عائدات البترول وتخصيص دعم مالي قدر بـ 15 في المئة من نفقات الصندوق"⁽¹⁾.

لهذا يمكن القول إن صندوق التقاعد في الجزائر سيعاني من صعوبة كبيرة في دفع معاشات المتقاعدين، لاسيما في ظل شح موارده، بسبب قلة عدد الموظفين المساهمين في تمويله من جهة، ومن جهة أخرى التدفق الهائل للعمال الذين بلغوا السن القانونية لتقاعد. ولمجابهة هذه الوضعية خصصت الحكومة في سنة 2018 ضريبة 1 في المئة على المنتجات المستوردة التي يعاد بيعها لتمويل صندوق التقاعد، وبفضل الزيادة في موارد تمويل الصندوق أعلنت "وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي عن رفع معاشات بمعدل يتراوح بين 0.5 إلى 5 في المئة، ولك اعتمادا على مبلغ المعاش الممنوح، وبلغت تكلفة العملية 22 مليار دينار، وهذه الزيادة كانت جُلها موجهة لذوي المعاش الضعيف".

4.2.4. دوافع رفع معاشات التقاعد في ظل عجز صندوق التقاعد في الجزائر:

في ظل الارتفاع المتزايد للعمال المقبلين على التقاعد لم تعد المساهمات التي يقدمها العمال المنتسبين للضمان الاجتماعي ومساهمات الدولة قادرة على سد العجز المتواصل لصندوق التقاعد في السنوات الأخيرة، بالرغم من الوضعية التي يمر بها الصندوق عملت الحكومة على رفع معاشات التقاعد، مما كلف الصندوق أكثر من 20 مليار دينار. والدافع إلى اللجوء إلى رفع المعاش يرجع إلى الدور الذي يلعبه المعاش في الوضعية المعيشية من الناحية الصحية والمادية لكبار السن في الجزائر، ولمعرفة هذا الدور سنعتمد على معطيات "المسح الوطني لصحة الأسرة 2002" لندرة المعطيات التي تعالج الوضع المعيشي لكبار السن، وتم تخصيص استمارة استبيان حول كبار السن

(1) _ الملتقى الدولي واشكالية نظام التقاعد في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص8.

بهدف تقييم وضعهم المادي والصحي، ويعد هذا المسح المصدر الاحصائي الوحيد المتوفر لحد الآن والمتخصص بفئة المسنين في الجزائر. إذ كان مقرر اجراء مسح سنة 2012 تحت وصاية وزارة التضامن الاجتماعي، غير أنه لم يتم انجاز المشروع.

بعد ما استغللنا ملف المعطيات الخام للمسح في معرفة مدى تأثير معاش التقاعد على الحالة الصحية والمادية لكبار السن باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي والثنائي الاستجابة. وتم التقييم الذاتي للحالة الصحية والمادية من طرف كبار السن في المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 عن طريق طرح السؤالين التاليين "بصورة عامة هل تجد صحتك: حسنة، مقبولة، أو سيئة" و "هل مصدر دخلك المادي: كافي، غير كافي".

1.4.2.4. تقييم تأثير كفاية الدخل على الحالة الصحية للمسنين في الجزائر:

هناك عدة عوامل مترابطة ببعضها البعض تعرف بالعوامل المادية والاجتماعية والبيئية قد تؤثر على تقييم المسن لحالته الصحية، وتتمثل هذه العوامل بالمشاكل الصحية " هل تعاني من مرض مزمن جعلك تعاني من مشاكل صحية"، والتحصيل العلمي "كبار السن المتعلمين من المعتاد يكونوا في حالة صحية أفضل من نظرائهم غير المتعلمين"، ومن العوامل كذلك نجد كفاية الدخل " نتوقع الدخل الكافي يعزز الحالة الصحية بفضل توفر مصادر الدخل لكبار السن". كذلك نجد دعم الرفاه الاجتماعي والنفسي ويتمثل في نوع الأسرة التي ينتمي إليها المبحوث ومراكز الرعاية الصحية والمراكز الترفيهية التي يتمتع بها التي تلعب دورا كبيرا في تعزيز حالته الصحية. ولا ننسى البيئة التي يسكنها المبحوث، حيث يبين لنا هذا المتغير أن قرب سكن المبحوث من الوسط الحضري يعزز حالته الصحية.

وبتطبيق نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي: قمنا بتفسير المتغيرات ذات دلالة معنوية وفقا لـ إحصائية Wald عند مستوى معنوية 1 في المئة كالاتي: العوامل التي تزيد من تدهور الحالة الصحية

للمبحوثين هي التقدم في العمر، والمرض المصرح به، أما العوامل التي تنقص من تدهور الحالة الصحية للمبحوثين تتمثل في نوع المبحوث (الرجال)، ومنطقة السكن (الحضر) والدخل الكافي (كافي)، والمتغيرات التي ليس لديها دلالة إحصائية تتمثل في المستوى التعليمي ونوع الرعاية الصحية يتلقاها المبحوث.

وبفضل التفسير الأخير تمكنا من تقدير احتمال تقييم الحالة الصحية للمبحوثين حسب إجاباتهم، واعتمادا على معادلات الانحدار اللوجستي الترتيبي كما يبينها الملحق 5، تمكنا من إنشاء الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تقدير احتمال الحالة الصحية حسب إجابة المبحوثين، اعتمادا على النموذج اللوجستي الترتيبي

احتمال الحالة الصحية			إجابة المبحوث ⁽¹⁾
متدهورة	مرضية	جيدة	
0.02	0.33	0.65	11111
0.00	0.06	0.94	11121
0.00	0.41	0.59	11211
0.03	0.36	0.61	12111
0.03	0.10	0.87	21111
0.00	0.09	0.91	11221
0.03	0.42	0.55	12211
0.00	0.10	0.90	21121
0.04	0.45	0.51	22111

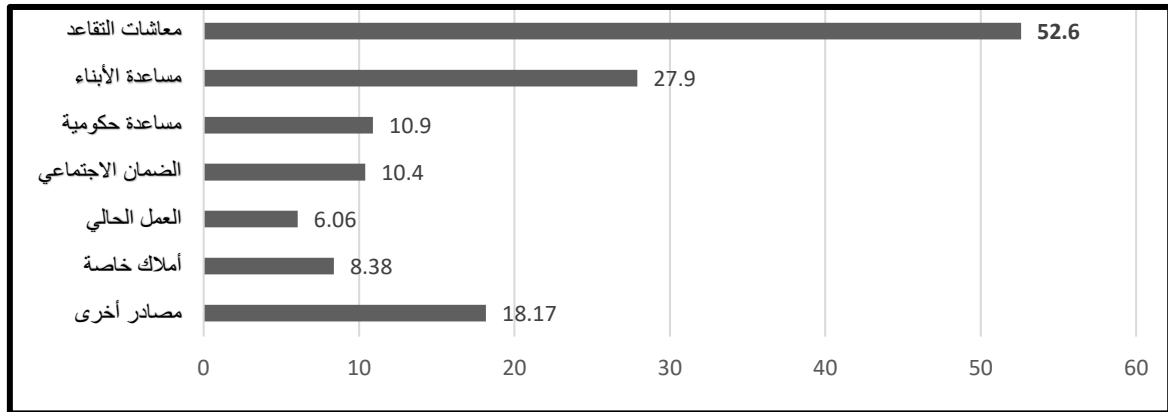
⁽¹⁾ _ رتب إجابة المبحوث، الرتبة الأولى مرتبطة بالعمر، الرتبة الثانية هل يعاني من مرض مزمن (1-نعم، 2-لا) ، الرتبة الثالثة تتعلق بالنوع (1- رجال، 2- نساء) ، الرتبة الرابعة منطقة الإقامة (1- حضر، 2-ريف) ، الرتبة الخامسة تتعلق بحد كفاية الدخل (1- دخل كافي، 2- دخل غير كافي).

0.00	0.08	0.92	12121
0.05	0.46	0.49	21211
0.01	0.10	0.89	12221
0.05	0.50	0.45	22211
0.00	0.12	0.88	22121
0.00	0.14	0.86	21221
0.00	0.16	0.84	22221

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات المسح الوطني لصحة الأسرة في الجزائر 2002.

حسب ما بينه (الجدول رقم 15)، يزيد الدخل الكافي من احتمال عيش المسنين بصحة جيدة في ظل وجود العوامل التي تعمل على تدهور حالتهم الصحية بالمقارنة مع المسنين الذين يتميزون بدخل غير كافي. إذن الدخل الكافي لديه أهمية كبيرة في توفير حالة صحية جيدة، وحسب ما يوضحه الشكل رقم.. أهم مصادر دخل كبار السن معاشات التقاعد 52.6 في المئة ومساعدات الأبناء 27.9 في المئة، يعني أكثر من نصف المبحوثين يتمتعون بمعاش تقاعدي غالبيتهم من الرجال مقارنة بالنساء (71.1 مقابل 34.2 في المئة).

الشكل رقم 10: التوزيع النسبي (%) لمصادر دخل كبار السن في الجزائر 2002



المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات المسح الوطني لصحة الأسرة في الجزائر 2002.

يوضح فحص المعطيات الخاصة بالمسح الجزائري لصحة الأسرة حول الحالة المادية لكبار السن، أن مهما كان مصدر دخل كبار السن، 74.4 في المئة من النساء يشعرون أن الدخل غير كافي ولا يسمح لهم بتلبية متطلبات حياتهم، فإنه من المهم فهم أهم عوامل وأسباب هذا الاستياء، لهذا طبقنا نموذج الانحدار اللوجيستي الثنائي الإجابة للوصول لأهم العوامل المؤثرة لكفاية دخل المسنين في الجزائر الذي يعتبر عاملاً مهماً في توفير حالة صحية جيدة. لهذا في الجزء الموالي سوف نتوصل إلى أهم المحددات التي تعمل على رفع احتمال كفاية دخل كبار السن في الجزائر.

2.4.2.4. تقييم تأثير معاش التقاعد على كفاية دخل المسنين في الجزائر:

طبقنا تقنية الانحدار اللوجيستي الثنائي الاستجابة في دراسة سابقة: للولوج إلى المتغيرات المستقلة المؤثرة على كفاية الدخل باعتبار المتغير التابع يتعلق بسؤال المسح حول كفاية الدخل (0): دخل كافي، 1: دخل غير كافي)، أما المتغيرات المستقلة تتمثل في العمر: أي كلما تقدم المسنين في العمر تتزايد مشاكل الصحية وتكاليف العلاج مما يؤثر سلباً على كفاية الدخل، ونجد كذلك متغير نوعية الحياة داخل الأسرة: تمثل الحياة الأسرية التي يفضلها المسنين، فالمسنين المتحصلين على معاش تقاعد يفضل الحياة الأسرية المستقلة على أبنائه أو على أفراد أسرته، هذا يفسر بمقدور

المتقاعدين على إعالة أنفسهم بفضل المعاش الذي يوفر لهم دخلاً كافياً. أما المتغير الثالث الدور المالي: يقصد به الدور الذي يلعبه المسن داخل الأسرة (1: يعيل نفسه/ها، 2: يعيل نفسه/نفسها وآخرين، 3: معال/معالة)، فحسب المسح الجزائري لصحة الأسرة الرجال أكثر استقلالية من النساء لأن النساء يعتمدون على مساعدة الأبناء في تحمل الأعباء المالية داخل الأسرة، لنجد نسبة إعالة النساء لأنفسهن منخفضة مقارنة بالرجال.

من التباين الحاصل بين الجنسين، قمنا بتقدير نموذج خاص بالرجال وآخر بالنساء مضيفين متغير افتراضي يرتبط بعلاقة المسنين بمعاش التقاعد وبالعمل حالياً ويعبر عنه كالاتي (1: المبحوث لديه معاش ويعمل حالياً، 2: المبحوث لديه معاش ولا يعمل حالياً، 3: ليس لديه معاش ويعمل حالياً، 4: ليس لديه معاش ولا عمل)."

جميع المتغيرات كانت لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 في المئة في النموذج الخاص بالرجال وبالنساء ما عدا متغير نوعية الحياة داخل الأسرة، واعتماداً على هذه المتغيرات تمكنا من تقدير احتمال كفاية دخل المسنين لكلا النموذجين؛ اعتماداً على معادلة الانحدار اللوجيستي الثنائي الإجابة كما يبينه الملحق رقم 6 تمكنا من انشاء الجدول التالي:

الجدول رقم 16: تقدير احتمال كفاية الدخل للجنسين حسب إجابة المبحوثين، اعتمادا على النموذج اللوجيستي الثنائي

احتمال عدم كفاية الدخل		
النساء	الرجال	إجابة المبحوث ⁽¹⁾
-	0.84	111
-	0.87	121
-	0.95	211
0.88	0.96	221
-	0.87	311
0.83	0.89	321

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات المسح الوطني لصحة الأسرة في الجزائر 2002.

يظهر من الجدول السابق أن النموذج الخاص بالرجال، أن الذين يتمتعون بمعاش تقاعدي ولم ينقطعوا عن العمل احتمال عدم كفاية الدخل عندهم منخفض مقارنة بالذين لديهم معاش ومنقطعين عن العمل. ولكن عند مقارنة احتمال عدم كفاية الدخل الخاص بالذين يتمتعون بمعاش وانقطعوا عن العمل مع الذين لا يتمتعون بمعاش ولم ينقطعوا عن العمل نجد الأول أعلى من الثاني.

أما في النموذج الخاص بالنساء، فاللاتي يتمتعن بمعاش تقاعد، عدم كفاية الدخل لديهن مرتفع مقارنة مع اللاتي ليس لديهن معاش وذلك بفضل العمل الذي يمارسنه من أجل سد حاجياتهن. عامة من خلال الجدول رقم 15، قيمة المداخل التي يتحصل عليها كبار السن مهما كانت مصادرها تعتبر

(1) رتب إجابة المبحوث، الرتبة الأولى مرتبطة بالعمر، الرتبة الثانية الدور المالي (1-يعيل نفسه/ها، 2-يعيل نفسه/ها وآخرين)، الرتبة الثالثة تتعلق بعلاقة المبحوث بالمعاش والعمل (1- صاحب معاش ويعمل حاليا، 2- لديه معاش ولا يعمل حاليا، 3- ليس لديه معاش ويعمل حاليا).

غير كافية لتلبية حاجياتهم، هذا ما دفع الحكومة إلى رفع معاشات في 2018، وكان النصيب الأكبر لفئة المتقاعدين ذوي المعاش الضعيف.

في أبريل 2023 أصدر "قرار التثمين السنوي للمنح والمعاشات في مجلس الوزراء المتضمن رفع منح ومعاشات التقاعد بإدراج نسبة زيادة من المعاش الموجه للمتقاعدين وذوي الحقوق قدرت بـ 5 في المئة للذين يتقاضون أقل من 20000 دج، 4 في المئة الذين يتقاضون ما بين 20000 و50000 دج، 3 في المئة للذين يتقاضون أكثر من 500000"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ _ تاريخ الزيارة 2023/07/01. <https://www.elbilad.net/economique/>

خلاصة:

وصل ابتداء من سنة 2020 أجيال الانفجار السكاني بين سنتي 1970 و1980 إلى الأعمار بين 50 و60 سنة، وهذا بطبيعة الحال سيزيد من عدد العمال الأكبر سنا ليمثلون عبئا على الصندوق الوطني للمعاشات كما بينه النموذج الديموغرافي، لأن أرصدة صندوق التقاعد تتأثر سلبيا بتطور عدد العمال في الأعمار 50-59 سنة، أما العمال في الأعمار 49-20 سنة يؤثرون ايجابا على رصيد صندوق التقاعد، الاعتماد على نظام توزيع الاشتراكات ومساهمة الدولة من جباية عائدات البترول لتمويله غير كافي لتغطية الرصيد السلبي الذي يشهده كما وضحه النموذج الاقتصادي، اشتراكات العمال ومساهمة الدولة من جباية عائدات البترول لهما أثر سلبي على رصيد موازنة صندوق التقاعد، يرجع ذلك إلى تذبذب قيمة اشتراكات العمال وكذلك تذبذب مساهمة الدولة من الجباية البترولية.

الخاتمة

رأينا عند البحث العميق في مباحث فصول الدراسة أن نظام التقاعد في الجزائر شهد تعديلات عديدة، أهمها التعديلات التي تخص مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعد الاستقلال، حيث تميزت المرحلة الاستعمارية بنقص التغطية، كما أن نظام التقاعد كان موجه إلى الموظفين الفرنسيين الموجدين في الجزائر، ويتمتع به فئة قليلة من العمال الجزائريين في الإدارة الفرنسية، لهذا شهد نظام التقاعد عدة تعديلات في نصوصه فمعظمها نصوص تشريعية تمييزية، وشروط أدائه الممنوحة صعبة التحقيق بالنسبة للعمال الجزائريين.

استمر بعد الاستقلال العمل بنظام التقاعد الفرنسي في مجتمع جزائري غالبية الأيدي العاملة تشتغل في مجال الزراعة، ليبقى نظام التقاعد انتقائيا وجزئيا بسبب تشريعاته التمييزية بصفة عامة وتعدد هياكله بصفة خاصة، لتعمل الجزائر على إنشاء منظومة تقاعد في مجال الحماية الاجتماعية، وذلك بإصدار قانون 83-12 المتعلق بالتقاعد، الذي عمل على توحيد جميع هذه الأنظمة التي كانت سائدة بتأسيس نظام وحيد للتقاعد الذي يقوم على توحيد القواعد، سواء تلك المتعلقة بتقدير الحقوق أو تلك المتعلقة بتقدير الامتيازات وكذلك توحيد التمويل وتوحيد الهياكل في هيكل واحد يسمى الصندوق الوطني للتقاعد.

يعتبر قانون التقاعد 83-12 أحسن أنظمة التقاعد في العالم، بفعل أسسه القانونية التي تتميز بالمرونة في تأقلمه مع الأحداث التي عرفت الجزائر، كحل المؤسسات العمومية وتسريح العمال سنة

1994، مما أظهر مزايا التقاعد (التقاعد النسبي، التقاعد دون شرط السن، التقاعد المسبق) التي تحيل العمال قبل حلول السن القانونية للتقاعد 60 سنة مع تمتعهم بمعاش يقدر بأكثر من 70 في المئة من الدخل، ويقصد الدخل الذي تقاضاه في آخر 5 سنوات عمل.

نظام التقاعد 12/83 يعتمد في تمويله على مبدأ توزيع الاشتراكات المتحصل عليها من العمال في الأعمار 20-59 سنة مع منحهم مزايا التقاعد، يعني هذا أن الفئة الممولة لصندوق فئة العمال في الأعمار 20-49 سنة بدل المال في الأعمار 20-59 سنة، ليمثل العمال في العمر 50-59 سنة عبئا على موازنة صندوق التقاعد، لأنهم يرفعون في عدد المتقاعدين، لهذا رأينا في السنوات الممتدة بين 2013 و2018 عجزا متواصلا في رصيد صندوق التقاعد بالرغم من إلغاء الجزائر نظام مزايا التقاعد وتخصيص مساهمة من جباية عائدات البترول، لتمويل الصندوق إلى جانب اشتراكات العمال، ويدل هذا العجز المتواصل إلى أن هناك عدة أسباب اقتصادية وديموغرافية التي كان لها أثر مباشر وغير مباشر في تأزم الوضعية المالية للصندوق، لذا وجب البحث عن هذه الأسباب، ومحاولة تحليلها لإيجاد الحل الأنسب من شأنه تخفيف حدة العجز المتواصل في رصيد صندوق المعاشات.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها في مايلي:

- من الناحية التحليلية توصلنا إلى تراجع في عدد المتقاعدين بين سنتي 2016 و2018 بنسبة تقارب 15 في المئة بسبب إلغاء مزايا نظام التقاعد، ولكن هذا التراجع لم يخفف في حدة عجز صندوق المعاشات، ويدل هذا أن المشرع الجزائري قام بإلغاء مزايا التقاعد ليس لمواكبة ارتفاع عدد المتقاعدين، بل يواكب الإرتفاع المهول في فئة العمال الأكبر سنا في الأعمار 50-59 سنة الذين تجاوزوا مليون ونصف مليون عامل ابتداء من سنة 2016.

- لم يكن لإرتفاع عدد المتقاعدين في النموذج الديموغرافي أي أثر على رصيد صندوق المعاشات عند مستوى معنوية 1 في المئة، بل العمال الأكبر سنا سنا في الأعمار 50-59 سنة كان لهم أثر سلبي عند مستوى معنوية 1 في المئة، أما فئة العمال في الأعمار 20-49 سنة وهي الفئة المعنية بدفع الاشتراكات كان لهم أثر إيجابي على الرصيد.

- في النموذج الاقتصادي كان لاشتراكات العمال أثر سلبي على رصيد الصندوق عند مستوى معنوية 1 في المئة، ويرجع ذلك إلى تذبذب في اشتراكات العمال بسبب تهرب أرباب العمل من دفعها، وكذلك من العوامل الاقتصادية التي لها أثر سلبي نجد مساهمة الدولة من عائدات الجباية البترولية بسبب عدم استقرار اسعار البترول في الأسواق العالمية.

- من خلال نتائج تقدير النموذجين الديموغرافي والاقتصادي، تبين أن رصيد صندوق التقاعد في الجزائر يعتمد على التركيب العمري للعمال في تمويله، لأن اتساع وارتفاع حجم هذا التركيب يؤدي إلى تراجع حدة الرصيد السلبي لصندوق المعاشات، وفي ظل نظام يمنح مزايا التقاعد للعمال الأكبر سنا نجد التركيبة العمرية العمالية المعنية بدفع الاشتراك تقلصت للفئة 20-49 سنة بدل 20-59 سنة، وإلى جانب ذلك ما يقارب 40 في المئة من هاته الفئة غير منتسبة لضمان الاجتماعي أي غير معنية بدفع الاشتراك لساهم ذلك في تزايد حدة عجز صندوق المعاشات في الجزائر.

التوصيات:

سوف يتفقم الرصيد السلبي لصندوق التقاعد في العقود القادمة نتيجة ارتفاع العمال الأكبر سنا بسبب وصول أجيال الانفجار السكاني بين سنتي 1970 و1980، لهذا سارعت الجزائر اتباع نظام تقاعد يتبع نهج المبادرة بإلغاء مزايا التقاعد (الإحالة على التقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي المنصوص عليها في الأمر 97/13 المؤرخ في 31 ماي 1987).

يهدف هذا الإجراء إلى رفع إيرادات الصندوق وإنقاص نفقاته، وعلى رغم من ذلك فهذا لا يعد كافي في ظل تفاقم العجز، بل إلى جانب هذا الإجراء يجب إتباع التوصيات التالية:

- اتخاذ سياسة تشغيلية حقيقية، بهدف زيادة حجم الفئة العمالية المعنية بتمويل صناديق الضمان الاجتماعي عامة وصندوق المعاشات خاصة، وهذه السياسة التشغيلية يجب أن تمس ما يقارب 40 في المئة من السكان في الأعمار 20-59 سنة الذين لا يتمتعون بمنصب عمل رسمي في سنة 2018.

- على مسؤولي هياكل إدارة الضمان الاجتماعي اتخاذ سياسات تحفيزية وسياسات مقيدة تعمل على جعل أرباب العمل يصرحون بالعدد الحقيقي للعمال، والأجر الحقيقي الذي يتقاضونه.

- رفع أجور العمال من أجل تحسين مستوى معيشتهم، وكذلك من أجل رفع نسبة اشتراكهم في صندوق التقاعد، وحصولهم على معاش تقاعد فترة تقاعدهم يزيد من احتمال كفاية دخلهم، ويجعلهم راضين على حياتهم المعيشية.

- إعادة النظر في نسب توزيع الاشتراكات بما يتماشى مع وضعية كل صندوق، وإيجاد آلية لتحويل الفوائض بين صناديق الحماية في حالة العجز.

- رفع نسبة مساهمة الجباية البترولية في صندوق التقاعد، وفي حالة تحقيق فوائض في صناديق الحماية الاجتماعية، يجب وضع خطة مشاريع استثمارية يتم تمويلها من فوائض صناديق الحماية ومساهمة الجباية البترولية المخصصة لصندوق التقاعد. وعائدات هذه المشاريع يتم تحويلها بين صناديق في حالة العجز.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد بن أحمد السلطان، المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
2. سامي البغدادي وحاتم بن صالح، الحماية الإجتماعية في بلدان جنوب المتوسط وشرقه - الأوضاع الراهنة والآفاق-، ترجمة نشر المنتدى النقابي الأورومتوسطي وآخرين، طباعة غرافيكاس ألمايد، مدريد، 2003.
3. عبد الرحمان الخلفي، الوجيز في منازعات العمل والضمان الاجتماعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
4. عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي، نظرية الانحدار البسيط والمتعدد، دار وائل للنشر والتوزيع عمان-الطبعة الأولى-، الأردن، 2014.
5. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الثانية، الأردن، 2017.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

1. حسين جعيجع، النظام القانوني لتقاعد في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحقوق بن عكنون، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

2. مريم زيان، أنظمة التقاعد في التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

ثالثا: المقالات العلمية

1. عائشة بن نوي، البعد الديموغرافي للتقاعد في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13 (01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.
2. عمر رويحي فيسة ووسام حسيني، أثر بعض العوامل السوسيو اقتصادية على الرصيد المالي الصندوق الوطني للتقاعد- دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي Economic Researcher Review، المجلد 10 العدد2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022.
3. هنريش كارل والكسندروفيتش باولا، الشيخوخة الفعالة وإصلاح أنظمة المعاشات الأوروبية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 190، منظمة اليونيسكو، فرنسا، 2006.

رابعا: المداخلات:

1. إبراهيم خليل العليان، صناديق التقاعد واقع ومشكلات ومقترحات في فلسطين والعالم العربي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر جامعة النجاح الدولي الثالث، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2013.
2. رودي مكينون، رواتب الشيخوخة الممولة من العوائد الضريبية في الدول ذات الدخل المنخفض، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007.
3. رينك برنس، ازدياد منافع العجز وسعي إلى تحقيق سياسات ابتكاريه، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007.

4. سيج رولاند، دعم الضمان الاجتماعي الديناميكي، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الدورة التاسعة والعشرون للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الاجتماعي الحيوي، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، موسكو، 10-15 سبتمبر 2007.

5. محمد زيدان ومحمد يعقوبي، فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دول-، جامعة حسيبة بن بوعيد-شلف-، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

6. الملتقى الدولي واشكالية نظام التقاعد في الجزائر، الجباية البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد، الجزائر، 2019.

رابعاً: التقارير والإحصائيات:

1. التقرير الرئيسي للمسح الجزائري للصحة الأسرة 2002، الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، المشروع العربي للصحة الأسرة، جويلية 2004.
2. الديوان الوطني للإحصاء (ons)، حوصلة إحصائية، الجزائر، 2020.
3. الصندوق الوطني للتقاعد، إحصائيات حول المستفيدين من منحة ومعاش التقاعد، الجزائر، 2015.

4. المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، فئة المسنين في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية. إعداد تقرير بالاشتراك مع جامعة الدول العربية حول كبار السن، القاهرة، 2017.

5. مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، الطبعة الأولى لمكتب العمل الدولي حول: التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي، المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية، جنيف، 2011.

ثالثاً - المواقع الإلكترونية:

1. تاريخ الزيارة 2016-07-19. <http://www.aps.dz/ar/algerie/31123>
2. <https://www.mtess.gov.dz/ar/>. وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، تاريخ الزيارة في 6 ماي 2020.

3. <https://dz.cnr.dz/chiffres-caracteristiques/>. Consulté le 03/05/2023.

4. <https://www.elbilad.net/economique/>. تاريخ الزيارة 2023/07/01.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية:

3. Ali Kouaouci et Salah-Eddine Sahraoui, Qui vit avec qui ? Qui aide qui ? Les Personnes âgées en Algérie en 2002.
4. Ons, "Activité, Emploi et Chômage en 2015", Données statistique, № 726, Alger, 2015.

5. Nations Unies, département des affaires économiques et sociales, division de la population : « world population prospects : the 2004 révision population data base ».

6. Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, Alger, décembre 2008.

7. Loi n° 83-12 du 2 juillet 1983 relative à la retraite en Algérie.

8. ONS, "Démographie algérienne 2019", Données statistiques, №.890, Alger, 2019.

9. Office National Des Statistiques (ONS), projection de population à l'horizon 2030, collection statistiques, séries S : Statistiques sociales, №.106 (Alger : Office National Des Statistiques, 2004).

10. Office National Des Statistiques (ONS), "Activité, Emploi et Chômage", Données statistiques en Algérie (2012- 2018).

الملاحق

الملحق رقم 1: جدول ديكي فولار حسب توزيع تاو.

الاحتمالات								عدد	نوع النموذج
0.99	0.975	0.95	0.90	0.10	0.05	0.025	0.01	المشاهدات n	
0.72	0.37	0.00	-0.37	-2.63	-3.00	-3.33	-3.75	25	النموذج الأول
0.66	0.29	-0.03	-0.40	-2.60	-2.93	-3.22	-3.58	50	
0.63	0.26	-0.05	-0.42	-2.58	-2.89	-3.17	-3.51	100	
0.62	0.24	-0.06	-0.42	-2.57	-2.88	-3.14	-3.46	250	
0.61	0.24	-0.07	-0.43	-2.57	-2.87	-3.13	-3.44	500	
0.60	0.23	-0.07	-0.44	-2.57	-2.86	-3.12	-3.38	∞	
-0.15	-0.50	-0.80	-1.14	-3.24	-3.60	-3.95	-4.38	25	النموذج الثاني
-0.24	-0.58	-0.87	-1.19	-3.18	-3.50	-3.80	-4.15	50	
-0.28	-0.62	-0.90	-1.22	-3.15	-3.45	-3.73	-4.04	100	

• النموذج الأول: بدون اتجاه ويتضمن حد ثابت

• النموذج الثاني: يتضمن اتجاه عام وحد ثابت

الملحق رقم 2: جداول استقرارية متغيرات نموذجي الدراسة وفق اختبار ديكي فولار.

Null Hypothesis: LTA has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.866713	0.3399
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTA has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.433900	0.9781
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(LTA)** has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.138290	0.0406
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: **D(LTA)** has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.021554	0.0306
Test critical values: 1% level	-4.667883	
5% level	-3.733200	
10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Null Hypothesis: LTAM has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.153092	0.2279
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTAM has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.961879	0.9272
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTAM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.708748	0.0016
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(LTAM) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.876039	0.0057
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Null Hypothesis: LNR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.195165	0.9245
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.089000	0.1366
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(LNR) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.607039	0.0166
Test critical values: 1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Null Hypothesis: D(LNR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.530994	0.0661
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Null Hypothesis: LVA has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.398741	0.5620

Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LVA has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.786570	0.6729
Test critical values:	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LVA) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.857147	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511
	5% level	-3.029970
	10% level	-2.655194

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(LVA) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.245248	0.0026
Test critical values:	1% level	-4.532598
	5% level	-3.673616
	10% level	-3.277364

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: LCE has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.005189	0.7306
Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCE has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.766053	0.6827
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LCE) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.087898	0.0059
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(LCE) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.985519	0.0282
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: LSFR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.313064	0.9729
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LSFR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.865496	0.9406
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LSFR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.434941	0.0028
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(LSFR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.823920	0.0008
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 19

الملحق رقم 3: جداول التكامل المشترك بين متغيرات نموذجي الدراسة وفق اختبار جوهانسون وجسلس.

Date: 09/27/24 Time: 21:05
 Sample (adjusted): 2000 2018
 Included observations: 19 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
 Series: LSFR LNR LTA LTAM
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.769473	58.56694	54.07904	0.0189
At most 1	0.687130	30.68655	35.19275	0.1413
At most 2	0.231442	8.609156	20.26184	0.7721
At most 3	0.172937	3.607607	9.164546	0.4737

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 09/27/24 Time: 21:25
 Sample (adjusted): 2000 2018
 Included observations: 19 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
 Series: LCE LVA LSFR
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.641502	39.62926	35.19275	0.0156
At most 1	0.582191	20.13846	20.26184	0.0520
At most 2	0.170712	3.556567	9.164546	0.4822

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق 4: نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقا لتحليل VECM

Vector Error Correction Estimates

Date: 09/27/24 Time: 21:34

Sample (adjusted): 2001 2018

Included observations: 18 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:					
		CointEq1			
DLSFR(-1)		1.000000			
DLNR(-1)		5.818647 (1.19363) [4.87475]			
DLTA(-1)		-1.380357 (0.54321) [-2.54113]			
DLTAM(-1)		3.112971 (0.71090) [4.37890]			
@TREND(98)		0.007401 (0.00149) [4.97093]			
C		-0.236431			
Error Correction:		D(DLSFR)	D(DLNR)	D(DLTA)	D(DLTAM)
CointEq1		-0.649320 (0.24936) [-2.60392]	-0.111178 (0.05189) [-2.14265]	0.083644 (0.14165) [0.59049]	-0.306524 (0.13614) [-2.25155]
D(DLSFR(-1))		-0.557024 (0.15165) [-3.67302]	0.054357 (0.03156) [1.72253]	0.156227 (0.08615) [1.81349]	0.326489 (0.08279) [3.94336]
D(DLNR(-1))		0.066296 (1.39109) [0.04766]	0.223376 (0.28946) [0.77169]	-0.696542 (0.79022) [-0.88146]	0.633061 (0.75947) [0.83356]
D(DLTA(-1))		-0.564257 (0.55477) [-1.01710]	-0.097561 (0.11544) [-0.84513]	-0.088570 (0.31514) [-0.28105]	0.087434 (0.30288) [0.28868]
D(DLTAM(-1))		0.630256 (0.49766) [1.26644]	0.254475 (0.10355) [2.45740]	-0.154746 (0.28270) [-0.54739]	-0.058863 (0.27170) [-0.21665]
C		-0.005851 (0.00937) [-0.62447]	-0.001195 (0.00195) [-0.61292]	0.001490 (0.00532) [0.27994]	-0.000636 (0.00512) [-0.12437]
R-squared		0.759230	0.406791	0.349905	0.746125
Adj. R-squared		0.658908	0.159620	0.079032	0.640344
Sum sq. resids		0.018078	0.000783	0.005834	0.005388
S.E. equation		0.038814	0.008077	0.022048	0.021190
F-statistic		7.567999	1.645789	1.291769	7.053477

Log likelihood	36.58992	64.84659	46.76961	47.48404
Akaike AIC	-3.398879	-6.538510	-4.529957	-4.609338
Schwarz SC	-3.102089	-6.241719	-4.233166	-4.312548
Mean dependent	-0.004390	-0.001306	0.000356	-0.000774
S.D. dependent	0.066459	0.008810	0.022975	0.035334

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.15E-14
Determinant resid covariance	2.28E-15
Log likelihood	201.2666
Akaike information criterion	-19.14073
Schwarz criterion	-17.70625

Vector Error Correction Estimates

Date: 09/27/24 Time: 22:24

Sample (adjusted): 2001 2018

Included observations: 18 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DLSFR(-1)	1.000000		
DLCE(-1)	-0.017041 (0.00460) [-3.70532]		
DLVA(-1)	-0.197768 (0.08473) [-2.33402]		
@TREND(98)	0.002763 (0.00050) [5.47571]		
C	-0.007969		
Error Correction:	D(DLSFR)	D(DLCE)	D(DLVA)
CointEq1	-0.756558 (0.68376) [-1.10647]	-7.963848 (17.4931) [-0.45526]	0.886827 (1.08167) [0.81987]
D(DLSFR(-1))	0.402585 (0.33661) [1.19601]	-5.651945 (8.61168) [-0.65631]	1.111982 (0.53250) [2.08825]
D(DLCE(-1))	-0.005997 (0.01209) [-0.49593]	-0.541482 (0.30936) [-1.75032]	0.008333 (0.01913) [0.43560]
D(DLVA(-1))	-0.606389 (0.26967) [-2.24864]	6.448945 (6.89914) [0.93475]	-1.589602 (0.42660) [-3.72619]
C	-0.004547 (0.00986) [-0.46125]	-0.001877 (0.25220) [-0.00744]	-0.005950 (0.01559) [-0.38153]
R-squared	0.699299	0.270152	0.603358
Adj. R-squared	0.606776	0.045584	0.481315
Sum sq. resids	0.022578	14.77792	0.056503
S.E. equation	0.041675	1.066191	0.065927

F-statistic	7.558088	1.202983	4.943795
Log likelihood	34.58947	-23.76576	26.33366
Akaike AIC	-3.287719	3.196195	-2.370406
Schwarz SC	-3.040394	3.443521	-2.123081
Mean dependent	-0.004390	0.000873	-0.005722
S.D. dependent	0.066459	1.091355	0.091540
Determinant resid covariance (dof adj.)	8.32E-07		
Determinant resid covariance	3.13E-07		
Log likelihood	58.15862		
Akaike information criterion	-4.350958		
Schwarz criterion	-3.411121		

الملحق رقم 5: معادلات الانحدار اللوجستي الترتيبي.

يأخذ النموذج اللوجستي الترتيبي (Probit modele)، الذي يعبر عن العلاقة بين مستويات

الحالة الصحية $y_{sant,i}^*$ كمتغير تابع ترتيبى القيم:

$$y_{sant,i}^* = \begin{cases} y_{sant,i} = 1 & \text{si } y_{sant,i}^* \leq \theta_1 \\ y_{sant,i} = 2 & \text{si } \theta_1 < y_{sant,i}^* \leq \theta_2 \\ y_{sant,i} = 3 & \text{si } y_{sant,i}^* > \theta_2 \end{cases}$$

إذا مثل θ_i الحد الأدنى لمستوى تدهور الحالة الصحية غير الملاحظ لدى كل مجرور، فإن

الاحتمال الخاص بكل مستوى يعطى على شكل صيغة المعادلات التالية:

$$prob(y_{sant,i} = 1) = \Phi(\mu_1 - \alpha x)$$

$$prob(y_{sant,i} = 2) = \Phi(\mu_2 - \alpha x) - \Phi(\mu_1 - \alpha x)$$

$$prob(y_{sant,i} = 3) = 1 - \Phi(\mu_3 - \alpha x)$$

الملحق رقم 6: شرح معادلة الانحدار اللوجستي الثنائي الاجابة.

من المعروف أن الانحدار الخطي يأخذ متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة ذات قيم مستمرة. إذن

$$y = b_0 + b_1 x + e$$

ويفترض النموذج أن متوسط قيم (y) المشاهدة عند قيمة معينة للمتغير x هو $E(y)$ وأن

المتغير e يمثل الخطأ $e = y - \hat{y}$. فإنه يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$E(Y/X) = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 X$$

من المعروف أن الطرف الأيمن لهذا النموذج يأخذ القيم $(-\infty)$ إلى $(+\infty)$ ، ولكن عندما يكون

لدينا متغير تابع ثنائي (y) ، فإن الانحدار الخطي البسيط لن يكون ملائماً لأن:

$$E(y/x) = p(y=1) = p'$$

وبما أن قيمة الطرف الأيمن محصور بين $[0,1]$ ، يكون النموذج غير قابل للتطبيق من وجهة

نظر الانحدار الخطي. وأفضل الطرق لحل هذه المشكلة إدخال تحويله رياضية على المتغير التابع

(y) . وبما أن النسبة $\left(\frac{p}{1-p}\right)$ أو $\left(\frac{p}{q}\right)$ عبارة عن مقدار موجب محصور بين $(0 \rightarrow +\infty)$ أي بين

$\left[0 \leq \frac{p}{q} \leq 1\right]$ ، وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتحويل $\left(\frac{p}{q}\right)$ ، تصبح القيمة محصور بين

$$\left(-\infty \leq \log\left(\frac{p}{q}\right) \leq +\infty\right) \text{ وعليه}$$

يمكن كتابة النموذج الانحدار في $\log\left(\frac{p}{q}\right) = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 x$

حالة متغير مستقل واحد على الشكل:

إذا كان لدينا أكثر من متغير مستقل فالنموذج يكون من الشكل:

$$\log\left(\frac{p}{q}\right) = \hat{b}_0 + \sum_{i=1}^k \hat{b}_i X_{ij}$$

مع العلم أن: $i = 1, 2, \dots, n$ ، $j = 1, 2, \dots, k$.

ويمكن تحويل معادلة النموذج السابق إلى الشكل التالي:

$$p = \frac{1}{1 + \exp\left[-(\beta_0 + \sum b_i X_{ij})\right]}$$

بحيث $\exp$ هو معكوس اللوغاريتم الطبيعي.

إنّ النموذج السابق يعرف بالنموذج اللوجستي وببساطة هو عبارة عن تحويله لوغاريتمية للانحدار الخطي، ومن المناسب استخدام خصائص التوزيع اللوجستي الذي يقيد إلى الاحتمالات المقدرة فيجعلها محصورة بين [1.0].

Summary

This standard study, under the title of retirement systems and the living reality of retirees in Algeria, sought to search for the most important principles of retirement systems adopted by countries around the world with the aim of providing a decent life for the elderly group, while giving a historical description of the development of retirement systems in Algeria, explaining the extent of their suitability to the principles of retirement systems, leading to knowledge. The most important factors and reasons that caused the pension fund to experience a continuous deficit in recent years. Investors describe the demographic and economic factors affecting the balance of the pension fund in an objective, scientific manner, so that the impact of these factors is modelled in two models known as the demographic model and the economic model.

Based on the demographic model, we found that the factor that has a negative impact on the retirement fund is the increase in the number of older workers, that is, workers on the verge of retirement, and not the increase in the number of retirees as some people think. Therefore, we find in the economic model that the value of workers' contributions and the state's contribution from petroleum collection revenues were unable to cover the retirement fund deficit due to the significant increase in the number of elderly workers.

Through the two models, we tried to suggest measures that must be taken in order for the retirement fund to get rid of the continuing deficit and provide a sufficient pension that guarantees a decent life for the category of retirees in light of the challenges that Algerian society faces from the high prices of life's necessities (such as the high prices of necessary goods, their scarcity, the high costs of treatment, etc.).

To conduct this study on the factors affecting the balance of the retirement fund, we relied on two sources of data. The first source is the data from the National Bureau of Statistics, where data related to the study were selected in the years between 1998 and 2018. The second source is the data related to the distinctive numbers from the retirement fund's website In Algeria.